

خالد بكداش

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

□ اليسار / العدد الثامن و الستون / أكتوبر ١٩٩٥ م / جماد أول ١٤١٦ هـ / الذمن جنيهان مصريان □



٢٥ عاما على
رحيل عبد الناصر

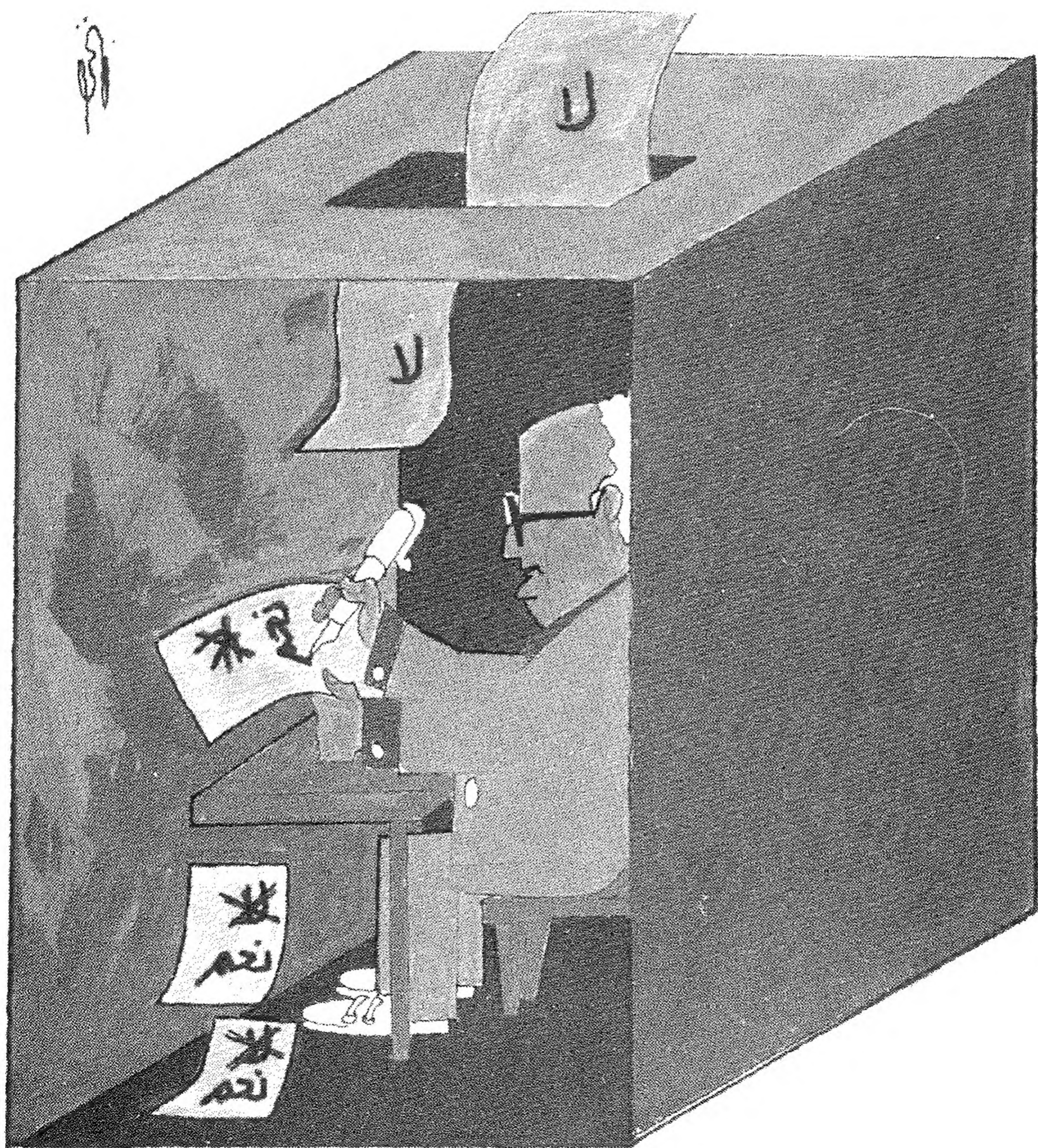
الأقباط والانتخابات

المجتمع المدني
والديمقراطية
في السودان

لغز انتخابات
الرئاسة الأمريكية

أعنف انتخابات برلمانية خلال عشرين عاما

جولة جديدة في معركة الصحافة



في هذا العدد

٤.....**موقفنا

**مصر

٦.....اعنف انتخابات برلمانية.

٩.....الاقباط وانتخابات ١٩٩٠.

١٣.....المؤتمر الثالث للصحفيين.

١٩.....حرية الصحافة.

٢٢.....الجات والفلاحين.

٢٤.....كلام عن العلم والأرقام.

**العرب

٢٧.....السودان.

٣١.....حيفا.

٣٤.....القدس.

٣٧.....قمة عمان.

**العالم

٣٩.....واشنطن.

٤٣.....موسكو.

٥.....**كاركاتير.

**فكر

٥١.....حقوق الإنسان الاقتصادية.

٥٣.....اسئلة علم الاجتماع.

٥٦.....الشعار الناظم.

**فن

٦١.....قشر البندق.

**أبواب ثابتة

اسلام لاهانة: خليل عبد الكريم

(٢٦) نحو الشخص: فالح

العطاونة (٣٦) أرشيف اليسار: د.

رفعت السعيد (٥٧) مشاغبات

صلاح عيسى (٦٦)

اليسار در

وداعا .. هذا لحنا الأخير

أخيرا حانت اللحظة التي سعيينا إلى تجنبها طويلا . ولم بعد أمامنا إلا أن نقول وداعا لآلاف القراء الذين ساندونا طوال ما يزيد على خمس سنوات (٦٨ شهرا).

لقد نجحنا -مجلس المستشارين وأسرة التحرير- طوال هذه الفترة وبدعم غير محدود من الأصدقاء ومن القوى الديمقراطية في الاستمرار في مواجهة ظروف القاهرة بحق.

لم تكن هويتنا «اليسارية» ولا اسم «اليسار» ولا المواقف الواضحة الصريحة التي اتخذناها هي السبب ، كما توقع البعض وراهن آخرون. بل العكس هو الصحيح . فالهوية والاسم ، والموقف الذي اتسع دائما للحوار والاختلاف والنقد وتعدد الرؤى داخل الفصيل الواحد ، وبين الفصائل المختلفة ، والذي مد مفهوم اليسار على استقامته ليشمل كل القوى الديمقراطية تقريبا .. كان السبب في انتشار «اليسار» وإحاطتنا بكل هذه المشاعر والأحاسيس المؤيدة لنا.

وعندما تكتب قصة هذه المجلة يوما ، فسيعرف القراء الدعم الذي قدمه عديد من الناس لنا لكي تواصل اليسار الصدور.

ولكن .. وما أتعبنا من كلمة ، تضافرت مجموعة من الظروف دفعتنا إلى اتخاذ هذا القرار الصعب والذي كنا نظنه مستحيلا بالتوقف.

-منعت «اليسار» منذ صدورنا من دخول جميع البلاد العربية باستثناء .. اليمن والاردن والمغرب والقدس وغزة (المحتلين). وبعد الحرب الأهلية في اليمن منعت «اليسار» وما زالت. وبعد اتفاق وادي عربة والصلح الأردني الإسرائيلي صودرت اليسار بصورة مستمرة.

وفقدت اليسار بذلك ٧٥٪ من توزيعها في البلاد العربية. -مع ارتفاع تكاليف الطباعة وأسعار الورق، أصبح الفارق بين تكلفة العدد وثمان البيع كبيرا وارتفعت ديوننا للمطبعة . فلم تسدد ثمن الأعداد الأربعة الأخيرة.

-ازداد الحصار الاعلامي لليسار، ولم تسدد بعض المؤسسات التي أعلنت على صفحات اليسار قيمة الإعلان ، بما زاد من خسائرتنا.

-أرهقنا عديداً من الأصدقاء وقادة الحزب الذين تبرعوا وأقرضوا اليسار طوال السنوات الماضية ، ولم يعد هناك امكانية من مزيد.

ولجأنا في الشهر الماضي إلى توجيه نداء للمحققين والكتاب والمفكرين الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين لإنقاذ اليسار، واستجاب البعض مشكورين بما مكنتنا من إصدار هذا العدد الأخير .. ولكن جهدنا وجهد الآخرين لم يكن كافيا لتوفير دعم يسدد ديوننا ويمكنا من الاستمرار في الصدور.

ومع هذا فالاصدقاء وهيئة التحرير يلحون ان لا تفقد الأمل . وبطالون بالاستمرار . وكم كنت أود قبلهم أن يكون ذلك ممكنا.

وكل ما أستطيع قوله أن هذا العدد هو الأخير .. هذا هو لحنا الأخير إذا جاز التعبير.

مع وعد بأن نمتألف الصدور في يناير ١٩٩٦ كمجلة فصلية (كل ثلاثة أشهر) أي أربعة أعداد في العام، اذا ما تواصل دعم القراء والاصدقاء وتبرعاتهم .. دون أن نفقد الأمل في معاودة الصدور شهريا اذا ما تغيرت الظروف.

وفي هذه اللحظات الصعبة أشعر أن على واجبا نحو كوكبة من الزملاء كان مستحيلا أن تصدر اليسار طوال السنوات الماضية دون جهدهم .. سواء مجلس المستشارين أو المشرف الفني أو هيئة التحرير أو الكتاب أو مراسلي المجلة الخارجيين .. ولن أسبهم فالقراء يعرفونهم فردا فردا . ما لا يعرفه القراء أن كل من عمل في اليسار أو كتب فيها كان يحصل ويكتب منطوقا دون أي مقابل مادي .. كشيرون منهم لم يكتب بالوقت والمال الذي ينفقه لكي يكتب ويوصل لليسار ما يكتبه ، بل تبرع أيضا مرات عديدة لليسار .. لافرق في ذلك بين كاتب كبير مشهور .. أو صحفي شاب لامع في مستقبل العمر .. الكل قدم لليسار جهده وماله وجهه . وأرجو أن يغفروا لي شكرهم على صفحات اليسار فجميعهم اعتبروا أنفسهم -وهذا صحيح- أصحاب اليسار. وليسامحنا القراء الأعزاء لأننا سنخذلهم ولن نستطيع مواصلة الصدور.

لقد أعطينا «اليسار» كل ما نستطيع من جهد .. وهذه هي قدراتنا وطاقتنا .. ولم ننصبر لحظة أو نظن أن استمرار اليسار مستوليتنا وحدنا. فاليسار والقوى الوطنية والديمقراطية مسئولة معنا أيضا.

رئيس التحرير

BIbliotheca ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية

موقفنا

٢٥ عاما على رحيل عبد الناصر

حسين عبد الرازق

يمثلون رجال عبد الناصر، أو ما يمكن اعتباره
يسار السلطة أو اليسار الناصري.

وهكذا فلم تزد الفترة التي حكم فيها
مصر عبد الناصر، أو ثورة ٢٣ يوليو، أو
الناصرية عن ١٨ عاما.

واليوم وبعد مضي ٢٥ عاما على
رحيله (٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ - ٢٨
سبتمبر ١٩٩٥) أي ربع قرن، نجد أن
مبادئ وأفكار وممارسات عبد الناصر والناصرية
وثورة ٢٣ يوليو، ما زالت ملء السمع والبصر
، وهي طرف أصيل في الصراع الدائر في مصر
والوطن العربي والعالم الثالث، بين الاشتراكية
والرأسمالية والليبرالية والإسلام السياسي
والشيوعية والقومية والديمقراطية والعلوية
والنظام الدولي الجديد... إلخ.

لم تزد فترة حكمه عن ١٨ عاما بأية حال
، ومع ذلك فبعد ٢٥ عاما من العداء
والكراهية والتشويه والصاق كل نقبصة
بحكمه وتحمله كل الكوارث... فهناك أحزاب
وقوى سياسية ومفكرين في مصر والوطن
العربي تنتمي إليه أو تدفع عن ثورته ومبادئه
.. اشتراكيون ديمقراطيون ناصريون شيوعيون
قوميون وقبل كل هذا مواطنون عاديون من
بينهم شباب ولد بعد رحيله وفي ظل حملة
الكراهية التي شارك فيها الساداتيون
، والمحامون بالماضي قبل ثورة ٢٣ يوليو
، وال الإخوان المسلمون وكل من أضر بسبب
سياساته ، بل وكثير من الذين استفادوا من
حكمه من الانتهازين وخدام كل حاكم.
وليس في الأمر ما يدعو للتعجب
والتساؤل . فالقضية باللغة الواضحة.

في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ رحل «جمال عبد
الناصر» فجأة عن عالمنا . في الساعة السادسة
والنصف من مساء ذلك اليوم الحزين ، وعقب
انتهاء مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد
بالقاهرة لإنقاذ الثورة الفلسطينية من
التصفية على يد بعض الحكام العرب ، و
سافر آخر الرؤساء العرب ، توقف قلبه عن
النبض وغادرت روحه الجسد ، واهتز العالم كله
للحدث الجلل .. لانفراق بين محبيه ومريديه
والمؤمنين به ورسالته وبين أعدائه وخصومه
والكارهين والمترصين به.

كنت ساعتها داخل طائرة معلقة بين
السماء والأرض في الطريق من روما إلى
القاهرة ، بعد غيبة اضطرارية عن الوطن طالت
٢٤ شهراً أمضيتها في الجزائر محرراً بجريدة
«المجاهد» الجزائرية ، ومحاضراً بكلية
الصحافة بعد أن صدر قرار بفصلي ثم منعي
من العمل في صحيفة الجمهورية ، وفصلي
من عضوية الاتحاد الاشتراكي وتنظيم
«طلعة الاشتراكيين» عقب القائي
محاورة عن أسباب هزيمة ١٩٦٧.

ما إن وصلت الطائرة إلى سماء القاهرة
، حتى فوجئنا -نحن ركاب الطائرة- بقائدها
يعلن النبأ الحزين ، وبصوت سيدة مصرية شابة
تصرخ في لوعة وتسقط مغشياً عليها.
أحسست -مثل غيري- بهول المفاجعة
وبالضياح.

ومرت بنا الأيام ، وانشغلنا بالأحداث
والصراعات التي انفجرت في السلطة
، ومارست من موقعي -كصحفي- دورا
محدوداً ، إلى أن انتهى هذا الفصل بانقلاب
القصر الذي قاده أنور السادات والحلف
الذي تشكل خلفه ، وأزاح عن السلطة في ١٣
مايو ١٩٧١ من أسماهم بمراكز القوى ، وكانوا

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفني
محمود الهندي

المستشارون:
إبراهيم بدر أوى
د. رفعت السيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الفجار شكر
عبد الفنى أبو الصنين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

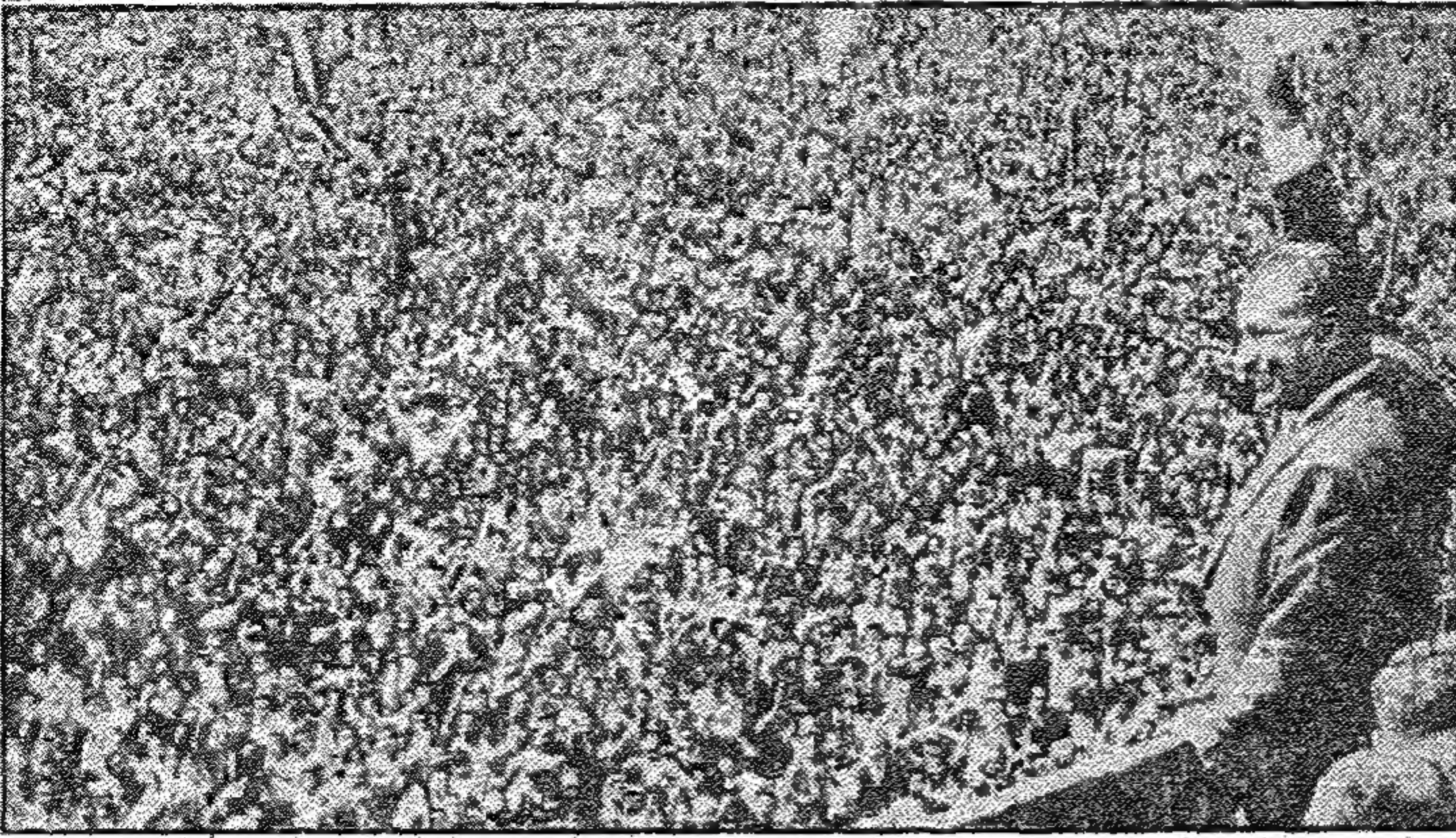
اليسار: منبر ديمقراطى
يصدر عن التجمع الوطنى
التقدمى الوحيد فى اليوم
الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-
LAST.TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ٢٤ جنيهاً للأفراد و ٦٠ جنيهاً للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولاراً أمريكياً
أو ما يعادلها
العالم: ١٠٠ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو
حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: اشعار
كريم الدولة ميدان طلعت
حرب- القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ - ٥٧٨٦٢٩٨ FAX, 5786298



إن ما يمثلته جمال عبد الناصر وتجزئته ، أو جوهره على الأصح ، ما زال صحيحا ويمثل جزءاً أساسيا من البديل المطلوب لمواجهة الكارثة التي أحاطت بالوطن والأمة في ظل أنظمة الردة ، وهزيمة حركة التحرر الوطني ، والنظام الدولي الجديد ، وانتهيار الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا.

فلو نحينا جانبا خطأ أو خطيئة تجربة ثورة ٢٣ يوليو الناصرية ، وأعني بها .. غياب الديمقراطية ، ورفض التعددية السياسية والفكرية ، والاصرار على حكم الحزب الواحد والرجل الواحد ، وحصار وقمع المبادرات الجماهيرية والتشكيك فيها ، وتحويل المنظمات الديمقراطية الجماهيرية الى منظمات سلطوية شكلية ، ورفض التعدد والاختلاف ، وسيطرة الجيش على المجتمع والحياة السياسية .. لو نحينا هذه النقيصة ، والتي لا يمثل الوضع القائم نقيضا حقيقيا لها فسنجد أن جوهر ثورة ٢٣ يوليو ما زال صحيحا ومطلوبا.

لقد ارتكزت الثورة في تطورها منذ البداية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى النهاية في ١٣ مايو ١٩٧١ على أربعة مبادئ أو أسس هي:

-العداء للإمبريالية والاستعمار الجديد والاستعمار وضرورة تصفيتهم ، والعمل على تحقيق الاستقلال الوطني -سياسيا- واقتصاديا- وثقافيا- وعسكريا. -العداء للصهيونية كدعوة عنصرية استعمارية والتصدى لإسرائيل كاستعمار استيطاني توسعي.

-الايان بالوحدة العربية كهدف وبالمصير المشترك للأمة العربية الواحدة.

-الدعوة للعدل الاجتماعي وحق الطبقات الشعبية- خاصة العمال والفلاحين -في نصيب عادل من الثروة والايان بالاشتراكية التي تقوم على الكفاءة أي تحقيق التنمية المستقلة ، والعدل ، أي تذويب الفوارق بين الطبقات والغاء الاستغلال.

والمشاكل التي يعيشها الوطن والأمة الآن تعيد الحياة بقوة إلى هذه المبادئ.

النظام الدولي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على العالم ، والسياسات المالية والاقتصادية التي تلزم بها دول العالم الثالث أو الدول النامية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإتشاء والتعمير واتفاقية الجات ، ودور الشركات متعددة الجنسية أو القومية .. كل هذا يؤكد أن مواجهة الاستعمار والإمبريالية وسياسات التبعية والدعوة إلى التنمية المستقلة المعتمدة على الذات

، وإعادة الروح لحركة التحرر الوطني في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ، قضية ضرورية وحالة .. وطريق وحيد لمواجهة القهر والتسلط الاستعماري والخروج من دائرة التخلف وال فقر.

* والتسوية السياسية التي يجري فرضها على المنطقة لتحقيق السلام الأمريكي الإسرائيلي انطلاقا من اتفاقيات كامب ديفيد مروراً بصيغة مدريد وما تلاها من اتفاقيات وصولاً إلى النظام والسوق الشرق أوسطية والتطبيع وفرض إسرائيل دولة كبرى إقليمية تهيمن على المنطقة في ظل تفوق وسيطرة عسكرية (نورية وتقليدية) ومحاولة لسيطرة اقتصادية ، تحقق خطوات ناجحة مثالية ، وتفكك مخطط للعرب وقتل للروح والموقف القومي والوطني .. كل هذا يؤكد أن رفض الصهيونية والسيطرة والتوسع الإسرائيلي الاستعماري ، والسعي لعودة اللعنة إلى الأمة العربية واسقاط اتفاقيات التسوية الاستعمارية ، والتمسك بالسلام الشامل والعدل القائم على الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الأراضي الفلسطينية ، وحق كل دولة في المنطقة في تحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية والعجارية والثقافية طبقاً لمصلحتها دون فرض أو وصاية .. حقائق ومبادئ ما زالت حية ونحتاجها بكل قوة.

* والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الوطن، تؤكد استحالة تحقيق أي تقدم دون تنمية مستقلة ودون تحقيق عدالة اجتماعية ورفض الاستغلال والرأسمالية الطفيلية والتابعة، وتوفير الحماية للطبقات الشعبية والفقيرة بما في ذلك الفئات الوسطى ، والرأسمالية الوطنية المنتجة .. كخطوة ضرورية في الطريق إلى

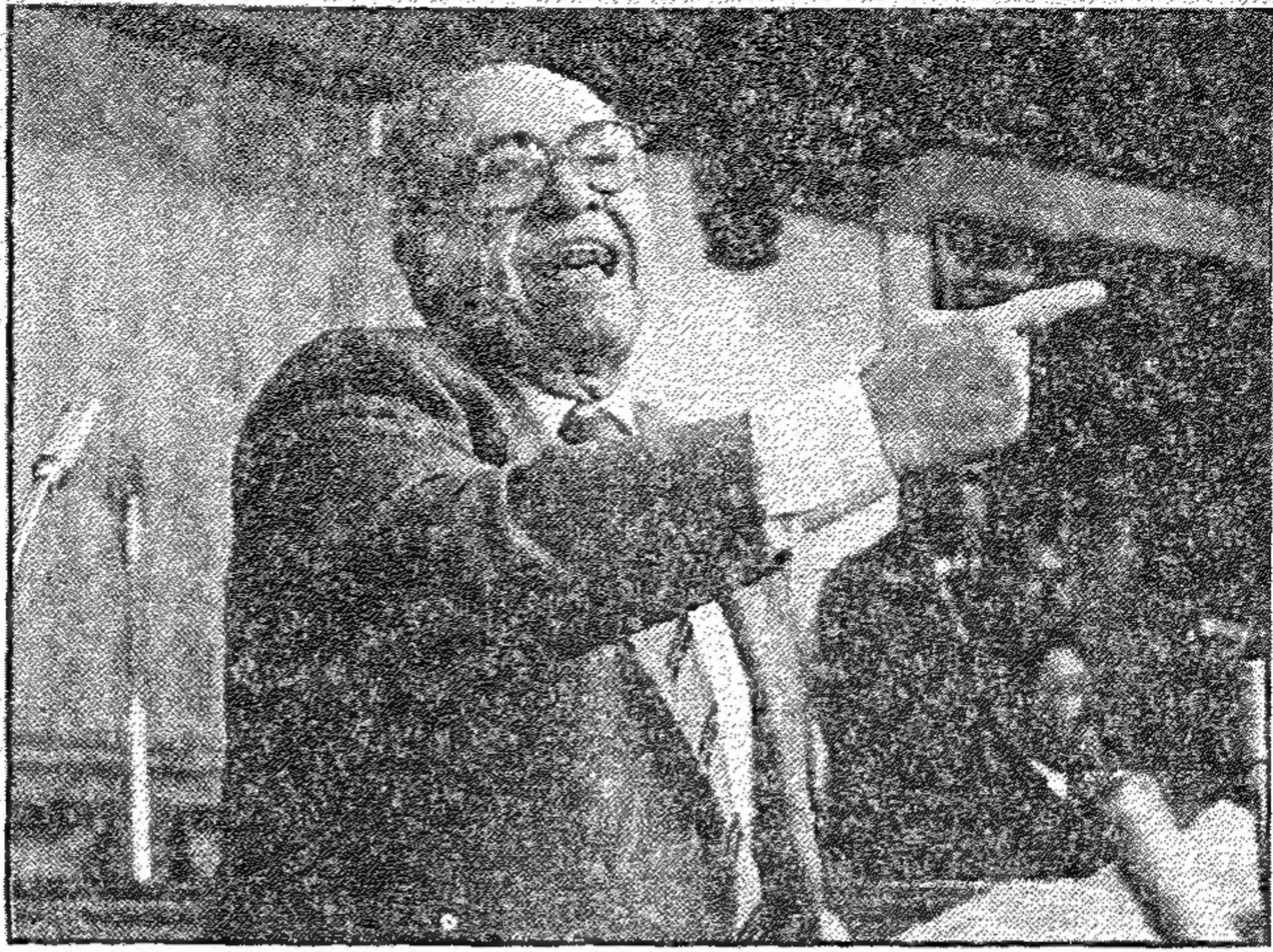
الاشتراكية..

* والمدخل والطريق لتحقيق ذلك كله يبدأ بالديمقراطية .. بفتح الباب أمام تداول حقيقي للسلطة عبر صندوق الانتخابات.

وإذا كانت تجربة ثورة يوليو قد أخفقت في تحقيق هذا المبدأ المهم ، وكان هذا الاخفاق هو المدخل لهزيمتها في يونيو ١٩٦٧ واقصائها عن الحكم في ١٣ مايو ١٩٧١ .. وهو خطأ يتحمل عبد الناصر مسئولية أساسية فيه ، فما حدث في مايو ١٩٧١ كان نتيجة مباشرة للقرار الضرب الذي اتخذه عبد الناصر قبل وفاته بعامين أنور السادات نائباً وحيداً له ، وإدارة رجاله للصراع بعيداً عن الجماهير وداخل أروقة السلطة بما جعله صراعاً في البلاط- إذا جاز التعبير - يعتمد على التآمر أساساً.

فإن درس الاخفاق هذا درس مهم وأساسي ، يؤكد أن الديمقراطية الصحيحة والتعددية وتداول السلطة واطلاق حرية التنظيم وإصدار الصحف وإنشاء المؤسسات والجمعيات والتظاهر والإضراب ، وإقامة مجتمع مدني حقيقي لا تتحكم فيه سلطة عسكرية أو بوليسية وينتهي منه حكم الفرد .. هو الطريق والمدخل لإنقاذ الوطن من العردي الذي يعيشه في ظل سلطة التحالف الطبقي الحاكم المعادي للديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعي والقومية والوحدة العربية.

فلنأخذ من الذكرى الخامسة والعشرين لرحيل الزعيم الوطني الفذ جمال عبد الناصر دروسها الحقيقية ، ولنتمسك بمبادئها الصحيحة في هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ الوطن والأمة.



خالد مبري الدين

وكان الحزب الحاكم قد مهد لتحقيق السيطرة على الساحة الانتخابية ، برفضه لإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يحقق الحد الأدنى لضمانات الانتخابات النزيهة ، وتحججه لمذكرة رؤساء الأحزاب والقوى السياسية لرئيس الجمهورية والتي طالبت بتطبيق شروط الانتخابات الديمقراطية كما حددها الاتحاد البرلماني الدولي (الذي يرأسه د. لطفى سرور) ، وإصداره قانون بلغى انتخاب العمدة ويعطى لوزير الداخلية سلطة تعيينهم وأخيرا القرارات المنظمة للعملية الانتخابية والتي منعت لأول مرة عقد مؤتمرات انتخابية في السرداقات.

وازدادت المعركة سخونة بدخول عشرات من المليشيات المسلحة والمليشيات الانتخابية بعضهم قرر خوضها مستقلا ، وآخرون سيخوضونها كمرشحين للحزب الحاكم. ومن المتوقع أن ينقح هؤلاء ملايين الجنيهات مما يهدد بتحويل المعركة إلى صراع بين دبناصورات المال ، وحشر الأحزاب السياسية التي تعجز عن توفير تمويل بهذا الحجم في الانتخابات في خاتمة ضيقة ، وهو الأمر الذي انعكس في اتجاه غالبية الأحزاب -بما في ذلك حزب الوفد - إلى تحديد عدد مرشحيه.

وتخشى دوائر أمنية بروز العنف بصورة تتجاوز انتخابات سابقة ، في ظل سيادة مناخ العنف في المجتمع بصفة عامة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ، واعتماد كثير من مرشحي الحزب الحاكم والمرشحين المتيسرين على استخدام البلطجية والعصابات المسلحة في فرض فوزهم.

وحتى الآن لم يعلن أى حزب عن أسماء مرشحيه . وإن كان حزب التجمع والحزب الناصري والشيوعيين ، قد انتهوا من تحديد مرشحيهم في الدوائر المختلفة وفي التنسيق بينهم - كخطوة أولى قبل التنسيق مع القوى الديمقراطية الأخرى - بأمل أن يكون هناك مرشح واحد للمعارضة الديمقراطية في كل مقعد ، أو على الأقل مرشح يساري واحد. وطبقا لما صرح به الأمين العام لحزب التجمع د. رفعت السعيد فقد استقر الحزب على ترشيح (٤٠) من قياداته في (١٧) محافظة، وهناك ترشيحات أخرى محدودة العدد يتم بحثها في الوقت الحاضر ، على ضوء تأييد الحزب لمرشحي الحزب الناصري وعدد من المستقلين من الشيوعيين وغيرهم ، واحتمالات التنسيق مع حزب الوفد في حالة

اعنف انتخابات برلمانية خلال عشرين عاما *التجمع يعلن برنامجا ويحدد مرشحيه في ١٧ محافظة.

*الشيوعى يطالب التجمع والوفد والناصرين والشيوعيين للعمل معا لإسقاط مرشحي الحزب الوطنى وإنجاح البديل الديمقراطى.

حكومة د. عاطف صدقي، من أعنف الانتخابات البرلمانية ، في ضوء اصرار الحزب الوطنى على تحقيق فوز كاسح يمكنه من تأكيد ادعائه بأنه حزب الأغلبية المطلقة ، ومن تنفيذ التعهدات التي قطعتها الحكومة على نفسها للولايات المتحدة والمنظمات المالية الدولية ، سواء فيما يخص بيع المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع العام (المخصصة) بما في ذلك بعض المرافق العامة (السكك الحديدية والصرف الصحي) والبنوك ، وتنفيذ المرحلة النهائية والمهمة من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض وهي طرد الفلاحين (المستأجرين) بعد مضي السنوات الخمس التي حددها القانون ، وإصدار قانون الاسكان المنحاز بدوره لملاك المساكن ، وإصدار قانون جديد للعمل يحدد حقوق العمال ومصالحهم ويفتح الباب لفصلهم.. الخ.

سيطرت انتخابات مجلس الشعب المتوقع إجراؤها يوم ٢٩ نوفمبر القادم وفتح باب الترشيح لها خلال هذا الشهر ، على الحياة السياسية في مصر واهتمامات الأحزاب والصحف.

وحتى الآن فالمرجح أن تشارك الأحزاب السياسية الرئيسية «الوطنى - الوفد - التجمع - الناصري - العمل - الأحرار» في الانتخابات ، وكذلك «الاشوان المسلمون» و «الشيوعيون»، والأحزاب الصغيرة المعترف بها طبقا لقانون الأحزاب ، وعدد كبير جدا من المستقلين (من غير الاخوان والشيوعيين).

وتتوقع الدوائر السياسية أن تكون هذه الانتخابات ، وهي سادس انتخابات في ظل التعددية السياسية المقيدة ، والرابعة في عهد الرئيس حسنى مبارك ، والثالثة التي تجربها

قبوله لذلك.

وقد حدد حزب التجمع في فترة مبكرة موقعه من هذه الانتخابات ورؤيته لها وأهدافه من خوضها.

فقال في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر العام الثالث (٢٨ فبراير ١٩٩٢) .. « أن الهدف الأكثر واقعية الآن والممكن التحقيق والذي يتفق مع رؤية الحزب وتمسكه بالمرحلة في الأهداف، هو حصول الحزب والقوى المؤنسة بالتغيير الديمقراطي وتداول السلطة عبر صندوق الانتخاب - بما في ذلك أحزاب وقوى اليسار والاحزاب والقوى الليبرالية - على الأغلبية في الانتخابات القادمة ».

وأكد الحزب في برنامجه للتغيير (فبراير ١٩٩٣) .. « لم بعد استمرار الحال على ما هو عليه مقبولا . فالوطن وناسه في خطر » .. « والتغيير ضرورة لانقاذ مصر ».

- وليس هناك من سبيل لإنقاذ مصر من التخلف والتهميش والفساد والاستبداد واحتكار القوة للثروة والسلطة وخطر الجماعات الانقلابية والإرهابية ، وكل أزمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا بتغيير حقيقي يتناول السياسات والأشخاص والقوى الحاكمة التي قادتنا منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن إلى الكارثة.

وفي ٢٦ يناير الماضي حددت اللجنة المركزية خمسة أهداف متكاملة يسعى حزب التجمع لتحقيقها خلال الانتخابات القادمة لمجلس الشعب (نوفمبر ١٩٩٥) وهي:

الأول والأساسي:

زيادة عدد أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب التجمع في مجلس الشعب.

الثاني:- العمل على إنهاء احتكار الحزب الحاكم للأغلبية المطلقة لمجلس الشعب لينفتح الباب في المستقبل لتداول السلطة.

الثالث:- التصدي لليمين المتستر بالدين ومقاومته بطرح برنامجنا للمواجهة الشاملة للإرهاب ، وخوض المعركة ضده على أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

الرابع:- الدعاية لبرنامج الحزب وخطه السياسي لكسب نفوذ وعضوية جديدة للحزب.

الخامس:- اعداد كرادير برلمانية جديدة وتدريبها لخوض معارك المحليات القادمة ، ومعارك مجلس الشعب التالية.

ووافقت الأمانة العامة في اجتماعها الذي عقده يوم السبت ١٦ سبتمبر الماضي على



د. رفعت المسعودي

مشروع البرنامج الانتخابي الذي أعدته لجنة من عبد الفقار شكر وحسين عبد الرازق، ود. ماهر عميل ومحمد فرج ،وتولى صياغته عبد الفقار شكر ،اختار الحزب شعاراً أساسياً لبرنامج «التغيير بإرادة الجماهير» .. ومقصده في أنه برنامج «ضد القهر والفساد والإرهاب .. ومن أجل العدل والتقدم والديمقراطية».

وبقدم حزب التجمع برنامجاً قاتلاً: لم بعد هناك شك في أن سياسات الحكم المطبقة حالياً قد أوصلت البلاد إلى طريق مسدود .. وانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ هي فرصتنا جميعاً لإحداث التغيير بإرادة الجماهير ،هي فرصتنا لطرح الثقة بسياسات الحكم التي عانينا منها طويلاً وذقنا مراراتها ،والتي بتعين استبدالها بسياسات تحقق مصلحة مصر والمصريين .. بدلا من مواصلة السير في طريق احتكار السلطة والتوتر الاجتماعي والعنف المتزايد ..

وحدد البرنامج إنجازات الحكم نتيجته لسياساته المطبقة منذ عام ١٩٧٤ عام بداية سياسة الانفتاح) في مجموعة من الظواهر «بطالة - غلاء - تفاوت طبقي - فساد - سياسة اقتصادية - منحاظة ضد الطبقات الشعبية والفئات الوسطى - تدهور الخدمات - دبون خارجية وداخلية - قمع الحريات - تعمق ظاهرة العنف والإرهاب - تدهور القيم والأخلاق - سياسة خارجية غير فعالة ضاعت في ظلها هبة مصر».

وطرح البرنامج السياسات الهديلة التي تخرج البلاد من أزمتها في ظل مبادئ سياسية:

- بناء اقتصاد وطني مستقل قادر على النمو والتجدد اعتماداً على إمكانياته الذاتية.

- تعميق الممارسة الديمقراطية وصولاً إلى غايتها وهي تداول السلطة من خلال الانتخابات.

- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع

عائد الانتاج والخدمات ، وبصفة خاصة التوسع في الخدمات المجانية الأساسية كالتعليم والعلاج للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود ، وتوفيرها بأسعار مناسبة لقدرة باقي فئات الشعب ، وزيادة نصيب العمل في الدخل القومي.

- مواجهة الفساد.

- اعلاء شأن قيم الاستنارة والسماحة والعقلانية والعمل والاجتهاد والروح الجماعية.

- حماية الوحدة الوطنية التزاماً بحقوق المواطنة والدستور وحفاظاً على الوطن.

- تبني سياسة خارجية مستقلة تجسد مصالح مصر والوطن العربي.

وفصل البرنامج رؤية الحزب واقتراحاته لحل مشاكل مصر الأساسية التي حددها في تسعة عناوين.

- مواجهة البطالة.

- التنمية وزيادة الاعتماد على النفس.

- تحقيق العدالة الاجتماعية .. بما في ذلك تحقيق التوازن بين الأسعار والأجور ، ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات ، وضمان علاقة متوازنة بين العمال وأرباب الاعمال ، وسرعة صرف مستحقات المصريين العاملين في العراق ودول الخليج المتضررين من حرب الخليج ، والتوسع في نظم التأمينات الاجتماعية ، وضبط الاسعار ، وإعادة النظر في التعديلات الأخيرة في العلاقة الإجبارية للأرض الزراعية وضمان علاقة عادلة ومتوازنة في مجال إيجار المساكن ، وإعادة توزيع الخدمات الأساسية توزيعاً عادلاً على مناطق الجمهورية . ورسم سياسات جديدة في التعليم والعلاج والاسكان ولتحقيق سلامة البيئة ومواجهة الكوارث الطبيعية والاهتمام بالأهوية والطفولة ، ونظام ضريبي أكثر عدالة وأكثر كفاءة.

- التوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية وتأسيس بنك التعاون.

- الإصلاح السياسي والديمقراطي وحماية الثقافة الوطنية ودعم استقلالية الاعلام.

- مواجهة الفساد.

- المواجهة الشاملة للإرهاب.

- حماية الوحدة الوطنية.

- استعادة التضامن العربي.

وأصدر الحزب الشيوعي المصري برنامجاً الانتخابي تحت عنوان «من أجل بديل ديمقراطي ينقذ الوطن من أزمتها الشاملة» .

وقال الحزب... «وبواجه المجتمع خطر استمرار هذا الحكم المعادي للشعب واستمرار سياساته التي أفرزت هذه الأزمة الشاملة، واستيلائه على السلطة لحس سنوات قادمة يعنى المزيد من المعاناة للشعب والوطن والأمة.. وفى نفس الوقت تواجه خطر الجماعات الانقلابية والظلامية والارهابية التى تسعى تحت ستار الدين لفرض نظام قمعى استغلالي يقضى على ما بقى من تراث التقدم والعقلانية والوحدة الوطنية والديمقراطية. لذلك فإن حزينا «الحزب الشيوعى المصرى» إذ يخوض هذه الانتخابات البرلمانية إنما يخوضها تحت شعار «من أجل بديل ديمقراطى بنقل الوطن من أزمتته الشاملة»، ببديل ينتج تطورا ديمقراطيا سلميا للبلاد، ويمكن شعبنا من اختيار توجهات تطوره فى المستقبل وفق إرادته الحرة، وفى إطار تحرر وطنى وقومى حقيقى يقوم على العلاقات التكافئة مع الآخرين، وتنتهى فيه هيمنة الامبريالية والصهيونية على مقدرات مصر والمنطقة العربية».

وقال الحزب الشيوعى.. «إن هذا البديل الديمقراطى يتمثل فى حزينا وسائر الشيوعيين والاحزاب والجماعات والشخصيات اليسارية والقومية والليبرالية».

وتصدر البرنامج عرض لبعض البيانات التى توضح عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها البلاد. من تراجع معدل النمو الحقيقى للناجى المحلى الاجمالى من ٦٩٩٪ (عام ١٩٨٤) إلى (١-٪) عام ١٩٩٣، وارتفاع الدين العام (عام ١٩٩٣) إلى ٢٢٣ مليار و ٣٨٠ مليون جنيه، ووصول العجز فى الميزان التجارى إلى ٧ مليار و ٧٠٠ مليون دولار، وفقدان الخزينة المصرية سنويا ١٠ مليارات من الجنيهات نتيجة التوسع فى الاعفاءات الضريبية، ووجود ٨٧٠ فردا يملك كل منهم ما بين ٢٠٠ مليون دولار و ٥ مليون دولار، كما يوجد ٢٧٨٠٠ فرد يملك كل منهم ما بين ١٥ مليون دولار و ٥ مليون دولار، ووصول حجم ابداعات المصريين فى بنوك الغرب إلى أكثر من ٨٥ مليار دولار.

وشير البرنامج إلى استمرار العمل بحالة الطوارئ منذ تولى مبارك للسلطة، ولجوء السلطة إلى استخدام أقصى درجات العنف فى مواجهة أى احتجاج سلمى للعمال والطلاب والفلاحين والمهنيين. كما يشير إلى اندفاع الحكومة للتطبيع مع العدو الصهيونى بما يعطى الفرصة لاختراق صهيونى كبير للمؤسسات الوطنية، وأبضا بالتفريط فى



هشام الدين دارو

للمؤسسات الوطنية، وأبضا بالتفريط فى الأمن القومى المصرى بإجراء التهربات والمناورات المشتركة مع القوات الأمريكية، والتواجد العسكرى الأجنبى على أرض الوطن وسعائه ومباهه الاقليمية» و«تتخذ السلطة مواقف رخوة وغير جذرية وتستسلم أمام التعنت الاسرائيلى والضغط الأمريكى فى موضوعى الأسلحة النووية الاسرائيلية، وكذا الموضوع الجديد المتعلق بقتل الأسرى المصريين فى اسرائيل أثناء حربى ٥٦ و ١٩٧٦».

ويشتمل البرنامج الانتخابى الشيوعى على ثلاثة محاور أساسية..

أولا : إقامة المجتمع الديمقراطى وإرساء الدولة المدنية.

-ثانيا : معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الشعب.

ثالثا : التحرر الوطنى والقومى.

ومن النقاط البرنامجية التى تميزه والتى وردت تحت هذه المحاور الثلاث:

-العمل على إصدار دستور ديمقراطى جديد يكون أساسا للدولة المدنية الديمقراطية، وبحفاظ على الحقوق والمكتسبات الاجتماعية للمواطنين، ورسى أساسا للدولة مؤسسات حقيقية، ونهى السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية، وذلك بعد فترة انتقالية مناسبة تنتهى خلالها كافة الأوضاع غير الديمقراطية فى البلاد.

-وقف خصخصة القطاع العام وإدارته إدارة اقتصادية وتطهيره من العناصر البيروقراطية الفاسدة وتنميته ليكون ركيزة لاقتصاد وطنى مستقل.

-حماية القطاع الخاص فى مجالات

الإنتاج الزراعى والصناعى.

- توفير خدمات التعليم والعلاج المجانى، وكذا توفير الاسكان والمواصلات الرخيصة، وزيادة الاتفاق على هذه الخدمات.

-مطاردة الفساد ومطالبة كافة المسئولين الحالىين والسابقين فى الدولة وأبنائهم وأقربائهم حتى الدرجة الرابعة، بما فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورؤساء وأعضاء مجلس الشعب والشورى ورؤساء الشركات وكافة أنواع المؤسسات.. بالإعلان عن ثرواتهم وكيفية الحصول عليها ووضع الآليات اللازمة لتحقيق ذلك بكل دقة.

-إنهاء التبعية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

-اسقاط منهج واتفاقيات كامب ديفيد

ومعاهدة الصلح مع العدو الاسرائيلى، بما يحقق استعادة مصر لسيادتها وتصفية الآثار المرتبة عليها، وبما يتضمنه ذلك من ايقاف عمليات التطبيع مع العدو الصهيونى لحين إنجاز سلام شامل وعادل فى المنطقة والحصول على كافة الحقوق العربية.

من ناحية أخرى قالت افتتاحية

«الاقتصر» فى عدد ديسمبر وهى النشرة

الجمهورية للحزب الشيوعى المصرى والتى

تعبير عن مكتبته السياسى عادة.. «إن حزينا

يدعو كل القوى الديمقراطية، وتحتلها التجمع

والوفد والناصرين والشيوعيين للعمل معا

من أجل هزيمة هذه الهجمة الحكومية وافشال

مخططاتهم ومنعهم من التزوير والاستيلاء على

غالبية مقاعد مجلس الشعب. وهذا امر ليس

مستحيلا رغم صعوبته. فقط فلنترك وراءنا

الحسابات الذاتية الضيقة، والصراعات

الصغيرة، وليكن شعارنا اسقاط مرشحي

الحزب الوطنى ومنعه من تحقيق الأغلبية..

فلنسقط معا، وعن طريق الوقوف خلف مرشح

واحد للقوى الديمقراطية فى كل مقعد،

احتكار المفسدين والمستغلين المفرطين فى

حقوق الوطن والأمة، المعادين للشعب

والديمقراطية، وأصحاب سياسة رفع الأسعار

ونهب ثروات الشعب وتصفية وبيع القطاع

العام للأجانب، فلنسقط احتكارهم للمجلس

التشريعى، فنفتح بابا للتغيير والأمل».

دوائر سياسية تتوقع أن تشهد الأسابيع

القليلة القادمة -وحتى قفل باب الترشيح-

تحركات وتحركات مضادة، واتصالات واتفاقيات

بين كافة القوى والأحزاب السياسية ولا

تستبعد حدوث مفاجآت فى ضوء عدم إعلان

الوفد لموقف قاطع من مسألة التنسيق وحدوده

، وفى ضوء لعبة «كسر العظم» التى

تخوضها الدولة ضد «الاخوان المسلمون»

ورود الفعل المتوقعة، سواء من الإخوان أو

حزب العمل.

الأقباط وانتخابات ١٩٩٠

قراءة للملف الوثائقي

للكتابات الصحفية

حول هذا الشأن

سامح فوزي

تهدف هذه الورقة إلى قراءة الكتابات الصحفية التي تناولت وضع الأقباط في انتخابات ١٩٩٠ قراءة تحليلية ونظرا لأن العملية الانتخابية ، باختلاف مراحلها ، تدور في أفق قانونية وسياسية معينة ، فمن الضروري ابتداء التعرض - بشئ من الإيجاز - إلى ما يمكن تسميته بيئة الانتخابات . ولعل تناول وضع الأقباط في الانتخابات المشار إليها بفرض بالأحرى هذا التناول ، حتى نتبين بوضوح طبيعة المحددات التي أثرت في العملية الانتخابية ، ونستطيع بهذا الطرح أن نرى «الشان القبطي الخاص» من خلال «الشان الوطني العام» بصورة أكثر رحابة واتساعا.

أولا : بيئة الانتخابات:

في هذا الصدد نتعرف على جملة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتضافر معا لتكوين ما يمكن تسميته بالإطار أو المناخ الذي تدور فيه العملية الانتخابية ، وذلك انطلاقا من قناعة بقينية مبنائها أن بيئة الانتخابات تتفاعل مع العملية الانتخابية تأثيرا وتأثرا.

١- قانون الانتخابات .. عودة

النظام الفردي

(١-١) جرت انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ استنادا إلى نظام الانتخاب الفردي ، وذلك بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا في ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون ٣٨

لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب. وقد دمج هذا الحكم مجلس الشعب بطلان تشكيله منذ انتخابه، الأمر الذي استوجب حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة. وعلى إثر ذلك صدرت عدة تشريعات جديدة . أبرزها.

أ- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب.

ب- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

ج- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب.

(٢-١) شاب هذه التعديلات التشريعية -في نظر كثيرين- عيوب عديدة ، أبرزها انفراد الحزب الحاكم من خلال لجنة حكومية جرى تشكيلها لهذا الغرض ، باقرار التعديلات الجديدة دون تشاور مع سائر الأحزاب أو

النقابات أو الهيئات القضائية ، وقد أعتبرت أحزاب المعارضة عدم مشاركتها في مناقشة وصياغة هذا التحول يمثل استبعادا لها ، ولهذا قررت الانسحاب ومقاطعة الانتخابات عدا حزب التجمع و وضع أحزاب هامشية غير معروفة لدى الناخب . ومن ناحية أخرى فإنه بالرجوع إلى النص المعدل ٢٤ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقرار الجمهوري بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ نجد أنه بنص على أن «يعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية في جميع الأحوال .. ويعين رؤساء اللجان الفرعية من العاملين في الدولة أو القطاع العام ، ويختارون بقدر الامكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ومؤدى النص أن الإشراف القضائي يتوفر فقط في اللجان العامة أما اللجان الفرعية فيجوز تعيين عاملين في الدولة أو القطاع العام لهذا الغرض ، وينبغي أن هؤلاء لا يتمتعون بأية حصانة كما أن أخطر مراحل العملية الانتخابية ظلت بهذه الصورة بمنأى عن الإشراف القضائي . ومن ناحية ثالثة فإن القرار الجمهوري بقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ بتحديد الدوائر الانتخابية قد شاب -في رأى أحزاب المعارضة- قصور شديد حيث أستخدم على معايير غير موضوعية لتقسيم الدوائر بما يمكن مرشح الحزب الحاكم من الفوز في الانتخابات.

٢- الخريطة السياسية في مصر: (١-٢) جرت هذه الانتخابات في ظل وجود (٩) أحزاب معترف بها ، وهم الحزب الوطني - التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - حزب الأحرار - حزب العمل - حزب الوفد الجديد - حزب الأمة - حزب مصر الفتاة - حزب الحضر - حزب الاتحادى الديمقراطى . وقد قاطعت معظم الأحزاب الفاعلة أو التي حصلت على مقاعد نيابية في انتخابات سابقة الانتخابات ، ولم يتبق على الساحة لحوض الانتخابات سوى الحزب الوطنى الحاكم وحزب التجمع وأربعة من الأحزاب الهامشية وهم حزب الأمة - مصر الفتاة - الحضر - الاتحادى الديمقراطى ، وربما اغترهم قرار المقاطعة من جانب أحزاب المعارضة البارزة . واعتقدوا بإمكان الحصول على مقاعد نيابية مما جعلهم يقررون الاشتراك في الانتخابات ، ويلاحظ أن أباً من الأحزاب - باستثناء الحزب الوطنى - لم يرشح أقباطا .

(٢-٢) وقد جاءت نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الوطنى ٣٣٦ مقعدا بالانتخاب

بالإضافة إلى عشرة مقاعد بالتعيين . وهو يعنى فوز الحزب الوطنى بنسبة ٨٥٪ من جملة المقاعد فى الوقت الذى كانت نسبته فى انتخابات سنة ١٩٨٧ ٧٧٪ ، أما حزب التجمع فلم يحالفه التوفيق بالفوز فى انتخابات عامى ٨٤ ، ١٩٨٧ ، فى حين تمكن من الفوز فى انتخابات ١٩٩٠ بعدد (٦) مقاعد برلمانية . أما الأحزاب الصغيرة الأخرى فإن أبنا منها لم يفز بمقاعد نيابية . ومع أن الانتخاب الفردى يتيح فرصة كبيرة للأحزاب الصغيرة فى الفوز ، نتيجة تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية ، حيث يمكن للحزب الصغير للفوز فى الدائرة التى يتمتع فيها بشعبية كبيرة ، وبالرغم من ذلك فقد أخفقت هذه الأحزاب الصغيرة فى ظل غياب منافسة حزبية فى الحصول على مقعد فى مجلس الشعب ، وفى هذا إعلان صريح بضعف أو أن شئت فقل بغياب تواجد لها على الصعيد السياسى .

(٢-٣) تعد انتخابات ١٩٩٠ هى الثالثة فى عهد الرئيس مبارك ، وأهم ما يلاحظ على انتخابات عامى ٨٤ ، ١٩٨٧ هو محاولة تسكين التيار الإسلامى المتمثل فى الإخوان المسلمين بصورة أو بأخرى فى المؤسسة التشريعية ، فقد استطاع التيار الإسلامى غير تحالفه مع حزب الوفد من الحصول على (٧) مقاعد فى انتخابات ١٩٨٤ ، فى حين أستطاع عبر ما يسمى بالتحالف الإسلامى (حزب العمل ، والإخوان وحزب الأحرار) من الحصول على ٣٥ مقعداً فى انتخابات ١٩٨٧ ، ومعنى هذا أن الإخوان المسلمين تمكنوا من زيادة عدد مقاعدهم البرلمانية خمسة أمثال فى غضون ثلاث سنوات فقط ، وتعتبر فترة لم يستطع أى من الأحزاب بلوغها من قبل وقد طرحت انتخابات ١٩٩٠ إمكانية مواصلة الزحف السلمى للتيار الإسلامى نحو مؤسسات النظام ، إلا أن مقاطعة ما سمي بالتحالف الإسلامى للانتخابات قد حال أو أوقف هذا الزحف لسنوات عديدة ، جرت فيها مياه كثيرة على مختلف المستويات ، وأصبح التأكد التلقائى من القدرة السياسية لهذا التيار على الحشد والتعبئة محل شك أو فى أحسن الأحوال محل تساؤل .

(٢-٤) برزت فى انتخابات ١٩٩٠ ، ظاهرة المستقلين ، فقد قدر عددهم فى الانتخابات المشار إليها بحوالى ٢١٣٤ مرشحاً فى مقابل ٥٤١ مرشحاً عن الأحزاب السياسية أى بواقع ٨٠٪ تقريباً من إجمالى المرشحين وتشير الدراسات ، وأبرزها ورقة

بحثية أعدتها د . أماني قنديل حول عملية التحول الديمقراطى فى مصر ، إلى أن ٨٠٠ مرشح من المستقلين كانوا أعضاء بالحزب الوطنى وقد خرجوا منه ، وربما كارهين نتيجة عملية الفرز الحزبى التى سبقت الانتخابات . وبعض من المستقلين ضاقوا ذرعاً بمقاطعة أحزابهم للانتخابات فرشحوا أنفسهم كمستقلين فى الانتخابات ، فى حين ظهر عدد من المستقلين الذين لم يحملوا اتجاهها فكرياً أو ايدولوجياً واضحاً . وبصفة عامة فقد تمكن عدد من المستقلين من الفوز فى الانتخابات ولا سيما أولئك الذين كانوا يوماً ما أعضاء بالحزب الوطنى ، وقد أدى ذلك إلى طرح إشكالية احتفاظ الحزب الحاكم بنسبة ٣/٤ فى المجلس وهو ما أقتضى انضمام عدد من المستقلين إلى نواب الحزب الوطنى فى المجلس . وهذه ظاهرة تكشف فى ذاتها عن ضعف الانتماء الحزبى وتستحق دراسة أكثر تفصيلاً .

(٢-٥) تزايدت خلال الفترة من (٨٧-١٩٩٠) أحداث العنف فى الصعيد على وجه الخصوص ، وقد طالت هذه الأحداث أرواح وممتلكات المواطنين الأقباط فضلاً عن اتلاف عدة كنائس ، أبرز هذه الأحداث جرت فصوله فى المنيا فى مارس ١٩٩٠ حيث قادت عناصر من تنظيم الجماعة الإسلامية جماهير من الأهالى والصبية لتعطيم ونهب وإحراق الكنائس والمستشفيات والجمعيات المسيحية والصيديات وعبادات الأطباء والمحللات والسيارات المملوكة لمسيحيين ، وضرب مواطنين مسيحيين بالعصى والمدى والجنازير مما أدى لاصابة عدد منهم بجراح . وتشير عملية حصر الخسائر المادية التى قامت بها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الى تعرض خمس كنائس للتدمير الشامل أو الجزئى ، وجمعيتين خيريتين وسبع صيديات و٢٩ محلاً تجارياً ومصنعين للحلويات ومغلقتين للخشب ، وأكثر من عشرين سيارة وجرار واحد ودراجة نارية . وقد نجم عن هذه الأحداث تغيير عدد من القيادات الأمنية ، مما يعنى أن أجهزة الأمن لم تتخذ ترتيبات أمنية كافية لحماية المواطنين الأقباط وممتلكاتهم . هذا وقد أشارت بعض التقارير إلى حدوث ما يشبه التواطؤ مع أعضاء من الجماعة الإسلامية لفرض قيود استثنائية على الحياة الاجتماعية لأهالى بعض القرى ولاسيما الأقباط .

٣- متغيرات إقليمية:
سبقت أروافقت الانتخابات عام ١٩٩٠ جملة متغيرات إقليمية يمكن أن نشير إليها

فى عجلة سريعة الآن .
(٣-١) جاءت انتخابات ١٩٩٠ بعد حوالى أربعة أشهر من نشوب أزمة الخليج ، وقد اتسمت هذه الفترة بإعادة طرح عدد من القضايا حول حدود العلاقة مع الغرب ، مسألة التبعية ، وشرعية الأنظمة الحاكمة والصراع العربى الاسرائيلى ، وتوزيع الثروات العربية ، وقد مثلت هذه القضايا وغيرها محوراً إعلامياً دعائياً شديداً الحضور فى الشارع السياسى ، وكانت من الممكن أن تزيد من شدة اشتعال الحملة الانتخابية لولا مقاطعة الأحزاب ، وهو الأمر الذى أصاب العملية الانتخابية بحالة من الركود .

(٣-٢) تنامى ثقل الورقة الإسلامية الأصولية على الساحة الإقليمية ، فقد استولت الجبهة الإسلامية على الحكم فى السودان فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ، الأمر الذى مثل خلال سنوات تالية تقوية ودعماً للحركات الأصولية فى المنطقة ، هذا فى الوقت الذى شهدت فيه الجزائر اضطرابات شديدة عرفت بأحداث أكتوبر ١٩٨٨ ، وتلى ذلك صدور قانون الأحزاب فى يوليو ١٩٨٩ ، وإجراء انتخابات بلدية فى يونيو ١٩٩٠ حصلت الجبهة الإسلامية للانتقاد على أكثرية البلديات فيها . وفى الأردن تمكن حزب جبهة العمل الإسلامى من الحصول على (٢٢) مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٨٠ مقعداً فى انتخابات ١٩٨٩ . وظهر أن الاتجاه العام فى المنطقة يتمثل فى محاولة احتواء أو تسكين التيار الإسلامى فى مؤسسات النظام ، وكانت انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ فى مصر تؤكد نية النظام المصرى فى ذلك ، إلا أن انتخابات ١٩٩٠ أوقفت المحاولات ومثلت انقطاعاً فيما سبقها من تطورات .

ثانياً: مؤشرات أولية .. ومحاولة للتفسير:

بعد استعراض بيئة انتخابات ١٩٩٠ فى عجلة ، نحاول الآن انطلاقة من فهم عام للخريطة السياسية ، أن نقتررب من الموضوع الرئيسى لهذه الورقة وهو قراءة الكتابات الصحفية التى تناولت الشأن القبطى فى انتخابات ١٩٩٠ . وتبدأ الآن بتحديد نطاق الدراسة ورصد عدة مؤشرات حولها .

(١) بالنظر إلى الملف الرئائيسى الذى أعده المركز القبطى للدراسات الاجتماعية حول ما نشر من كتابات تتناول الأقباط وانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ ، نجد أنه يتكون من (١٠) أعمال صحفية تتراوح ما بين المقال والتحقيق والتحليل الصحفى . وأول شئ يمكن

ملاحظته هو قلة حجم المادة المنشورة حول هذا الموضوع وقد يفسر هذا جزئياً بركود العملية الانتخابية برمتها نظراً لمقاطعة معظم الأحزاب الرئيسية والتي قد تختلف رؤاها للمسألة القبطية.

(٢) جاء نصيب الصحافة الحزبية بما كتب حول هذا الموضوع ٦٠٪، خص جريدة الأهالي - لسان حال حزب التجمع ٤٠٪ - في حين خصت جريدة الوفد ٢٠٪ من حجم المادة المنشورة. وقد ترجع هذه الظاهرة إلى عدة أسباب:

(١-٢) التغيرات التي شهدتها الأحزاب الماركسية أو التقدمية في جميع أنحاء العالم نتيجة أفول الماركسية جعل حزب التجمع - في رأي كثيرين - براهن على الأقباط في المرحلة القادمة.

(٢-٢) طبيعة أيدولوجية حزب التجمع تسمح بقدر أكبر من الاستيعاب للمكونات المختلفة وإتاحة قدر أكبر من التمثيل لها.

(٣-٢) السبب الثالث قد يكون برجائاتي محض، إذ أن حزب التجمع يتميز بوجود عدد كبير من الأقباط به من خلال مختلف تنظيماته.

(٣) باستثناء صحافة حزبي التجمع والوفد، لم تتناول أمة صحافة حزبية هذا الموضوع على الإطلاق، ويلاحظ في هذا الصدد أن جريدة الشعب - لسان حال حزب العمل - لم تدل بدلوها في مسألة الأقباط والانتخابات، ورغم أن هذه الفترة شهدت سجلات هامة على صفحاتها حول دور الكنيسة القبطية في الحياة العامة وبخاصة الدور الوطني للبابا شنودة الثالث.

(٤) جاء نصيب الصحافة القومية من حجم المادة المنشورة، ٣٠٪ إحداها حوار جرى على صفحات مجلة المصور والآخر تحقيق ثم عمود رأي جريدة الأخبار، وهذا الاقلال الصحفي من جانب الصحافة القومية يتماشى مع النهج العام للصحافة القومية بشأن عدم إثارة قضايا تتعلق بالمسألة القبطية.

(٥) تناولت شخصيات قبطية بالكتابة في هذا الموضوع فيما قدر بحوالي ٦٠٪ من حجم المادة المنشورة، في حين كان نصيب الاقلام المسلمة ٤٠٪. ويلاحظ أن الأقباط الذين أدلوا بدلوهم في هذا الموضوع ليسوا من الشخصيات الفاعلة في المحيط القبطي أو الوطني العام باستثناء أنطون سيدهم صاحب امتياز جريدة وطني.

ثالثاً: قراءة تحليلية:
عند قراءة الملف الوثائقي حول ما نشر

بشأن الأقباط وانتخابات ١٩٩٠، يلاحظ أن كافة الكتابات جاءت كرد فعل، لقرار الحزب الوطني بترشيح اثنين من الأقباط، ولهذا سنحاول بداية التعرف على الحدث وتكييف طبيعة ردود الفعل ثم ترصد آليات المواجهة إزاء هذا الحدث.

(١) الحزب الوطني وترشيحات الأقباط:

عندما أعلن الحزب الوطني عن أسماء مرشحيه في أوائل شهر نوفمبر ١٩٩٠، لوحظ اقتصار الحزب الحاكم لترشيح اثنين فقط ضمن جملة مرشحيه الذين بلغوا ٤٤٤ مرشحاً. وقد بنى الحزب الوطني اختياره على قناعتين:-

الأولى: الإيمان بأن هذين المرشحين سينجحان.

الثانية: قائمة التعيينات تضم غالبية قبطية لتمثيلهم داخل المجلس.

وفي هذا التبرير نلمح أفتقاراً إلى الخيال السياسي والوطني الناضج الذي يتجاوز النظرة الحزبية الضيقة.

(٢) تكييف الحدث:

جاءت الكتابات التي تناولت الشأن القبطي والانتخابات أشبه بتداعيات لترشيح الحزب الوطني لاثنتين من الأقباط، وفي هذا الصدد اختلفت النظرة وتعددت الرؤى التي طرحت لتكييف طبيعة الحدث.

(١-٢) مسألة قبطية:

اعتبرت بعض الأعلام القبطية ظاهرة تدني عدد المرشحين الأقباط ضمن ترشيحات الحزب الوطني، على أنها مسألة قبطية أو شأن طائفي خاص.

* رأى البعض أن قرار الحزب الوطني في هذا الصدد في إطار جملة قرارات قتل تجاوزات صارخة في حقوق المواطنين الأقباط، واعتبار أن ذلك شكل سياسة للحكومة القائمة.

* رأى آخرون أن قرار الحزب الوطني المشار إليه يمثل ردة تاريخية ونكوصاً عن الروح الوطنية التي عرفتتها مصر أبان ثورة ١٩١٩.

ويلاحظ بشكل عام غلبة الهواجس القبطية على أشخاص الأقباط الذين تعرضوا للكتابة بهذا الموضوع، وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى استخدام الفاظ ذات دلالة في هذا الصدد، من قبيل الجرح المؤلم، الموضوع البغيض، التصرفات الخطيرة، استبعاد الأقباط، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تلميع البعض بإمكانية قبول فكرة التمثيل النسبي كما نلاحظ في مقال سليم نجيب إذ يقول «أن أهم

خطوة لتحقيق وحدة وطنية صادقة ونزيهة، هي أن يكون للأقباط كمصريين أولاً وكمسيحيين ثانياً، ممثلون عنهم في مجلس الشعب ينقلون مطالبهم ومتاعبهم، وقبول فكرة التمثيل النسبي من جانب سليم نجيب، وهو قبطي مهاجر، لم تلق أمة استجابة لدى الأقباط بل أن سمير تادرس انتقد هذه الفكرة بشدة واصفاً ذلك بأنه بداية الانزلاق الذي رفضه الأقباط منذ دستور ١٩٢٣.

(٢-٣) قضية اقلية:

تناول عديد من الكتابات مسألة ترشيح الحزب الوطني لعدد من الأقباط أقل مما هو متوقع على كونها تجاهلاً من جانب الحزب «لتمثيل الاقلية» فقد أشار محمود الشربيني في تحقيق له بجريدة الوفد، إلى أن ترشيحات الحزب الوطني استقرت إلى «الحسن السياسي» على حد قوله وكشفت عن تجاهله لتمثيل الاقلية تمثيلاً دقيقاً ووضع في هذا الصدد الأقباط والمرأة والنوبيين في سلة واحدة. وفي هذا الاتجاه أصبح الحديث يتناول تمثيل الأقباط على أنه تمثيل «مواطنين» وأما الاقلية وفي هذا احتراز لثوابت استقرت عليها الجماعة الوطنية في مصر منذ زمن بعيد. ومن هذا المنطلق تناول الكاتب المعروف محمود عبد المنعم مراد في عموده اليومي بجريدة الأخبار مسألة ترشيح الأقباط مع قضية تمثيل المرأة في المجلس النيابي الكاتب المعروف محمود وأنتقد الحزب الوطني في ترشيحاته في كلا الأمرين.

(٣-٢) سلبية الأقباط:

عزى البعض عدم ترشيح الحزب الوطني سوى اثنين من الأقباط ضمن ترشيحاته إلى سلبية الأقباط التي أرغمت الحزب الحاكم على تجاهلهم. وهذا الرأي يقدمه ضماً د. محمد عمارة، حيث يرى أن هناك حالة غياب الأقباط من مبادئ الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، وهذه الظاهرة ناجمة - في رأيه - عن رفض الأقباط للمشروع الحضاري الإسلامي مما أدى إلى احجام المسلمين عن انتخابات الأقباط.

ويؤيد فهمي هويدي هذا الرأي من منطلق آخر، هو أن الدولة لم تخلق باب الترشيح أمام الأقباط كمستقلين، وبالتالي فأنه يشترط على ذلك تلقائياً أن غياب الأقباط عن الانتخابات راجع إلى سلبياتهم وليس إلى شيء آخر.

(٣) آليات المواجهة:

(١-٣) استعادة الموروث

لتجاهل الحاضر:

شاع منذ استعادة الموروث الحضاري

الوحدوى فى مواجهة الحاضر الآتى ، كأحد آليات المواجهة فى الكتابات الصحفية التى تناولت الشأن القبطى فى الانتخابات ، هذه الحالة الشائعة فى الحالة المصرية وهى مشتقة من منهج «التطمينات الذهنية» و«التأكيدات التراثية» التى كثيراً ما يلجأ إليها البعض فى محاولة التقليل من شأن الواقع واعتباره استثناء عن حركة التاريخ ، هذا الاستقاط التاريخى على الماضى يهون من شأن الواقع الآتى ويخفف من حدة ملامساته . وفى هذا الصدد تحدث عبد الوارث الدسوقي فى تحقيق مطول له نشر بجريدة الأخبار انتقد فيه مسلك بعض الكتاب الأقباط بالتأكيد على طائفية المسألة وخصوصية القضية ، وقام بسرد أحداث تاريخية مطولتو تثبت أول ما تثبت مناخ الإيحاء الذى ساد فى مصر بين المسلمين والاقباط خلال العهد الليبرالى على وجه الخصوص . وهو بهذا ينتقل بالحديث عن مطالب حقوقية الأقباط إزاء الدولة للحديث عن علاقة الأقباط بالمسلمين ، فى حين أن هذه العلاقة كانت موضوع تقدير من جانب الكتاب الأقباط ، ونرى فى مقال الأستاذ أنطون سيدهم تعبيرات تؤكد هذا المعنى . وهذا يمكن تفسيره بمحاولة التماس تفسيرات تبتعد كثيراً عن الموضوع الأساسى ، وتصوير الحالة بأنها أزمة فى علاقة الأقباط بالمسلمين فى حين أن المواقف المتأزمة تتجلى فى علاقة الأقباط بجهاز الدولة ذاته .

(٣-ب) استعادة الموروث

لمخاصة الحاضرة: اعتمدت بعض الأقلام القبطية على استعادة الموروث لنقد الحاضر ومحاولة التشهير به . نرى هذا الأسلوب يشيع فى كتابات الأقباط التى تناولت هذا الموضوع ، من حيث الاستهلال بعرض نماذج للوحدة الوطنية الانتهاء بالشأن القبطى الخاص . نرى هذا بوضوح فى كتابات أنطون سيدهم وسليم نجيب وممدوح بشرى وبصا ، والحرص على استعادة الموروث وإبرازه ، بعكس رغبة قبطية دفينية بالحفاظ على الذاكرة الوطنية من التآكل ، ورغبة فى مخاصمة الحاضر غير المنصف باستعادة ماض كان أكثر انصافاً ورؤية التاريخ بالوجه المشرق تولد بداخلنا رغبة فى تجاوز الأحداث الآتية وتبعث استقراراً مرحلياً لا يلبث أن تطيح به الأحداث المتفرقة .

وأبها: روية ختامية:

دعنا نتساءل الآن .. عم كشفت عنه هذه الأوراق الصحفية؟

بالاجابة عن هذا السؤال يمكن لنا أن نستشرف رؤية للمستقبل انطلاقاً من التعرف على طبيعة المعالجة الفكرية بالقضايا المطروحة.

(١) افتقاد الحس الوطنى:

يتجلى هذا الداء فى سائر الكتابات الحزبية على وجه الخصوص التى اتخذت من قرار الحزب الوطنى بتشريع اثنين من الأقباط للهجوم عليه ، وفرصة جيدة للتيل منه وإظهاره أمام الجماهير بمظهر من لا يمثلهم خير تمثيل . هذه النظرة الحزبية الضيقة فى تناول الشأن القبطى لم يعنها كثيراً تداعيات غياب وجود ممثلين أقباط فى البرلمان على الصعيد الوطنى ، كما لم يعنها أن تضع تمثيل المرأة سواء بسواء مع تمثيل الأقباط فى مجلس الشعب ، وهى بهذا تحدث ردة حقيقية فى الحركة الوطنية ، وتكرس دون أن تدرك بذور فكرة التمثيل النسبى التى رفضها الأقباط منذ مطلع القرن بوصفهم مواطنين مصريين بجري عليهم ما بجري على المواطنين المسلمين فى الوطن الواحد .

(٢) الطائفية المزعومة:

بات أسهل طريق لإسكات أى صوت يتحدث عن هموم الأقباط أو المشكلات التى تفرقهم هو الاتهام السريع «بالطائفية» والرغبة فى إحداث الشقاق فى هذا الوطن نلمح هذا بوضوح فى مقال عبد الوارث الدسوقي بجريدة الأخبار ، وهو بهذا يتجاهل سائر المشكلات الموضوعية ليهتهم الأقلام القبطية باستحداث أو استنابات بذور الشقاق فى المجتمع . هذا المنهج قائم على عدم الاعتراف بوجود مشكلات للأقباط - بوصفهم أقباط - ربما خجلاً أو تجاهلاً أو تعتياً ، فى حين أننا ينبغي أن نعتز أن هناك نوعين من المشكلات إحداها تفرق الجماعة الوطنية جميعاً بسبب «مصريتهم» ، والنوع الآخر مشكلات تفرق أحد مكونات الجماعة الوطنية بسبب «قبطيتهم» . وأظن أن كثيراً منها معروف ومعلن ، ولا داعى لسرده الآن ، وإنما ما نريد قوله هو ضرورة الاعتراف بوجود هذه الهواجس ابتداءً ، ثم الاعتراف فى مرحلة لاحقة «بمشروعية هذه الهواجس» وبالتالى من يطالب بها لاعتبار طائفياً بل يعتبر وطنياً ، يسعى لحل مشكلات تحقيق بوطنه ، ولا سيما أن الذين يتحدثون عن مشكلات الأقباط إنما يتحدثون فى إطار من الدستور والقانون ، الذى استقرت عليه الجماعة الوطنية .

(٣) الاحتفاء بالتاريخ والنصوص:

باتت وقائع التاريخ والنصوص ملاذاً نحتسب به فى مواجهة واقع آتى نعيشه ، تغلب اللاوعى على الوعى ، ونرى الحقائق الموضوعية من منظور غابر ، هذا الأسلوب فى التعامل مع مشكلات الواقع وشروط التطور المعاصر ، يبعث فى نفوسنا تهذئة مرحلية ، ويخفف من شدة الواقع قليلاً ، لكنه فى المقابل يضيق علينا فرصة مواجهة المشكلات ، وما أسهل أن نتجاهل مشكلة أى مشكلة ، من أن نتصدى لها بالحل ، وبعد فترة من الزمن تأخذ هذه المشكلة فى التفاقم وتكتسب طابعاً أكثر حدة

، ونجد أنفسنا فى دوامة من المشكلات لا نعرف سبيلاً لحلها أو الفكك منها . فى الحقبة الليبرالية كان القبطى ينتخب المسلم ، وينتخب قبطى فى دائرة جميع سكانها من المسلمين ، لكن فى حقبة عبد الناصر ، تم اللجوء الى نظام التسعين فى حين لو ساند الاتحاد الاشتراكى أى مرشح قبطى أو مسلم فسوف يساعده دون شك على الفوز فى الانتخابات ، ونتيجة لمناخ تدوين الحركة السياسية الذى شاع فى حقبة الثمانينات واستمراره إلى الآن ، بات انتخاب قبطى زمراً شديداً الصعوبة ، بل والحساسية ، ولم ينكر د . سلامة أحمد سلامة ، وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى والأمن العام المساعد للحزب الوطنى فى ذلك الحين ، هذه الصعوبة بل قال بصريح العبارة بشأن انتخاب الأقباط «إن الظروف الواقعية الآن لا تلبى هذا الطلب ، ومن هنا تعين على المشرع أن يحرص على تمثيلهم من خلال التبعينات حرصاً على الوحدة الوطنية» .

وقد صدق الوزير فى التشخيص لكنه لم يكلف نفسه التفكير فى علاج لهذا الأمر أو طرح آلية عملية حقيقية للتغلب على هذه الظروف الواقعية غير المواتية . قصدت من هذا المثال فقط أن أوضح مدى عمق المشكلات وصعوبة الأوضاع القائمة ولا سبيل - فى تقديرى - إلا باللجوء للحلول السريعة والعملية للشصدي لهذه المشكلات بالحل ، والإسراع بتطبيق نصوص الدستور قطعية الدلالة بشأن المواطنة الكاملة للأقباط ، لأن ترك المشاكل بلا حلول ، لن يسهم فى حلها كما يشوهم كثيرون بل قد يسهم دون أن ندرك فى تفاقمها ، ونصل إلى حالة يصعب فيها الحل .

هذه الأوراق الصحفية:

ربما تكون قد كتبت بدافع معالجة حدث معين هو ترشيح الحزب الوطنى لإثنين فقط من الأقباط ضمن قائمة ترشيحاته فى انتخابات ١٩٩٠ ، لكنها كشفت عن ظواهر عديدة تعبر عن رؤيتنا لوضع الأقباط فى المجتمع وهذه الظواهر هى:

- أحادية النظرة القبطية للحدث -- فى مقابل النظرة الوطنية الأشمل .
- تمثيل الأقلية القبطية فى البرلمان -- فى مقابل المواطنة الكاملة .
- تأكل الوعى التاريخى الجمعى -- فى مقابل شطط الأحداث الواقعية .

*** لكن أحداً لم يشر إليها بوصفها غياباً لمكون الجماعة المصرية عن الساحة بما قد ينتج عنه آثار شديدة الأهمية .



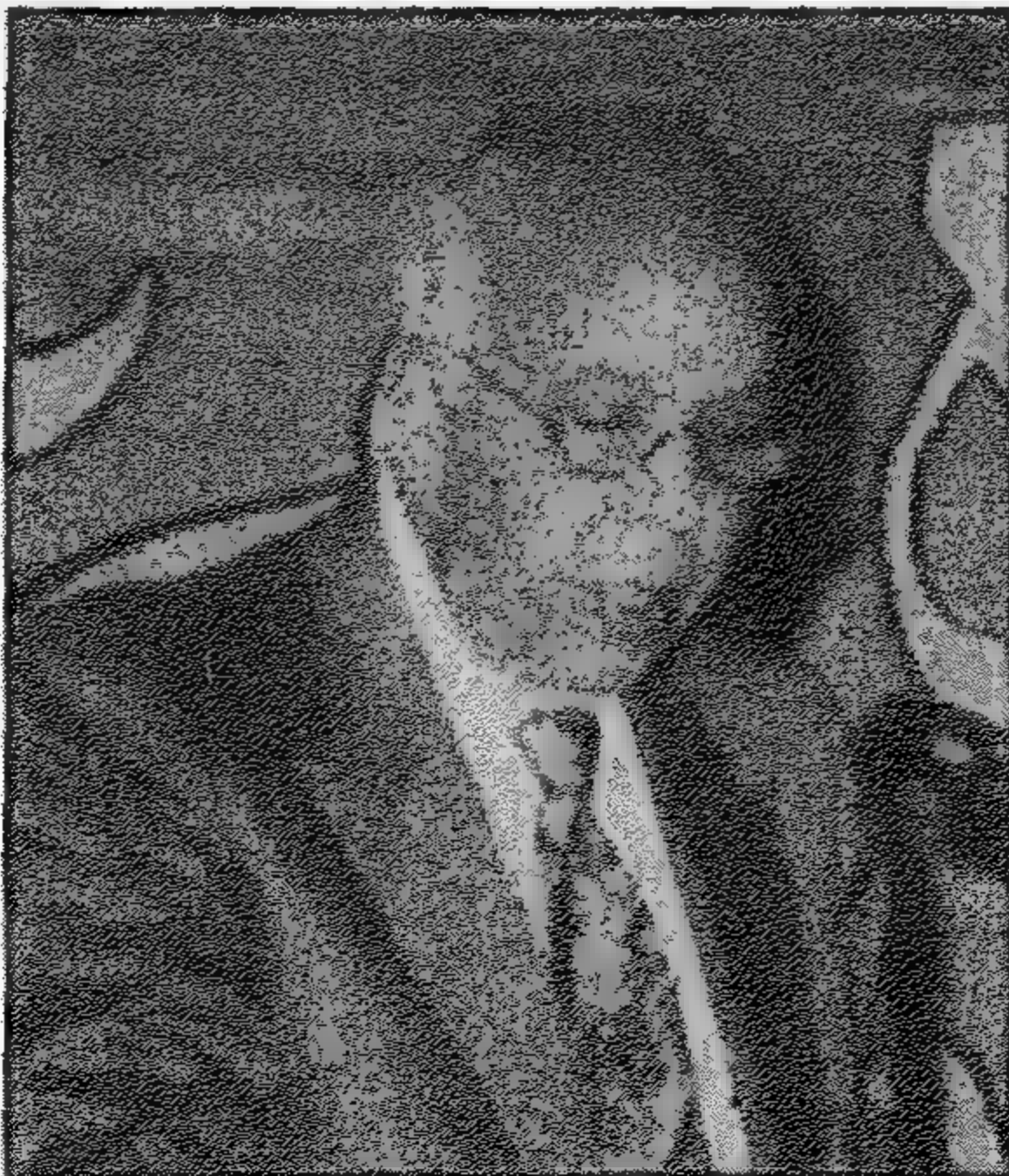
صلاح الدين حافظ .. دور أساسي في صياغة البيان العام

المؤتمر العام الثالث للصحفيين

نهاية ناجحة لجولة في معركة حرية الصحافة وبداية لجولة جديدة صعبة

إبراهيم نافع..

حوار ديمترى حنبلى



إعلان المؤتمر العام الثالث للصحفيين
ليبيانه العام وتوصياته وقراراته يوم الخميس ٧
سبتمبر ١٩٩٥ ، بضع الصحفيون ختاماً
ناجحاً لجولة هامة وأساسية في معركتهم ضد
قانون اغتيال الصحافة (القانون ٩٣ لسنة
١٩٩٥) ومن أجل حرية الصحافة
والصحفيين.

وقد بدأت هذه الجولة بإعلان مجلس
النقابة في اجتماع طارئ يوم ٢٨ مايو
١٩٩٥ رفضه للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥

(بتعديل بعض أحكام قانونى العقوبات
والإجراءات الجنائية أو القانون ٧٦ لسنة
١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين)، والذي
أصدره مجلس الشعب على عجل في جلسته
المسائية يوم ٢٧ مايو ١٩٩٥ وصدق عليه
رئيس الجمهورية في نفس الليلة ونشر في
الجريدة الرسمية يوم ٢٨ مايو ١٩٩٥ (العدد
٢١ مكرر السنة الثامنة والثلاثون) .. مرورا
بالمؤتمر الحاشد الذي شارك فيه نحو ١٥٠٠
صحفى يوم أول يونيو، أعلنوا خلاله
رفضهم للقانون وطالبوا بالإضراب واحتجاب
الصحف القومية وإدانة من شاركوا في إصدار
هذا القانون .. ثم الاعتصام الاحتجاجي بمقر
النقابة يوم ٦ يونيو .. وصولا إلى عقد
الجمعية العمومية غير العادية في ١٠
يونيه ١٩٩٥، والقرارات التاريخية التي
صدرت عنها، ثم الاجتماع الثاني للجمعية
العمومية في ٢٤ يونيو، والتي اتخذت ضمن
قراراتها، قرارا بالدعوة لعقد المؤتمر العام
الثالث للصحفيين بلورة وجهة نظر الصحفيين
في مشروع قانون الصحافة الجديد.

وقد انتهت هذه الجولة بقرارات المؤتمر العام
الثالث (الذي عقد تحت شعار .. نحو
تشريع جديد لحرية الصحافة في
مصر) ، وتشكيل اللجنة المكلفة من قبل
مجلس النقابة بصياغة هذه القرارات في
مشروع قانون حرية الصحافة ، وتكليف
ممثلى الصحفيين في اللجنة المشكلة لدراسة
وضع تشريع جديد للصحافة ، بالالتزام بروح
ونصوص توصيات المؤتمر العام الثالث
للصحفيين وما دار فيه من مناقشات واتجاهات
عامة، والرجوع إلى مجلس النقابة
والجمعية العمومية ، في حالة تناقض
أعمال اللجنة المشار إليها مع
توصيات المؤتمر العام الثالث وقرارات
الجمعية العمومية للصحفيين.

أسباب النجاح

لقد نجح المؤتمر العام الثالث ، في بيانه
العام وقراراته وتوصياته في بلورة وجهة نظر
واضحة ومحددة ، تستند إلى الدستور
المصرى والمواثيق الدولية التي صدقت عليها
الحكومة المصرية وأصبحت جزءاً أساسياً من
تشريعها الداخلى، وأحكام المحكمة الدستورية
العليا ومعركة النقض.

وحسنت وجهة النظر هذه كل القضايا
المتعلقة بالصحافة تقريبا ، عدا قضية واحدة
، هي قضية ملكية المؤسسات الصحفية
الملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس مجلس
الشورى حقوق الملكية عليها ، وبالتالى

مستقبلها وإداراتها.

وساهم في التوصل إلى هذه النتيجة ونجاح أعمال المؤتمر الدور الذي نهضت به اللجنة التحضيرية ، التي وفرت للمؤتمر سبعة أبحاث مهمة وجادة في وقت قصير ، هي :

- «التنظيم القانوني لحرية التعبير والنشر - ملاحظات حول السياسة التشريعية».

أعده د. محمد نور فرحات.

- «في التبريد التشريعية الواردة على حرية النشر وموقف القضاء منها».

وأعده المستشار سعيد الجمل.

- «المنع والمنع والردع في التشريعات الصحفية» وأعده كامل زهيرى.

- «حق إصدار الصحف وحق الحصول على المعلومات وتأثيرهما على حق الجماهير في المعرفة» وأعده د. سليمان صالح.

- «قضية تدفق المعلومات - أفكار أساسية» وأعده محمود المراغى.

- «مستقبل الصحافة في مصر - نحو صياغة جديدة لعلاقة الصحافة بسلطة الدولة ومؤسسات المجتمع» وأعده صلاح الدين حافظ.

- «إدارة الصحف ومستقبل الصحافة في إطار قانون سلطة الصحافة» وأعده مصطفى الهرثالي.

كما نظمت اللجنة التحضيرية ثلاث ندوات ، أو جلسات استماع الأولى تحت عنوان «التشريعات الصحفية .. الواقع والآفاق» شارك فيها «كامل زهيرى ود. نور الدين فرحات وحسين عبد الرازق. والثانية تحت عنوان «حق إصدار الصحف وحق الحصول على المعلومات» وشارك فيها محمود المراغى وجمال بدوى د. عواطف عبد الرحمن ود. سليمان صالح . والثالثة تحت عنوان «ملكية وإدارة وتمويل الصحف القومية ومستقبل الصحافة» وشارك فيها صلاح الدين حافظ ود. ليلي عبد المجيد وسعيد سنبل وعبد الحميد حشوش.

كما ساهم في نجاح المؤتمر الجهود التي قامت بها المراكز ومنظمات حقوق الإنسان ، التي وضعت أمام المؤتمر مواداً مهمة ساعدت في بلورة كثير من قضايا حرية الصحافة والصحفيين.

جهود مراكز
حقوق الإنسان

فأصدرت «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» مع بدأ أعمال المؤتمر ، تقريرها الثانى «حول حرية الرأي والتعبير في مصر» تحت عنوان «أفواه مكسمة» عن الفترة من ٢٨ يونية ١٩٩٠ وحتى ٣٠ أغسطس ١٩٩٥.

وتضمن التقرير مدخلاً قانونياً عاماً يتناول أبرز التطورات التشريعية ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير . وقسماً يتناول الانتهاكات الحكومية لحرية الرأي والتعبير ، بما في ذلك حالات الاحالة للتحقيق والمحاكمة العسكرية ، والاتهام بازدراء الحكومة وتكدير السلم العام ، والاتهام بالسب والقذف وإهانة الموظفين العموميين ، والصحفيين الذين تعرضوا لاعتداء أثناء أداء واجبهم ، وحالات مصادرة الكتب والمطبوعات . وقسم ثالث يتناول الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير في ظل تصاعد ضغوط جماعات الإسلام السياسى ، بما في ذلك حالات استخدام دعاوى الحسبة ضد حرية الرأي والتعبير ، وحملات التكفير وأعمال القتل.

وقسم أخير (خاتمة) الاستخلاصات وتوصيات المنظمة.

وأصدر «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان» كتاباً بعنوان «حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان» قدم له د. محمد السيد سعيد وحرره بهى الدين حسن وشمل مداوات الحلقة الدراسية التي عقدها المركز مساء ٨ يوليو ١٩٩٥ تحت عنوان «وضع تشريع شامل للصحافة من منظور حقوق الإنسان» وتحدث فيها كل من: د. جابر جاد نصار - المستشار شريف كامل - حسين عبد الرازق . وشارك في النقاش خلالها د. محمد السيد سعيد (الذى أدار الحلقة)، وصلاح عيسى، ومجدي مهنا ، ونبيل عبد الفتاح ، وعبد الله خليل وشيخاد ، ود. ايناس طه ، ومجدي حلمي ، ويتضمن الجزء الثانى من الكتاب دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة في الديمقراطيات الأوربية وغير الأوربية كتبتها «ساندرا كوليقر» كفنصل في كتاب صادر عن «منظمة المادة ١٩».

وأصدر مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان كتاباً تحت عنوان «معركة حرية الصحافة دراسة نقدية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة ومشروع قانون حرية الصحافة والصحفيين».

ويضم الكتاب، مقدمة لهشام مبارك مدير المركز تحت عنوان «تشريع جديد لحرية

الصحافة» . والدراسة التي أعدها حسين عبد الرازق وأصدرها المركز يوم ١ يونيه ١٩٩٥ حول القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ - أى بعد صدور القانون بـ ٧٢ ساعة - ووزعت في المؤتمر الاحتجاجى للصحفيين (١ يونيه) ثم في الجمعية العمومية غير العادية (١٠ يونيه) ، تحت عنوان «قانون اغتتيال الصحافة .. ونماذج من احتجاجات المنظمات الدولية على القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . وتقرير حول ورشة العمل التي عقدها المركز يوم ٢ يولييه ١٩٩٥ تحت عنوان «من أجل صياغة مشروع قانون حرية الصحافة في مصر» وشارك فيها كل من «أحمد نبيل الهلالى - السيد يسى - د. ايناس طه - جمال بدوى - حسين عبد الرازق - حسين قايد - د. سليمان صالح - صلاح الدين حافظ - صلاح عيسى - عبد العزيز محمد - مجدي مهنا - محمود المراغى - محمود سامى . ودرسته تحت عنوان «الصحافة في التشريع المصرى» أعدها صلاح عيسى وتشمل تجميع وتصنيف وتعليق واقتراحات حول القوانين والمواد القانونية المتعلقة بالصحافة في التشريع المصرى . وأخيراً «مشروع قانون بشأن حرية الصحافة والصحفيين» والذاكرة الابضاحية الخاصة به، أعد مسودتها أحمد نبيل الهلالى على ضوء مناقشات ونتائج ورشة العمل ، وتمت مناقشة المشروع في جلستى عمل بالمركز ، يومى ١٠ و١٦ أغسطس ١٩٩٥ شارك فيها كل من - أحمد طه النقر - أحمد نبيل الهلالى - جمال بدوى - حسين عبد الرازق - رجائى الميرغنى - د. سليمان صالح - صلاح عيسى - عبد العزيز محمد - عبد الله خليل - مجدي مهنا - د. محمد السيد سعيد - محمد عبد القدوس - محمود المراغى - د. مصطفى كامل السيد - د. نعمان جمعه - بهيى قلاش».

وقد استفاد المشاركون في المؤتمر من كل هذه الأعمال ، وبصفة خاصة التوصيات ومشروع القانون المقدم من «مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان» لتكامله ووضوحه ومشاركة عديد من رجال القانون وأعضاء مجلس النقابة واللجنة التحضيرية للمؤتمر في أعماله . وبدأ ذلك واضحاً من تطابق ٢٢ توصية من توصيات المؤتمر الموضوعية الثلاثين مع مشروع القانون الذى أقترحه مركز المساعدة القانونية.

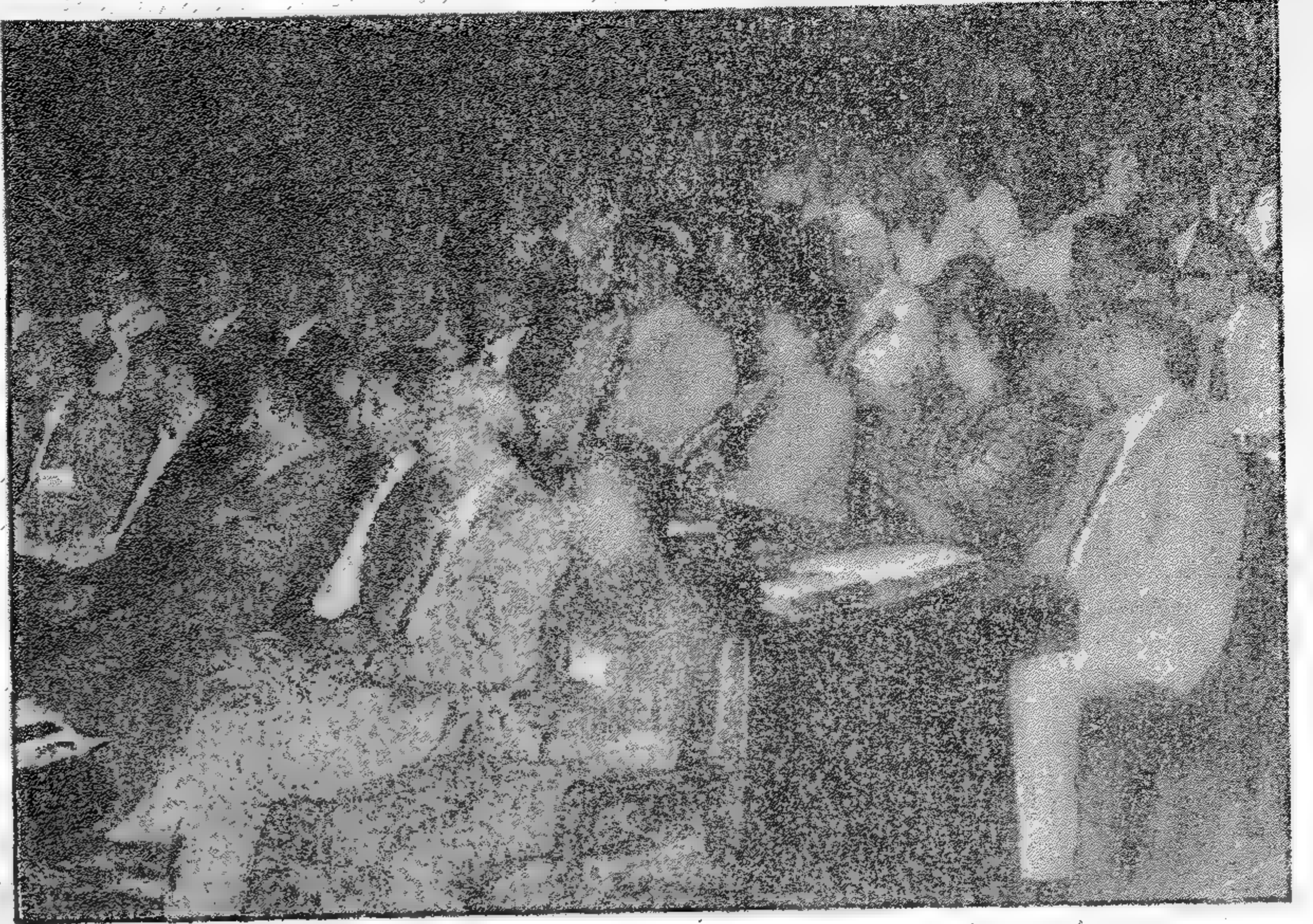
فى أى صحيفة «قومية» التفاتة خاصة . فقد وضع يده على نقاط جوهرية تهم الوطن كله ، وتتجاوز قضية الصحافة والصحفيين ، إلى المجتمع بجملة ، وقضايا ومشاكله .

* أكد البيان العام « أنه من المستحيل معالجة أوضاع الصحافة ووسائل الإعلام ، بمعزل عن أوضاع المجتمع كله » . وأنه « من الصعب الحديث عن حرية الصحافة بمعزل عن التطور الديمقراطى فى البلاد إذ أن حرية الصحافة جزء من الحريات العامة » .

وأشار البيان بوضوح وحسم إلى أن « الصحفيون المصريون وهم يؤكدون وحدتهم وصلابة موقفهم ضد القانون الأخير المرفوض (القانون ٩٣ لسنة ٩٥) إنما يفتحون جبهة عريضة فى وجه أعداء الديمقراطية والتطور ، ويخوضون معركة شرسة ضد كل قانون أو تشريع أو إجراء سياسى أو إدارى يهدف إلى تكبيل الحريات العامة أو انتهاك حقوق الإنسان الرئيسية التى كفلتها الأديان والشرائع السماوية والدساتير والقوانين الطبيعية والتشريعات الديمقراطية » . * وعاد البيان ليفصل ويؤكد أن « الديمقراطية الحقيقية هى أهم مفاتيح حل الأزمات المعقدة التى تحيط بمصر ، وفى مقدمتها الأزمة الفكرية ، الثقافية ، والأزمة الاجتماعية الاقتصادية ، والأزمة الأخلاقية السلوكية » .

ورغم إقرارنا بالهامش الديمقراطى المحدد الذى استقر فى مصر على مدى السنوات الأخيرة ، إلا أن التطور لا يقف عند نقطة محددة ولا فقد شرعيته وأهليته .. ولذلك فلا بد من تفعيل التطور الديمقراطى نحو الاكتمال ، عبر تعددية سياسية حرة ، تعبر عن القوى الاجتماعية المختلفة ، وعبر انتخابات نزيهة تحقق الأغلبية لمن يستحقها ، وتفتح الطريق لتداول السلطة وتبادل المواقع وفق المبادئ الديمقراطية السليمة ، وتغلق الباب بالتالى أمام قوى التطرف والإحباط ومنظمات الإرهاب والعنف المسلح ، التى تهدد حاضر مصر ومستقبلها وتشوه وجهها المتسامح » .

* وأكد البيان أن حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة ليست امتيازاً فئوساً للصحفيين كما بشيع المحرضون ، لكنها واحدة من الحريات العامة لكل المواطنين ... » . * واختتم الصحفيون بيانهم العام قائلين « أن الأمر يقتضى إصلاحاً تشريعياً عاماً



حسين عبد الرازق ود. عبد المنعم أبو الفتوح (نقابة الأطباء) وحسن الرشيدى وعلى هاشم ومحمد عبد القدوس ورجائى المبرغنى فى الصف الأول يستمعون باهتمام لقرارات المؤتمر.

التميز الذى بذله صلاح حافظ مقرر عام المؤتمر فى صياغة مشروع البيان العام والقرارات والتوصيات. وأخيراً إحساس الجميع بأن المعركة صعبة والمخوصم أقوياء .. وأن هدف جميع الصحفيين - مهما تعددت انتماءاتهم السياسية أو الفكرية - واحد.

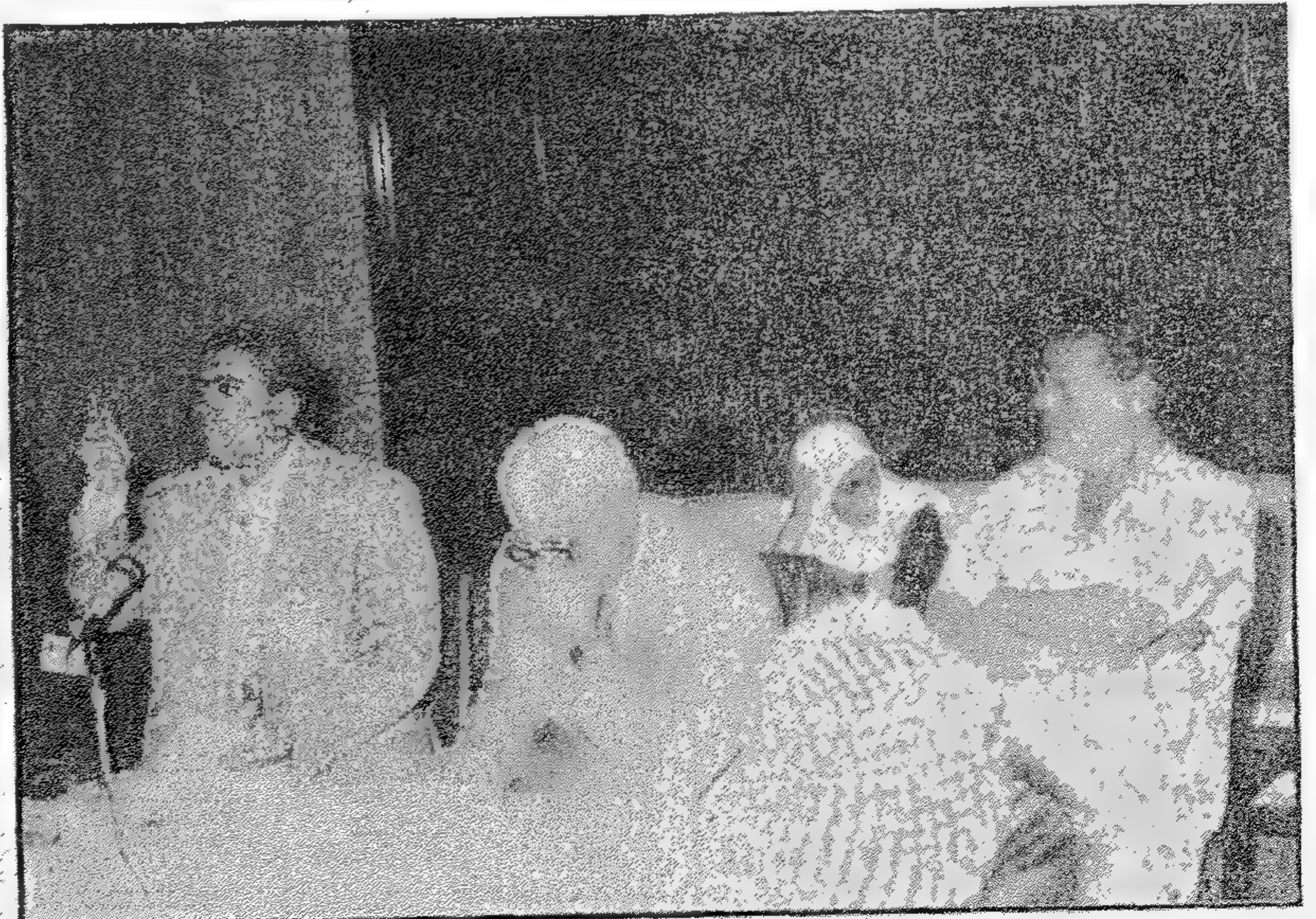
قضايا الديمقراطية

ويستحق البيان العام الذى لم ينشر كاملاً

تبقى ملاحظة أخيرة حول عوامل نجاح المؤتمر ، تتمثل فى الطريقة الديمقراطية والمسئولة التى أدبر بها الحوار داخل لجان المؤتمر الثلاث ، وفى الجلسات العامة ولجنة الصياغة والتى رأس اجتماعاتها إبراهيم نافع نقيب الصحفيين.

وكذلك الجهد الذى بذل فى صياغة تقارير اللجان والتى كانت الأساس فى صياغة القرارات والتوصيات النهائية للمؤتمر ثم الجهد

صلاح عيسى وكارم محمد أحمد ود. سليمان صالح ومحمود المراسى (اللجنة النقابية)





خالد معني الدين ولطفي واكد .. في الجلسة الافتتاحية

ينقى الميراث القانوني المتراكم منذ القرن الماضي، ويظهره من النصوص المقيدة للحريات والمتناقضة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان في عصر برفع شعار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وينتهي منظومة القوانين الاستثنائية العديدة، ويكفل لكل مواطن الوقوف أمام قاضية الطبيعي، ويضمن للكتاب والصحفيين وأصحاب الرأي حق التعبير عن آرائهم وأداء رسالتهم في حرية مصانة بعيدا عن القيود التعسفية التي تساندها بعض التشريعات غير الديمقراطية، ويحمي حرمة الحياة الخاصة للجميع دون عدوان من أي طرف، ويحقق التوافق بين الخطاب السياسي والإعلامي الداعي للديمقراطية وبين الواقع المعاش بكل أحواله وأثقاله».

وكانت الدقة والمهارة والوضوح الذي صاغ به صلاح حافظ مشروع البيان العام، سببا في الاحساس بالراحة والثقة عند عرضه على لجنة الصياغة التي عقدت اجتماعا خاصا في العاشرة صباح الخميس - قبل موعد المؤتمر بساعتين ونصف - لاقراء البيان والتوصيات. ورغم ذلك فقد أثار عده محدد من أعضاء لجنة الصياغة تحفظا على بعض العبارات والصياغات بمقولة أنها - والبيان عامة - تشكل تحديا للسلطة وتغلق باب الحوار.

واحتدت المناقشات في لجنة الصياغة لبعض الوقت، وفي النهاية تمت الموافقة على

البيان بصورته المقدم بها مع تعديل كلمات قليلة لا تمس جوهره.

مبادئ حرية الصحافة

والقراءة الدقيقة للتوصيات تشير إلى عدد من المبادئ المهمة نجح الصحفيون في الاتفاق عليها وتضمينها توصياتهم، من بينها.

- أول هذه المبادئ إلغاء القوانين والمواد القانونية المكحلة للحريات

والغلظة للعقوبة بدون مقتضى والمعارضة مع التوجهات الديمقراطية.

ومن هنا فقد طالب المؤتمر تحديدا بإلغاء القانون ٩٣ لسنة ٩٩٥ (قانون اغتيال الصحافة) والقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.

كما طالبوا بإلغاء ١٢ مادة من مواد قانون العقوبات و٢٦ مادة من مواد قانون المطبوعات.

- ثاني هذه المبادئ المطالبة بإلغاء المسؤولية الجنائية في قضايا الصحافة وإلغاء العقوبات المقيدة للحرية في سائر الجرائم التي تقع بواسطة النشر في الصحف (المهين والسجن) اكتفاء بالفرامة وحق التعويض والعقوبات العادبية.

وفي خصوص المسؤولية الجنائية كان أمام المؤتمر (اللجنة الأولى) وجهتا نظر. الأولى طرحها د. محمد نور فرحات، طالب بإلغاء جميع النصوص الجنائية المجرمة للتعبير عن الرأي والاكتفاء منها بجرائم أربع لخطورتها من ناحية، ولارتباطها بجرائم القانون العام: جريمة السب، وجريمة القذف، وجريمة التحريض على ارتكاب جنایات وجنح وجريمة نشر أخبار كاذبة مع سوء قصد. والثانية طرحها حسين هبة الرازي وتقتض الغاء المسؤولية الجنائية، بمعنى أنه لا جريمة، إذا ارتكب الصحفي عن طريق النشر في الصحف بعض الأفعال المؤثمة لبعض مواد قانون العقوبات أو قانون

معمر سامي وكامل زهيري ود. محمد نور فرحات (اللجنة الأولى)



حظر نشر أخبار الجيش أو قانون المخابرات العامة ، باعتبار أن ارتكاب هذا الفعل من خلال النشر في الصحف يخرج هذا الفعل من نطاق نص التجريم ويخلع الصفة غير المشروعة عنه ويرده إلى أصله من المشروعية وينفى الركن الشرعي للجريمة ، باعتبار أن الصحفي يؤدي رسالة لا تقل أهمية عن مهمة عضو مجلس الشعب ، أو المحامي عند ممارسته حق الدفاع أمام القضاء ، واهتداء بالتطور التشريعي الحديث في الدول المتحضرة ، والذي يراعى أن الصحافة تباشر رسالتها في خدمة

اللجنة التحضيرية

شكل مجلس النقابة في جلسته بتاريخ أول يونية ١٩٩٥ لجنة تحضيرية للمؤتمر من ١٨ عضواً على النحو التالي:

- إبراهيم نافع: رئيساً للمؤتمر.

- جلال عيسى: أميناً عاماً.

- صلاح الدين حافظ وجمال

عارف مقررين للمؤتمر.

ومحمد عبد القدوس- حاتم

زكريا- يحيى ثلاث- عبد العزيز

خاطر- صلاح عبد المقصود-

وجاوي المبرهني (أعضاء مجلس النقابة).

ومحمود سامي محمود

المراغي- حسين عبد الرازق-

سلامة أحمد سلامة (من أعضاء

مجالس النقابة السابقة).

وحسين فهمي- حافظ محمود-

كامل زهيري- مكرم محمد

أحمد (من النقباء السابقين).

أعضاء في اللجنة.

وقد اعتذر عن المشاركة في أعمال

اللجنة التحضيرية كل من «جلال

عارف- حسين فهمي- حافظ

محمود».

المجتمع عن طريق ممارسة النقد البناء بحرية كاملة بغية كشف أوجه الفساد والانحراف وتصحيح الأخطاء مما يحقق في النهاية سلامة البناء الاجتماعي وتقدم المجتمع نحو الأفضل ، وأن الصحفي بالمادة الصحفية التي ينشرها يمارس حق النقد وببشر صورة من صور الرقابة الصحفية التي كفلها الدستور . وقد انجاز تقرير اللجنة وتوصيات المؤتمر لوجهة النظر هذه.

- المبدأ الثالث.. التوسع في تقنين إبادة حق النقد والتأكيد على اعتبار حسن النية واعتقاد الصحفي بمشروعية فعله سبباً كافياً للإبادة وعلى من يطمع على خبر منشور بالكذب أو على النيابة العامة عبء إثبات ذلك.

- المبدأ الرابع الأصل في قضايا النشر والرأي بين سلطة الاتهام وهي النيابة العامة ، وبين سلطة التحقيق (قاضي التحقيق).

- المبدأ الخامس عدم جواز محاكمة الصحفيين خصوصاً والمدنيين عموماً أمام المحاكم العسكرية.

- المبدأ السادس ، تجريم المصادرة الإدارية أو تعطيل الصحف أو إلغاء رخصتها.

- المبدأ السابع تأكيد المبادئ والنصوص المتعلقة بضمانات العمل الصحفي ، وعدم المساس بأمن الصحفيين أو معاقبتهم تعسفياً بسبب عملهم المهني.

- المبدأ الثامن إطلاق حرية إصدار الصحف وتملكها -بمجرد الأخطار دون ترخيص- للقوى السياسية والحزبية والنقابية ولسائر الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملي الأهلية.

على أن يحظر ذلك على غير المصريين ، سواء بالتملك الكامل للصحف أو حتى المشاركة فيها.

وقد حاولت أصوات قليلة إطلاق حرية تملك وإصدار الصحف للجميع بما في ذلك غير المصريين ، إلا أن المناقشات في اللجنة الأولى عسنت هذا الأمر بقصره على المصريين فقط.

- المبدأ التاسع .. التزام جميع الصحف بتحديد مصادر تمويلها ونشر ميزانياتها وقيام الجهاز المركزي للحسابات بمراجعتها وإعلان تقاريره ، وحظر تلقي الصحيفة أو الصحفي تبرعات أو إعانات أو مزايا من جهات أجنبية.

- المبدأ العاشر .. حظر عمل

الصحفيين في الإعلانات (سواء بالطلب أو التحرير أو المراجعة) أو الحصول على مزايا مالية أو عينية من الإعلانات .

- المبدأ الحادي عشر .. حظر فرض قيود على حرية تدفق المعلومات أو تبادلها واستقائها من مصادرها ونشرها ، وفرض عقوبات على كل من يعتمد حجب المعلومات أو تقييدها.

- المبدأ الثاني عشر .. إعمال دقيق لحق الرد والتصحيح.

مستقبل المؤسسات

القومية

وكما سبق القول فالقضية التي ظلت معلقة هي مستقبل المؤسسات المملوكة للدولة، وهي عشر مؤسسات (قومية) تتحكم في ٩٠٪ من الإصدارات الصحفية و ١٠٪ من شركات الطبع والتوزيع. كانت هناك في مناقشات اللجنة الثالثة ومناقشات المؤتمر العام في جلسته التي عرضت

لجان المؤتمر

انقسمت أعمال المؤتمر إلى ثلاث لجان. اللجنة الأولى: وموضوعها «حقوق وواجبات الصحفيين في ضوء الدستور والقيود المفروضة على الصحافة».

وبرأسها: كامل زهيري

ومقررها: محمود سامي

اللجنة الثانية : وموضوعها «حق إصدار الصحف وحق الحصول على المعلومات».

وبرأسها: مكرم محمد أحمد

ومقررها: صلاح عيسى

اللجنة الثالثة : إدارة الصحف ومستقبل الصحافة.

وبرأسها: سعيد سنبل

ومقررها: عبد الحميد حمروش.

خلالها تقارير اللجان ، ثلاث وجهات نظر الأولى: طرحها صلاح الدين حافظ في ورقته المقدمة للجنة الثالثة وأكد صلاح الدين حافظ أن استمرار الوضع القائم الذي حاول الجمع بين الحسينيين عن طريق الاستماتع بإدارة الصحف القومية وفقا للمنهج الفردي والمركزي ، وفي ظل ملكية الدولة لها وغياب المالك عن ممارسة رقابته ومحاسبته ، وفي الوقت نفسه الاستماتع بتصرف الحديث عن الليبرالية والخصخصة والتبشير بالديمقراطية والتعددية ، إنما هو وضع مدمر وليس فقط لمستقبل الصحافة ، بل أيضا لمستقبل الديمقراطية في مصر ..

وأضاف «ولن تكتمل المراجعة للأوضاع القائمة دون حل اشكاليات المؤسسات القومية العشر القائمة الآن .. فهناك اتفاق على أن بقاها على حالها الراهن بكل سلبياته التحريرية والإدارية والمهنية ، أمر مرفوض ، وعلى أن بيعها في المزاد - طبقا لمبادئ التخصيصية - لأول من يشتري هو الآخر أمر مرفوض».

واقترح حلا يقوم على تحويلها إلى شركات مساهمة ، يشتري العاملون الحاليون منها ٥١٪ من أسهمها وي طرح الباقي في السوق أمام المواطنين ، مع تحديد سقف أعلى للملكية الأسهم حتى لا يحدث احتكار أو تركيز للملكية ، على أن تنتخب هذه الشركات جميعات عمومية ومجالس إدارات ، هي التي تعين رؤساء التحرير ومجالس الإدارات.

الثانية.. ودافع عنها النقيب إبراهيم نافع ومكرم محمد أحمد ومحمود المراغى وأمينه شفيق ، وافقت عن استمرار ملكية الدولة للمؤسسات القومية وإصلاح هيكلها المالية والإدارية ، وتخليصها من القيود البيروقراطية وأحكام الرقابة المحاسبية على تصرفاتها المالية واعفائها من بعض الأعباء (ضريبة المبيعات..)

وتراوحت الأسباب ما بين رفض للتخصيصية والدفاع عن الملكية العامة ، وبين القول باستحالة تخلي الدولة عن سيطرتها على هذه المؤسسات ، والحديث عن الصعوبات العملية في التقييم وعدم وجود امكانية في السوق لشراء أسهمها والتي ستصل إلى عدة مليارات من الجنيهات.

الثالثة .. وطرحها صلاح عيسى وحسين عبد الرازق ، وهي الفكرة التي أخذ بها مشروع القانون المقترح من مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، وتطالب

بأن تصبح «الصحف القومية مؤسسات مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب ، ولا يجوز إخضاعها للإشراف أو توجيه حكومي أو حزبي ، ولا يجوز لهذه الصحف أن تعبر عن حزب بذاته ، بل يجب أن تكون متبصرة للحوار الوطني الحريين كافة الاتجاهات السياسية في المجتمع ، ويجب كفالة الحق المتكافئ لجميع الأحزاب والاتجاهات السياسية في التعبير عن آرائها من خلال الصحف القومية ، وتحول المؤسسات الصحفية القومية خلال سنة من تاريخ صدور القانون الجديد إلى شركات مساهمة مصرية بحيث يمتلك العاملون بها ٥١٪ ومجلس الشورى ٤٩٪ من أسهمها ، وتشكل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية من خمسة وخمسين عضواً. ثلاثون يمثلون العاملين بالمؤسسة ، وعشرون يختارهم مجلس

لجنة الصياغة

تشكلت لجنة الصياغة من أعضاء اللجنة التحضيرية ورؤساء ومقرري لجان المؤتمر.

وقد حضر اجتماعاتها كل من «إبراهيم نافع- جلال عيسى- صلاح الدين حافظ- مكرم محمد أحمد- محمود سامي- محمود المراغى- حسين عبد الرازق- صلاح عيسى- عبد الحميد حمروش- محمد عبد القدوس- يحيى قلاش- رجائي المبرغني- حاتم زكريا- صلاح عبد المقصود- عبد العزيز خاطر».

كما شارك فيها من أعضاء مجلس النقابة «أمينه شفيق- ومجدي مهنا».

وعدد من أعضاء الأمانة التي شكلتها اللجنة التحضيرية منهم «أحمد طه النقر- وكرام محمود- ومحمد حسن الهنا».

الشورى ، وخمسة بغيرهم المجلس الأعلى للصحافة من الكتاب والمهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والإعلام من مختلف الاتجاهات السياسية ، وتنتخب الجمعية العمومية للمؤسسة رئيس مجلس الإدارة وستة من أعضاء مجلس الإدارة ، ويختار المجلس الأعلى للصحافة ستة آخرين لعضوية المجلس . كما يختار رؤساء تحرير الصحف والمجلات المختلفة بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة.

وقد تبني مشروع التوصيات الاقتراح الأخير تقريبا . ولكن لجنة الصياغة انقسمت حول هذه القضية بين المؤيدين لهذا الحل الوسط والمدافعين على استمرار شكل الملكية الحالي للمؤسسات القومية . ولم يكن مطروحا التصويت داخل لجنة الصياغة . وهكذا تقرر اضافة التوصية بأن يتولى المؤتمر العام الرابع الذي يعقد بعد عامين بدراسة أوضاع المؤسسات القومية ووضع تصور كامل لمستقبل هذه المؤسسات.

ماذا بعد

ورغم أن هذا التأجيل شكل نقصا في التصور الذي انتهى اليه المؤتمر ، إلا أن المبادئ التي توصل إليها لصياغة مشروع قانون حرية الصحافة تمثل نقلة مهمة في الحركة

والسؤال الآن بعد انتهاء هذه الجولة .. وماذا بعد؟

هناك -كما يطرح الصحفيون- ثلاث خطرات متكاملة:

الأولى: أن تنتهي اللجنة التي شكلها مجلس النقابة بسرعة من اعداد مشروع قانون حرية الصحافة والصحفيين يتوافق مع قرارات وتوصيات المؤتمر.

الثانية: أن يضع مجلس النقابة والجمعية العمومية في ٨ أكتوبر ١٩٩٥ خطة للتحرك لكسب الرأي العام والقوى السياسية إلى جانب قرارات المؤتمر.

الثالثة: أن يخوض الصحفيون معركتهم لضمان أن يكون المشروع الذي ستنتهي إليه اللجنة المشكلة بناء على قرار رئيس الجمهورية ، مطابقا لمشروع النقابة وأن لا يمر مشروع مخالف لهذه المبادئ من الهيئة التشريعية.

وكما هو واضح فالجولة القادمة ستكون -بلا شك- أصعب من الجولة السابقة وتحتاج إلى تكاتف كل قوى المجتمع المدني مع الصحفيين ونقاباتهم.

حتمية حرية الصحافة فى مجتمع المعلومات

نحن الآن فى عام ٢٠٠٥ دخل أحد القراء فى إحدى المدن مكتب واحد من الصحفيين ولم يجد على مكتبه أى شئ ، ولا حتى جهاز كمبيوتر مثل الجهاز الذى يملكه فى منزله ، وجلس الرجل أمام الصحفي يعرض عليه قضية الفساد فى المؤسسة التى يعمل بها ويحمل معه المستندات اللازمة ، فيخرج الصحفي فكرة من جيبه الأنيق جذابة و مليئة بالزرائر والسرائر ، ويمسك قلما غريب الشكل ويكتب فى المفكرة ، التى سرعان ما يكتشف الرجل انها ليست مفكرة من ورق ولكنها تتقبل الكتابة بخط اليد ، ثم يستأذن الصحفي الرجل فى ان يلتقط للمستندات صورة بالكاميرا الفيديو ، فيأذن له ، وإذا بالصحفي يستخدم نفس المفكرة للتصوير ، ويأتى فى برهة على شاشة المفكرة كل شئ عن المؤسسة التى يعمل فيها الرجل بالصوت والصورة وفى أثناء ذلك تأتى إشارة من المفكرة العجيبة بأن مركز المعلومات الرئيسى للصحيفة يدعو الصحفي لمؤتمر فيتزعج الرجل ويهم بالاستعدادان فيعرض عليه الصحفي أن يحضر معه المؤتمر دون أن يتحرك من مكانه فهو مؤتمر بالفيديو من تلك المفكرة العجيبة ، وتبدأ وقائع المؤتمر ، وها هو صوت وصورة رئيس تحرير الصحيفة ويقاطعه الدكتور رئيس المركز القومى للمعلومات فى تلك الدولة من مكتبه ، ويعلق رئيس مجلس إدارة المؤسسة التى جرت فيها أفعال الفساد من مقدمه خارج البلاد ، ثم يقاطعهم المستول عن مركز المعلومات بتلك المؤسسة ويتحدث من معمله الذى يدخل على الخط بلكنته وملامح صورته وصوته المهيبة ومن طائفة رئيس الوزراء وهى تعبر المحيط فى زيارة عمل تأتى صورته الواثق من المعلومات التى يدلى بها ، وينتهى المؤتمر والصورة كاملة أمام الصحفي ، والقارئ لا يكاد يصدق ما رأى بعينه أو سمع بأذنه كل ذلك من تلك المفكرة ليس هذا لحسب بل ان العالم كله كان يتابع ذلك المؤتمر من تلك الأجهزة الماثلة لمفكرة الصحفي.

وكانت المعلومات فى معظم المجتمعات تعتبر الى عهد قريب جدا امتيازًا خاصا بدعم السلطة ورجالها ولكن تدفق المعلومات بعد أن ارتبط دائما بالتحيز الفكرى وديمقراطية الحياة أصبح حاجة عامة لا يمكن مقاومتها ، ولا يعنى هذا أن المعلومات لم تعد مصدرا للسلطة بل أصبحت السلطة لا تستطيع الاحتفاظ بها وكتمانها لمدة طويلة نتيجة التقدم فى تكنولوجيايات الاتصال، وانتشار التعليم والحرية بين الشعوب.

إن معظم نجاحات إسرائيل علينا سواء فى الحرب أو السلام ترجع أساسا إلى أنها تملك قاعدة معلومات عن مصر فى جميع المجالات ، وتعرف كيف تستخدمها ، وأظن ما أعلن أخيرا فى إسرائيل عن قتل آلان الأسرى المصريين فى حروب ٥٦ و

د. أحمد محمد صالح

تكنولوجيات المعلومات التى تعتمد بصفة أساسية على الكمبيوتر وبرمجياته وتكنولوجيات اتصال الأقمار الصناعية التى تدبر وتعالج البيانات والمعلومات والمعارف ، ومجتمع المعلومات تعتمد فيه العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على عمالة المعلومات التى تعنى بها هنا الصحافة والإعلام والتربية والتعليم وقطاعات التخطيط واتخاذ القرار ، حيث يتحكم الفكر والعقل والعناصر الذهنية فى العملية الإنتاجية.

وهذا ليس حلما ولكنه أصبح حقيقة فى بعض الدول الآن ، ونحن فقط سائرنا معا فى رحلة زمن لمدة عشر سنوات وكان معنا كمبيوتر عام ٢٠٠٥ الذى سوف يتحول إلى مركز اتصالات كامل.

وقد لا يدرك الكثير منا أن السنوات الخمس الأخيرة التى تفصلنا عن عام ٢٠٠٠ هى جسر غير مرئى إلى عالم لا يمت بصلة لما عرفنا وأدركنا ، عالم مفتوح بلا أسرار أو أسوار ، مجتمع شفاف الجميع يرى ويسمع الجميع ، عالم تتدفق فيه المعلومات للحكام والمحكومين ، رؤساء ومروسين ، ولا توجد فرصة للتعطيم على قرار أو معلومات أو اتخاذ قرارات فى الغرف المغلقة فالمجتمعات المغلقة على نفسها سوف تتدهور وتحلل وتموت ، فالعالم الجديد الآن قائم على

و ٧٦ كان مفاجئة لنا ، لكن المفاجئة الأعظم كانت ردود الفعل المصرية الرسمية التي أكدت أن العلاقات بين البلدين لن تتأثرا.

وأساليب الاتصال والتخاطب في عصر المعلومات الذي بدأ فعلاً في العالم المتقدم لن تكون هي نفسها الأساليب التي تعودنا عليها ، فسوف يأتي يوم لعله أتى فعلاً في العالم المتقدم لا نحتاج فيه إلى أن نذهب إلى المدارس والجامعات أو نذهب إلى أعمالنا أو إلى السوق أو الأماكن الترفيهية كل ذلك سوف يأتي إلينا ، وقد بدأت فعلاً ثورة المعلومات والاتصالات في الدول الرئيسية وتم تركيب كابلات الياف ضوئية تربط تلك الدول تحت سطح البحر ، وهذه الألياف لا يزيد سمكها عن سمك شعرة الرأس لها قدرة على الاتصال بكل مكان في العالم ، وليس في مقدور أحد أن يقول أنه ليس في حاجة إلى هذه القدرات ولا عذر بعد الآن للتخلف والجهل فالعالم مفتوح للجميع رغما عن الكل ، ونتيجة التقدم الحادث في اندماج ١- تكنولوجيا الكمبيوتر ٢- وتكنولوجيا التلفزيون والفيديو ٣- وتكنولوجيا الاتصال عبر الأقمار الصناعية ، أصبح يسيطر على العالم الآن شبكة الطرق السريعة للمعلومات IN-FORMATION SUPER HIGH WAYS وهي ما يعرف الآن بالإنترنت INTRENET وهي شبكة أمريكية الأصل مكونة من ١٣٠٠ شبكة في العالم في شبكة واحدة ، ويتصل من خلالها الآن حوالي ٣٥ مليوناً من حائزي الكمبيوتر الشخصي في ١٥٠ بلداً وبتزايد عددهم بنسبة ١٢ ٪ سنوياً بتبادل الرسائل ، والمعلومات والصور وكل شيء عبر الأقمار الصناعية ونظم المعلومات القائمة الآن . ويتيح هذا الطريق السريع للمعلومات الربط الفوري بين أصغر قرية نائية في أحضان الريف المتخلف في أفقر بلد وبين مراكز الحضارة والتكنولوجيا في الغرب فالطريق السريع للمعلومات هو بطاقة الدخول إلى القرن القادم وهو فرصة نادرة أمام العالم الثالث لاختصار المراحل التاريخية التقليدية للتنمية الزراعية والصناعية والاتحاق المباشر بعصر المعلومات ، وقد عقد في بروسكل في فبراير ١٩٩٥ اجتماعات للدول الصناعية الكبرى لمناقشة سبل تدعيم وإدارة هذا الطريق السريع للمعلومات ، والخلاصة أن الإنترنت هي في آن واحد قرية الكترونية وجامعة دولية تتيح

لك الكلام في العلوم أو السياسة مع متحدثين من جميع أنحاء العالم أو استضياع كتالوج مكتبة الكونجرس بواشنطن أو الاعجاب بروائع صالة عرض الفنون بفلورنسا ، أو البحث في قواعد معلومات اليونسكو بباريس ؟ هذا هو القليل من الإمكانيات المتاحة أمام المتفاعلين بشبكة الانترنت.

وهنا أتذكر منذ عدة شهور يوم ان نطق القاضي المصري العائد من السعودية حكم التفريق بين الدكتور نصر أبو زيد وزوجته الأستاذة الجامعية بحجة مزاعم الردة ، عرفت بالخبر مساء نفس اليوم من اتصال تليفوني بزميل في الولايات المتحدة الأمريكية ، عرف بالخبر من شاشة الكمبيوتر من خلال شبكة الأنترنت ، وصباح ثاني يوم قرأت الخبر في الصحف المحلية ، وتكرر المشهد بفعالية أكثر يوم محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أثيوبيا ، فقد عرف زملاء لنا بالخارج بخبر المحاولة قبل المصريين أنفسهم في مصر من خلال شبكة الكمبيوتر . معنى ذلك ببساطة أنه في إمكاني الآن وأنا جالس اكتب هذه الأفكار على جهاز الكمبيوتر في منزلي واستعد إلى إرسالها الي مجلة اليسار عبر مودم الكمبيوتر في إمكاني أن أرسلها عبر الأنترنت وتلف العالم كله في ثانية حيث يستقبلها من يريد ، وسوف يأتي وقت قريب جداً يستطيع كل فرد في العالم ان يستقبل من الأنترنت أي موضوع بنفس اللغة التي يفهمها ، وسوف نجد في منزل الفلاح المصري جهاز كمبيوتر بجوار التلفزيون والغسالة والثلاجة ، ويتبادل من خلاله مع أبناء قريته حكايات أبناء المسؤولين وحكايات النسيجه والاشاعات حول القطن والسكر واختفاء والأسمدة والأسمنت وانتشار أمراض الصيف ، وشقق القاهرة التي تباع بالملايين.

فالتغيرات السريعة الحادثة الآن في العالم سوف تؤثر تماماً على أجهزة الإعلام وخاصة الصحافة لأنها في الأصل أجهزة تعليم واتصال ، فالصحف سوف تصبح (وأن أصبحت بالفعل في بعض الدول) على اتصال مباشر بمراكز المعلومات في العالم والمرتبطة مع بعضها بشبكات تصب جميعها في الأنترنت ، وقتها يستطيع الصحفي ١- البحث عن المعلومات : استدعاء المعلومات من بنوك ومراكز المعلومات في العالم على أتساعه بالصوت والصورة واللغة التي يرغبها ٢- تلقي المعلومات : يمكن تلبية مطالب أدق

التخصصات والاهتمامات في كل شيء وما على الصحفي إلا أن ينتقى من النشرات الاخبارية التي تبيها الشبكة العالمية ينتقى منها ما يهمه ويستشهره من معلومات. ٣- التعليم عن بعد: يمكن الاتصال بمراكز التعليم والتدريب في أي مجال سواء كانت محلية أو عالمية ، وأنه يمكن تلقي التعليم والتدريب بالصوت والصورة وباللغة المحلية ، وتطرح الأسئلة وتلقى الاجابة كل ذلك عن بعد. ٤- التهاور عن بعد: يمكنه من إقامة حوار أو ندوة مع الآخرين في أي مكان في العالم لهم نفس الاهتمامات بالصوت والصورة واللغة التي يفهمها ، أو حتى يمكنه التسامر عن بعد مع الآخرين. ٥- الحضور عن بعد: يمكنه من منزله حضور محاضرات وندوات ومؤتمرات في أي جامعة أو في أي مكان في العالم والمشاركة فيها بنفس لغته . هذا بخلاف النشر الالكتروني والبريد الالكتروني حيث يمكن لشخص واحد ان يرسل رسالة واحدة إلى مليون فرد في العالم في نفس الوقت ، ولدنيا في مصر نماذج في استخدام المعلوماتية وتوظيفها في الصحافة مثل كتب ومقالات الأستاذ/ حسنين هيكل ومقالات الدكتور محمود وهبه ، وفي المقابل نلاحظ المقالات التي تحاول الرد على هيكل تأتي مثل هتافات النفاق من كهف التاريخ.

لقد اندمج العالم اتصالياً واعلامياً واقتصادياً وثقافياً بصورة أوجبت إعادة النظر فيما استقر الرأي عليه طويلاً ، بشأن مفهوم سيادة الدولة على ما يجري داخل حدودها ، والعالم كله مكشوف ، فكيف للدولة مهما كانت قدرتها ان تمنع تسرب الافكار والمعلومات عبر حدودها أو مؤسساتها المحلية امام هذه الثورة التكنولوجية الاتصالية التي تتقدم كل يوم خاصة بعد ان فرضت فكرة العالمية أو القرية العالمية GLOBAL VILLAGE والتي طرحها الأستاذ الجامعي الكندي MARSHALL MCLUHAM في الستينات نفسها في الثمانينات مع عالمية الأسواق ، وجعلت السوق عاملاً منظماً للمجتمع ، فجعل حرية التعبير اليوم في موقف منافس مع حرية التعبير التجاري . فمن الذي يخاف الآن من الصحافة ؟ ولم بعد في الأماكن اليوم تصور مجتمعات مغلقة على نفسها ، ولن يتيح الحديث البراق عن الهوية وحماية الثقافة القومية فرصة لاسترداد سيادة الدولة الثقافية الا بحرية التعبير ، لأن الهوية ليست شيئاً من الأشياء ولا هي ودبعة

يمكن تداولها أو مبادلتها كما يشاء الإنسان ولكنها نظام فعال من العلاقات كل إنسان فيه يعيش متحصناً خلف مرشح أو فلتر ثقافي كالحاجز المنيع.

فالتقدم المذهل في تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصال سيؤدي إلى حرية التعبير في وسائل الاتصال ويزيدها وعمقها خاصة مع انتشار الوعي والادراك بحريات البشر في العالم بما دعم حقوقهم السياسية والاجتماعية فزادت فاعلية واجباتهم وادوارهم.

ففي مجتمع المعلومات من السذاجة والبلاهة أن يقبل أقل قيد يفرض على حرية التعبير ، لأنه ببساطة شديدة ستكشف الوسائل المعلوماتية عن عورات المجتمع ومواضع الخلل فيه بصورة يتعذر معها التستر عليها مهما بلغت قوة وسائل الإعلام الرسمي ووسائل التضليل والتعتيم ، ففي مجتمع المعلومات لن تنجح وسائل الإعلام الرسمية خاصة التليفزيون في تقوية الطبيعة الاستبدادية لنظم الحكم القائمة أو في التعظيم الدائم لشخص القادة والزعماء كما هو حادث الآن في مجتمعاتنا ، بل إن مجتمع المعلومات يخلق مناخاً أفضل للديمقراطية ويقوى العلاقة بين الحاكم والمواطنين بما توفره للحاكم من وسائل للتعرف الدقيق على أوضاعهم وآرائهم ، وما تمنحه أيضاً من فرص للمشاركة في صنع القرار وتوجيهه ولذلك فإن مؤسساتنا الحاكمة أمام خيار مصيري لا مفر منه وهو إدراك ضرورة أحداث تغييرات جذرية في أساليب إدارة العملية السياسية في مصر ، فالتغيير المعلوماتي قادم لا محالة ، لذلك يجب إدراك الصلة الوثيقة بين الأمن الداخلي وحقوق الإنسان المصري ، فحرية التعبير حق أساسي لا ينفصل عن حقوق الإنسان وهو ضروري للتمتع بالحقوق الأخرى وحمايتها ، وبدون حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات يتعذر على الإنسان المشاركة في التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحكومة ، وحرية التعبير والحصول على المعلومات ضرورة تنموية ، والقول إن حرية التعبير تناسب الغرب فقط وحق لهم فقط هو أهانة لكفاح وتاريخ الشعب المصري ، وإذا كانت حرية الرأي مطلقة ولا يجوز التعرض لها ، فإن حرية التعبير والإعلام تقتضي بواجبات ومسئوليات خاصة مثل احترام حقوق الآخرين وحماية الأمن القومي أو النظام العام والآداب العامة ، لكن التساير بعلينا بشأن حرية الرأي والتعبير أن القيود

تجتاح دائماً لتجاوز الحدود التي رسمت لها في الأصل ، ولا معنى لأي حرية بدون حرية الصحافة ، فهي حرية الحريات ، لذلك اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة رقم ١٩ بأن لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير على أنه من الواضح أن السلطات والمحاكم لا تعطى أولوية لهذا الحق إذا تعارض مع الحقوق الأخرى سواء كانت حقوقاً جماعية كامن الدولة وإقامة العدالة أو حقوقاً فردية كحق الحياة الخاصة في قضايا القذف والتشهير ، ولكن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ وهي تؤلف منظومة كلية من الخطر المساس بجزئية منها ، فهي القيم الجوهرية التي تؤكد من خلالها أننا مجتمع إنساني ، فالحق في حرية الرأي والتعبير وتدفع المعلومات علي قدم المساواة مع الحقوق الأخرى للإنسان ، وليس في وسع أي قانون وقائي مهما روعيت الدقة في صياغته أن يضمن حرية التعبير للصحفي لأنه يمكن دائماً الالتفاف حوله وممارسة الضغط على الصحفي وتخويله ، والسلطات في أي مجتمع بصفة عامة لا تستسيغ عادة تلك الحريات حتى لو تشددت بامتداح المبادئ العامة لحرية الصحافة ، ومن الطبيعي أن يشعر الحكام بالضيق حين تكشف الصحافة فشلهم ومساوئهم ، وأنشطة الفساد في المجتمع ، فتقف الصحافة خصماً للذين يريدون تسيير الأمور في سرية ، لذلك يجب أن تعترف السلطات وخاصة القضائية بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات هي إحدى أسس النظام الديمقراطي وأنها أصبحت من المسلمات في العالم الحر الآن ، وأن القاعدة الواضحة للضيق الصحفي هي المقولة الشهيرة (قول كل الحق ولا شيء غير الحق) و (وإن كل الأخبار الصالحة للنشر) . وأنه ما من كارثة تحمل بشعب أفدح من حرمانه من حرية الكلمة وإذا كان يجوز أن تقطع رأس إنسان فلا يجوز أن تقطع لسانه ، وحتى إذا قطعنا لسانه فمجتمع المعلومات لا يحتاج لسان ولا تصلح فيه ديمقراطية العند أو التنفيس.

والصحافة وهي من أهم وأقدم منتجي المعلومات سوف تنتفع انتفاعاً متزايداً بطرق المعلومات السريع كما أوضحنا من قبل ، لذلك فالحاجة ملحة لتجديد وظيفة الصحافة الانتقادية ورسالتها وأجهزتها ، وأن تحديد ملامح الصحافة في ضوء تلك الثورة المعلوماتية بصاحبه دائماً خطر سيطرة المضمون التعليمي والتجاري على الرسالة الإعلامية وهو ما يطلق عليه EDUTAINMENT ، فالمعرفة والثقافة بأشكالها المختلفة سوف تكون متاحة في المنزل بفضل جهاز واحد متعدد الأغراض ، لكن ماذا حول الذين لا يستطيعون الحصول على الجهاز ، أو الذين لا يستطيعون الحصول على منزل من الأصل ، مع ملاحظة أن هناك ٤ مليارات

من البشر في العالم الثالث لا يملكون هاتفاً و ٥٠ مليون منتظرين في سجل الانتظار . في حين أن كل واحد من ثلاثة أمريكيان وعشرة أوروبيين يملكون جهاز كمبيوتر شخصي لذلك يناقش العالم الآن تقنين حرية وصول المعلومات إلى الأسواق ، وشبكات الاتصال وحماية حقوق المؤلفين وضمانات الاستقلال لناشري الخدمات الالكترونية والتحكم الفعلي على ممارسة الاتصال بالشبكات والأسواق ، وتحديد قواعد المنافسة ، وشروط النفاذ إلى شبكات الاتصال القومية ، ونظام التسعير للمنتجات المعلوماتية ، وتحديد مقاييس الأشكال الجديدة للملكية الثقافية والفكرية ، والحفاظ على سرية المعلومات ، والمواصلة بين أهداف خفض البطالة والنمو المستمر وتحديد من سيكون له حق ملكية شبكات المعلومات الجديدة وتحديد مسارات تدفقها ، ومدى التدخل الحكومي ، وكلها قضايا يجب أن تطرح أمام المجتمعين لمناقشة قانون الصحافة في مصر . لقد تصورت نفسي مع المجتمعين كمواطن مصري مهموم بمشاكل بلدي ومتابع ومشارك في فعاليتها ، ولأن الصحافة بدون قارئ لا تساوي شيئاً ، لذلك أتوجه بأفكارى السابقة كقارئ متابع إلى اللجنة الموقرة لعلها تساعدهم في توصياتهم التي سوف تؤثر على الصحافة المصرية طوال القرن القادم.

المصادر

- ١- دكتور / تبيل علي: العرب وعصر المعلومات ، سلسلة علم المعرفة ، العدد ١٨٤ ، الكويت ، أبريل ١٩٩٤ .
- ٢- مجلة عالم الكمبيوتر Pworld Middl East ، العددان ٨٨ ، ٩١ عام ١٩٩٥ .
- ٣- Pcmagazine نوفمبر ، ١٩٩٤ وأعداد يناير وأبريل ويونيو عام ١٩٩٥ .
- ٤- رسالة اليونسكو الاعداد: يونيو ١٩٧٧ ، يونيو ١٩٩٠ ، سبتمبر ١٩٩٠ ، مارس ١٩٩٤ ، فبراير ١٩٩٥ .

الجات . . «جات» على خراب الغلا حين وإهدار الزراعة!

* إن الاتفاقية -قانونيا وإجرائيا- تحمل الكثير من المزايا لمصر:

* المرونة ، بما فى ذلك إعطاء مهلة عشر سنوات لنفاذ كافة الإجراءات ، وخاصة الجمركية.

* تتضمن الاتفاقية نظاما متكاملا لقض المنازعات -بدون تحيز- بين الدول الأعضاء .

* حصلت مصر على نص بضمن لها الاستمرار فى تلقى المعونات الغذائية.

* وأخيرا .. فمن باب الطرافة- ما يطرح فى إطار مزايا الاتفاقية للزراعة المصرية- ذلك المشروع الذى يحظى باهتمام شخصى من د. يوسف والى، وهو الخاص بإمكان مصر-بعد الجات-أن تجعل «عش الغراب» هو المحصول التصديرى الأول، بدلا من استيرادنا له- حاليا وقبل الجات- بما قيمته ٣ مليون دولار سنوياً.

ثانيا: المخاطر الحقيقية على الزراعة المصرية من اتفاقية الجات:

بعيدا عن حماس وتفاؤل أصحاب الرؤية السابقة-أيا كانت أسباب حماسهم وتفاؤلهم- فمن المهم أن نعرض للمخاطر الحقيقية على مستقبل الزراعة المصرية-فى ظل اتفاقية الجات- من خلال طرح رؤية العديد من الهيئات والمنظمات والقيادات الاقتصادية والسياسية والعلمية المتخصصة.

١- وجهات نظر غربية ودولية:

* صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية تصف- فى شهر ديسمبر ١٩٩٣ -التوقيع على الاتفاقية ، بأنه فى جو بخلو من الحماس وخاصة من جانب العديد من دول العالم الثالث الذين شعروا بالخدبة ، وبأنهم استخدموا فى لعبة قمت بين الدول الغنية من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادى لنفسها.

* جريدة «الهيرالد تريبيون» تحدد- فى فبراير ١٩٩٥ -مدى الاستفادة السنوية المباشرة للدول الغنية ، كما يلى:

- أمريكا ٣٦ مليار دولار.

- اليابان ٢٧ مليار دولار.

- كندا ٤ مليار دولار.

* منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم «الفاو» ، ترى أنه سيترتب على هذه الاتفاقية ما يلى:

١- زيادة حجم تجارة السلع الزراعية بنسبة ٩٪ لصالح الدول المتقدمة.

٢- زيادة واردات أفريقيات من السلع الزراعية والغذائية بنسبة ١٥٪.

٣- تناقص فرصة الدول النامية للتمتع بأفضلية التصدير.

عربان تصيف

بلى:

١- تعزيز القدرة التصديرية للسلع الزراعية المصرية.

٢- التوسع فى زراعة الحبوب- وخاصة القمح-بعد أن كان إنتاجها غير اقتصادى لانخفاض أسعار استيرادها.

٣- قيام وحدات جديدة للاستزراع ، وخاصة أن دعم عملية استصلاح واستزراع الأراضى كانت آثاره سلبية.

٤- حصول مصر على التكنولوجيا الحديثة فى المجال الزراعى.

٥- الاستفادة بقوانين الاتفاقية التى تستهدف رفع مستوى معيشة ودخول الشعوب وحماية البيئة وصحة الإنسان.

ويدعم أنصار هذه الرؤية اعتباراتهم ، بما يلى:

* إن مصر لا يمكن أن تعيش بمعزل عن العالم، فهناك ١١٧ دولة قد وافقت على الاتفاقية ، بالإضافة إلى أن مصر عضو بالجات منذ عام ١٩٧٠ ، وبالتالي فهى أسعد حالا من الدول المنظمة حديثا لها أو تسعى إلى ذلك.

* إن كافة الالتزامات التى تفرضها الاتفاقية-فى المجال الزراعى- كانت مصر سباقة فى الأخذ بها قبل انضمامها مؤخرا للاتفاقية ، وذلك بما يلى:

* إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى.

* إلغاء التركيب المحصولى.

* تحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية.

* اتباع نهج « الإصلاح الاقتصادى» بشكل عام بما فى ذلك القطاع الزراعى.

بجلسة ١٦ / ٤ / ١٩٩٥ ، وافق مجلس الشعب بصفة نهائية على انضمام مصر لاتفاق «جولة أرجواى» المعروف باسم اتفاقية الجات.

ولعل أبرز ما ورد بهذه الاتفاقية-فيما يختص بالتجارة الدولية فى السلع الزراعية- ما يلى:-

١- إلغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية ، وتحويل الحظر إلى تعريفات جمركية مع جدول تخفيض هذه التعريفات.

٢- تخفيض الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى فى الدول الغنية.

٣- إلغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة.

وفى حدود التعرض لآثار هذه الاتفاقية على الزراعة المصرية ، فإنه يمكن تحديد ثلاثة محاور للموضوع:

* الرؤية المتحمسة لانضمام مصر للاتفاقية ، والمبشرة بمزاياها على الزراعة والفلاحين والمجتمع المصرى بأسره.

* المخاطر الحقيقية-وفى هذا الانضمام-على الزراعة المصرية والواقع الاجتماعى.

* وسائل وآليات التعامل-واقعيًا- للحد من هذه المخاطر.

أولا -«الجامعيون» ، والمزايبا التى يرونها:

من أبرز المتحمسين لانضمام مصر للاتفاقية-من القيادات الاقتصادية والتكنوقراطية -الدكاترة : محمود محمد محمود-بصرى مصطفى- حامد الصايغ- يوسف والى- سعيد النجار- ، بالإضافة -بطبيعة الحال- إلى السيد/ بيتزاسزولاند- المدير العام للاتفاقية.

ويمكن أن نلخص اعتباراتهم لهذا الحماس- بالنسبة للقطاع الزراعى-فيما

* **الحبيب العالمى «ديموند هويكنز»**
يتوقع أن مصر سوف تكون من أكثر الدول تعرضاً للخسارة - نتيجة هذه الاتفاقية - ويقدرها فيما بين ١٨٠ - ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

* **د. «ستافلى جونسون»** مدير معهد السياسات الزراعية بواشنطن ، لا يتوقع زيادة مساحة زراعة القمح فى مصر فى العشر سنوات القادمة ، ويرى أن مصر سوف تستورد عام ٢٠٠٣ - ٢ مليون طن زيادة عن حجم استيرادها عام ١٩٩٥.

٢- قيادات وهيئات حكومية مسئولة:

* **السفير د. منير زهران** - رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة المصرية فى هيئة الأمم بجنيف، يرى أنه وفقاً لاتفاقية الجات فسوف تضاف على الفاتورة المصرية للغذاء حوالى ٢٠٠ مليون دولار فى السنة ، تصل فى نهاية ٦ سنوات إلى مليار دولار أى أكثر من ٣ مليار جنيه.

* **د. سعد نصار** مستشار وزارة الزراعة والمشرق على قطاع الشئون الاقتصادية بها: يرى أنه فى المدة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠ سوف تزيد الواردات الزراعية والغذائية بمقدار ١٥٪ عن حجمها فى المدة من ١٩٨٨ - ١٩٩٣.

* **مصادر مسئولة بالتمثيل التجارى** بوزارة الاقتصاد ، تصرح فى جريدة الأهرام فى ٣١ / ١ / ١٩٩٥ ، بأن خسارة مصر - نتيجة رفع أسعار السلع الغذائية والزراعية المستوردة وفقاً لرفع الدعم عنها تطبيقاً للجات - ستبلغ ٣٠٠ مليون دولار من خلال استيراد القمح والدقيق والزيوت واللحوم والدواجن ومستلزمات الألبان.

٣- مؤسسات وقيادات اقتصادية وسياسية وعلمية متخصصة:

* **المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين** ، المنعقد فى مارس ١٩٩٥:

يحدد الزيادة على فاتورة مصر من الواردات الغذائية والزراعية - نتيجة الجات بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار سنوياً ، وخاصة بالنسبة للقمح واللحوم ومنتجات الألبان.

* **خبراء معهد التخطيط القومى** يحذرون فى يوليو ١٩٩٥ من سياسة الإغراق بالنسبة لثلاثة محاصيل أساسية هى قصب السكر والذرة الشامية والقطن بما لذلك من تأثير على الزراعة والصناعات المرتبطة بها وما سترتب عليه من أضرار للمنتج والمستهلك.

* **فى ندوة المنظمة المصرية لتضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية** التى عقدت فى يونيو ١٩٩٤ ، أعلن الدكتور عبد العزيز

حجازى - رئيس الوزراء الأسبق - أن الجات ما هى إلا الذراع الثالثة مع الصندوق والبنك الدوليين للتدخل فى السياسات الاقتصادية للدول النامية الفقيرة.

* **د. عصام الدين جلال** - رئيس الجمعية القومية التكنولوجية والاقتصادية بصرح فى جريدة العربى فى ١٢ / ٢٦ / ١٩٩٤ ، بأن كل الدراسات الدولية تؤكد أن الدول المؤكدة خسارتها بناء على اتفاقية الجات - هى الدول محدودة الدخل المستوردة للسلع الزراعية وعلى رأسها مصر ، حيث يتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية - بعد إزالة الدعم فى الدول المصدرة وزيادة حجم التجارة لصالح الدول المصدرة - بما يبلغ ٩٠٪ من مجمل أرباح تطبيق اتفاقيات الجات ، ومن ثم تدعو الاتفاقية لتقديم المعونة لهؤلاء الضحايا:

* **د. عطية الابراشى** - الأستاذ بالمركز القومى للبحوث والحبيب بمنظمة اليونسكو:

بنسبة إلى خطورة ما ورد بالاتفاقية بخصوص حقوق الملكية الفكرية ، إذ أنها ستمنع أى دولة نامية كمصر من تصنيع أى شئ لم تقم باختراعه دون الرجوع إلى مخترعه الأضلى بما سيؤدى إلى سيطرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات على إنتاج التقاوى الزراعية.

* **د. نبيل أبو السعود** - رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية العامة للثروة الحيوانية:

يرى أن فتح باب استيراد اللحوم ومنتجات الألبان على مصراعيه - دون تحديد كمية الإنتاج المحلى دون تطوير العمل بمجال الانتاج الحيوانى - قد أدى إلى إغراق السوق بالمستورد. ومع الجات ، ورفع الدعم عن اللحوم المستوردة سترتفع أسعارها فى مصر بشكل كبير.

* **د. هانى وزق** - خبير الصناعات الغذائية:

يتوقع المزيد من الاغراق فى مجال الدواجن بما يصفى صناعة الدواجن فى مصر. مع صعوبة اثبات الدعم والاغراق فهى مسألة معقدة تحتاج لوسائل قانونية ليست سهلة.

* **د. فريال عبد الرسول** : أخصائية المنح فى المشروع القومى للأبحاث الزراعية:

تحذر من المخاطر التى ستعرض لها - فى ظل الجات - من المغامرين والمافيا فى مجال استيراد التكنولوجيا.

* **الأستاذ محمد حستين** هيكى - فى دراسته «مصر فى القرن الواحد والعشرين»:

يحدد أرباح الدول الغنية - من اتفاقيات

الجات - بما قيمته ٨٠ مليار دولار سنوياً ، وخسارة مصر - كما يؤكد أساتذة الاقتصاد - سترتفع بالملايين والمليارات :

* **الدكتور محمود منصور** : يقرر فى دراسة غير منشورة أنه فى ظل صعوبة التصدير للحاصلات الزراعية لتخلف بعض أو كل عناصر : الانتاج والتسويق والتمويل ، سترتفع فاتورة الواردات الزراعية والغذائية سنوياً فيما بين ١٥٠ - ٥٠٠ مليون دولار.

* **والدكتور جودة عبد الخالق** : يرى فى دراسة له بالأهرام الاقتصادى فى ١٧ / ٤ / ١٩٩٥ أنه مع افتراض ارتفاع أسعار السلع الغذائية فى السوق العالمية - نتيجة إلغاء الدعم الزراعى - بنسبة ٢٥٪ (وهو تقدير متواضع) ، ومع بقاء التركيب المحصولى كما هو فى الأجل القصير وبالتالي استمرار نسبة الاعتماد على واردات الغذاء ، فإن معنى كل ذلك هو زيادة فاتورة مصر من واردات الغذاء بحوالى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً فى المدى القصير.

* **والدكتور محمد أبو مندور** : يؤكد فى رأى له بجريدة التعاون فى ٣ / ٧ / ١٩٩٥ ، أن الآثار السلبية للجات كثيرة ، وأن العديد من الدراسات التى قامت بها المنظمات العالمية على حالات كثيرة ومنها مصر ، اتفقت على أن تحرير التجارة الزراعية المصرية فقط سيكون له آثار سلبية خطيرة وقدرت خسائره بحوالى مليار ، ٣٢٠ مليون دولار.

ثالثاً: كيف نحد من هذه المخاطر؟

من المؤكد - وفق ما سبق - أن مصر - من خلال هذه الاتفاقية - قد دخلت فى مأزق جديد وخطير.

فمع افتراض حقيقة إمكانية الاستفادة من هذه الاتفاقية بزيادة الإنتاج الزراعى لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية للواردات ، وبدعم القدرة التصديرية للمحاصيل الزراعية المصرية ، فإنه وفقاً لظروف التردى التى يمر بها الإنتاج الزراعى المصرى تمويلاً وتسويقاً ، ووفقاً لحالة التدهور الاقتصادى والاجتماعى للفلاح المنتج ، أصبح من الصعب - على الأقل فى المدى القصير - أن نستطيع الاستفادة من هذه الامكانيات.

بل على العكس ، فإن الخسائر الجديدة التى ستلحق بنا ، والتى تقدر بالملايين والمليارات من الدولارات ، زادت من أخطار الوضع الراهن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ومن هنا تبرز خطورة هذا المأزق ، وتعدد - بالتالى - الأفكار والاجتهادات التى تستهدف - إن لم يكن تجاوزها - الحد من مخاطره.

وهنا ما تأمل أن يكون محوراً للجزء الثانى - والأخير - من هذا الموضوع.

كلام عن العلم ..

والأرقام ..

والطبقة المتوسطة

.. والقطن

الأخيرة من إضافات الحديث إلى القديم فإن التراكمات العلمية تتكون بتفاعل الحديث مع القديم وظهور أنواع أرقى من العلم مثلما فعل اينشتاين بجاذبية نيوتن ومثلما فعل علماء الداروينية الأرثوذكسية بنظرية داروين في الاختيار الطبيعي.

أما التيارات التي ينقض العلم فهو تيار يرتكز أساساً على رفض المنهج العلمي كوسيلة ، ويلجأ أصحابه إلى ما يشبه حرب العصابات (البعوضة والفيل) باللدغ هنا وهناك ، ومراكز لدعاتهم تكاد تنحصر في الحديث عن لا حتمية نظرية الكم وما يفترونه عن ثغرات في نظرية التطور وفي الحديث عن نظريات الكاوس Chaos (الفوضى) الحديثة. وهم بشكل عام يتكونون من المستفيدين من بقاء الأمور على ما هي عليه ، ومن أعداء التقدم والاستنارة.

الأرقام:

ولقد بدأ يظهر لدينا في مصر اتجاه مضاد للعلم يستحق الاهتمام والدراسة ، ويستمد أصحاب هذا الاتجاه قوة اندفاعهم وحساسهم من الكراهية الشديدة التي يشعر بها المثقفون الوطنيون المصريون للغرب بشكل عام والرأسمالية الأمريكية بشكل خاص لإعتبارها مسئولة عن كثير من الشرور في العالم وخصوصاً في عالمنا العربي .. وتتمدد هذه الكراهية حتى تشمل العلم باعتباره غريب النشأة والنمو . ولعل أوضح مثل لهذا الاتجاه هو الصديق الدكتور جلال أمين . فقد ظهرت في كتابات الدكتور جلال الأخيرة اتجاهات لنقض العلم وليس نقده . فالدكتور جلال يستنكر في هذه الكتابات الأرقام التي يأخذ بها أغلب علماء الاجتماع لقياس التقدم والنمو . ومع اعتراف الجميع بالثغرات الواضحة في هذه القياسات فإن الموقف المنتظر من عالم اجتماع مهم كالدكتور جلال أمين كان النقد لا النقض. والفرق بين الموقفين هو تقديم البديل القياسي العلمي وسد الثغرات في القياسات الموجودة بدلاً من نقضها من أساسها وترك المجال مفتوحاً للدجالين والنصابين.

وتتبع أهمية هذه القياسات في الدراسات الاجتماعية من أن أرقى مظاهر العلم هو الوصول إلى التجريد الرياضي ، وتقديم صورة للتنمية البشرية في مجتمع ما موثقة بالأرقام تعطى صورة أقرب إلى الموضوعية عن هذا المجتمع. ووجود ثغرات في هذه الصورة لا ينقضها بل يدفعنا إلى استكمالها. وقد نفذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

د. سمير خنا صادق

وتأتى معارضة العلم أساساً من مجموعتين : مجموعة تنقده وأخرى تنقضه. ويتفاعل تيار العلم مع المجموعة الأولى باستمرار ويرتقى العلم بهذا التفاعل يوماً بعد يوم . فالتراكمات العلمية تختلف في طبيعتها عن التراكمات الأدبية ، ففي حين تتكون

د. يوسف والي

أرقامه في مصر الحضارة



ولكن ما هي العلاقة بين العلم والأرقام والطبقة المتوسطة والقطن؟ اصبر معي أيها القارئ العزيز فسأوضح هذه العلاقة.

العلم:

أصبح المنهج العلمي خلال القرنين الأخيرين هو الوسيلة الأساسية للمعرفة ، وبذلك صار على كل مهتم بشئون قومه أن يأخذ بناصيته ليخدمهم وينفعهم ، فيه يمكن إطعام الجائع ، وشقاء المريض ، وضمان أمن الأمة والمحافظة على كرامة الشيوخ وسعادة وابسامة الأطفال، وما إلى ذلك مما تدعو إليه البيانات المختلفة وما تتطلبه الفطرة السليمة. وتكفي نظرة سريعة إلى دول العالم المختلفة لتأكيد ذلك : فمن أخذ منها بناصية العلم حقق أهدافه، أما من تخلى عنه إلى وسائل أخرى فقد انتهى إلى الخيبة والفشل: فقد تخلت روسيا الستالينية عن العلم لدجال ابدولوجي يدعى ليسنسكو حرم داروين وحلّل لامارك.. وانتهى ذلك إلى فضيحة علمية عالمية وقد تخلت باكستان أيام ضياء الحق عن العلم ووضعت تحت سيطرة الدجالين من مدعى الدين بعدلون في برامج تدريس البيولوجيا والكيمياء كما بشامون ، فوصلت الأمور إلى محاولات مضحكة لتوليد الطاقة من الجان ولاستخراج تركيب الذرة من كتب التراث.

محمد عراقي
تنبا
بكارثة
القطن



U.N. D. P. ذلك بالفعل في تقاريره
اللاحقة عن التنمية البشرية فأدخل معاملات
جديدة في القياس مثل حرية الرأي وشراء
الأسلحة الخ .. بل ولقد سبق وقدم هذا
البرنامج المعامل الجميل الذي يربط بين
متوسط دخل الفرد والمقاييس الأخرى للتنمية
البشرية (التعليم - الصحة - الخ ..) برقم
إيجابي أو سلبي يكشف بوضوح مدى
التخلف السن للبلاد التي تتمتع بمتوسط عال
لدخل الفرد نتيجة لصدفة وجود الوقود
الحفري والتي تتقاعس في نفس الوقت عن
تقديم خدمات لشعوبها تناسب مع هذا
الدخل.

وترددنا في قبول موقف العالم الجليل
بنين من خوفنا من استغلال آخرين له لنقض
المنهج العلمي بأكمله في وقت نعانى فيه أشد
المعاناة من التخلف عن ركاب الحضارة
الصناعية العلمية.

الطبقة المتوسطة:

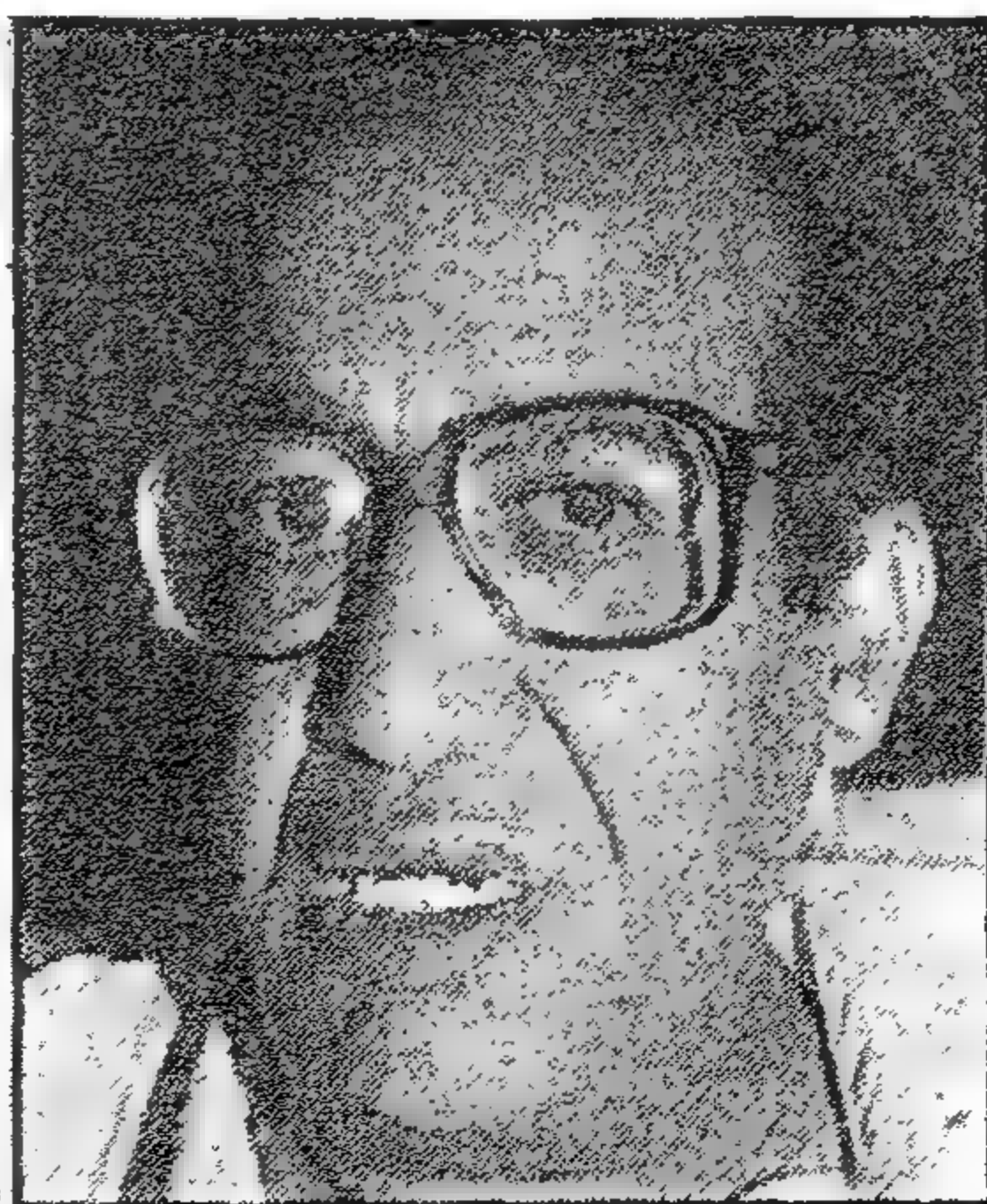
ولعل أوضح مثال لتجاهل مثل هذه
القياسات والأرقام هو ما يتحدث عنه بعض
الكتاب مؤخراً عن ازدهار ورخاء وسعادة
الطبقة المتوسطة حالياً عندنا في مصر .
فأرقام التنمية البشرية توضح بجلاء تخلفنا
عن بلاد مثل ناهيا وليسوتو ، ديك من
سوا ولبنان والمغرب والأردن .. الخ ،
ومتوسط دخل الفرد في مصر في السنين
الأخيرة لم يزد كثيراً بل نقص في بعض
السنين وقد اقترن هذا بمظاهر ثراء فاحش
يتمتع به أثرياء الأمة وأغلبهم من الرأسمالية
الطفيلية غير المنتجة ويضع هذا الثراء في
مظاهر السفه في الاستهلاك كتملك سرايات
في المصايف والمشاتي والتهام المأكولات
والمشروبات المستوردة وإقامة حفلات الزفاف
الاسطورية .. الخ . فإذا كان دخل الفرد ثابتاً
وإذا كان الأثرياء قد ازدادوا ثراء فلا بد أن
يكون قد صلب ذلك تدهور في دخل الطبقة
المتوسطة الطبقة الوحيدة التي بقي لها ما
يمكن أن تفقده . وهذه هي الحقيقة الموضوعية
التي توضحها الأرقام والتي لا مفر منها . أما
الزعم أن الطبقة المتوسطة تعيش أروع أيامها
فلا تعليق لنا عليه.

القطن:

من هنا تظهر أهمية المنهج العلمي في
معالجة أمورنا المختلفة ولهذا فإن الدول
العظيمة تحترم الأرقام أشد الاحترام ، بل أن
اعلم الاحصاء الذي يستمد اسمه عندنا من عد
الحصى يستمد اسمه في الإنجليزية
STATISTICS من الأرقام التي تعبر
عن أحوال الدول State . ولهذا أيضاً فإن
أخطر ما يمكن أن يصاب به نظام حاكم هو
كشف زيف أرقامه ، لأنه بذلك يفقد

مصادقته أمام شعبه . وهذه كارثة كبرى
للعلاقة بين أي نظام حاكم وشعبه .
وعندما نتحدث الحكومة عن نسبة
الحضور الانتخابيات لا يمكن توافرها بأي حال

د. جلال أمين
نقض العلم



من الأحوال ، بل ويمكن دحضها علمياً بأي
عينة عشوائية فإن هذا يمثل كارثة
لمصادقته.

ولعل ما حدث في كارثة القطن الأخيرة
مثال واضح لما نتحدث عنه : فقد أنبأنا
حكيم القلايين هم عراقي في اللجنة
الاقتصادية للتجمع منذ شهر عديدة بأن
القطن المصري سيصاب بكارثة هذا
العام وأوضح لنا أسبابها (البذرة
منزوعة الزغب، مقاومة الدودة
بالمصايد .. الخ) ومع ذلك استمرت
الصفحات الخضراء في الصحف القومية تنفي
ذلك وتؤكد عكسه . ولم تكن هذه أول مرة ولن
تكون هذه آخر مرة تشلأعب فيها وزارة
الزراعة بالأرقام . فقد سبق ذلك كارثة الأرز
ووعود بالاكثفاء الدأني وقتل مشروع البتلو
لمصلحة مستوردي اللحوم وتحويل الزراعة إلى
الفرولة والكائنات البوب ونحن نعاصر الآن كارثة
السماد .. الخ وفي كل هذه الكوارث ذبح
العلم وذبحت الأرقام ، وذبحت كذلك
المصادقة.

أرأيت أبها القارئ العزيز العلاقة بين
العلم والأرقام والطبقة المتوسطة والقطن.

«اللسان الدينى» * وأفعل التفضيل

خليل عبد الكريم

عنادها فجاء الإسلام وجعل الضرب هو آخر عقاب يلجأ إليه الزوج إذا نشزت عليه امرأته (فعضوهم واهجروهم فى المضاجع واضربوهم) الآية ٣٤ سورة النساء ، ووصف الرسول عليه الصلاة والسلام من يضربون نساءهم بأنهم شرار القوم ، هذه خطوة تقدمية بالنسبة لذلك الزمان؛

كذلك كانت المرأة محرومة من الميراث فأعطاه الإسلام نصف نصيب الرجل (للذكر مثل حظ الأنثيين) الآية ١١ سورة النساء ، وهذه نقلة متميزة فى سبيل انصافها عما كان يقع عليها من جور.

ولكن أصحاب «اللسان الدينى» عندما تناولوا موقف الإسلام من المرأة أجمعوا على أن ما جاء به هو الأحسن والأعدل بل الأسى فى طريق إنصاف النسوان وأنه لا توجد شريعة أو نظام أتى بمثل ما شرع الله.

فبالإضافة إلى ما يؤدى إليه هذا التفخيم الفج من تجميد له فإنه يتحتم على من بطرحه أن يطلع على كافة الأنظمة والشرائع ثم يجرى مقارنة موضوعية ليصل إلى تلك النتيجة الاطرائية ، وبداية هم لم يفعلوا ذلك والا لاستبان لهم خطأ منهجهم وخطئه حتى بمقياس الإسلام الذى يعتبرون أنفسهم سدنته.

ففى مقابل إياحة ضرب الزوجة فى الإسلام ، كان مركز المرأة فى مصر القديمة عالياً؛

(وربما يرجع ذلك إلى استقلالها الاقتصادي .. فتتولى مناظر الحياة اليومية قتل المرأة تصحب زوجها حين يقوم بجولاته فى ضياعه وتراقب الصانع أثناء عملهم وتشهد

صاحب «اللسان الدينى» سواء أكان أزهرياً أو متخرجاً من إحدى جامعات الفرعجة عندما يكتب أو يخطب أو يتحدث عن الإسلام فى أي نطاق يستعمل أفعل التفضيل فهو: الأعظم والأشجع والأكمل .. وهذا صحيح تماماً بالمقياس إلى النظم والتقاليد التى كانت تسود شبه جزيرة العرب وقت ظهوره ، أما بالنسبة للنظم التى أنشئت عن الحضارات المتعددة فمسألة فيها قبولان بل أقوال كثيرة ، وإذا جاز ذلك بالنسبة للعقيدة والعبادة ، فلا العقل ولا النقل يوافقان على أن ينسحب على المبادئ الأخرى مثل: العلوم الطبيعية والاجتماع والاقتصاد والتعليم والاعلام وفنون الحرب والعلوم العسكرية.. إلخ.

والمناداة به تحجر الإسلام وتحوله إلى ما يشبه (الانتيكات) التى يتفرج عليها السياح فى المتاحف لأنه «خلاص» أعطى كل ما عنده وليس لديه جديد (فى مختار الصحاح للرازى خلاصة السمن : ما خلص منه . أ. هـ .).

ولو كانوا جادين فى دعواهم محبة الإسلام والدفاع عنه لأدركوا أنه بالنسبة للعصر الذى ظهر فيه يعتبر نقله أو قفزة واسعة ، وعلى كل جيل من المسلمين أن يدفعه إلى الأمام وهكذا بظل متحركاً على الدوام.

ولنضرب مثلاً بموضع المرأة الذى أثير بكثافة هذه الأيام لمناسبة مؤتمر بكين وبداية هو ليس من أركان الإسلام الخمس؛

كان العربى عندما أعلن الرسول عليه الصلاة والسلام دعوته ، بضرب إمرأته ويهجرها فى المضجع ويعطها بالرجوع عن

عملية تعداد الماشية وتشرف على الحصاد فى الحقول).

ص ١٦٤ من كتاب (مصر ومجدها الغابر) تأليف مارجريت مري - ترجمة محرم كمال الطبعة الأولى ١٩٥٧ - العدد ١٠٠ من سلسلة الألف كتاب الأولى.

(ولقد كان أساس الأسرة المصرية يرتكز على نظام الأمومة ، فقد كان الزوج أكان موظفاً أو تاجراً وزراعاً ، يتبوأ مركزاً ثانوياً ، فيها وكانت الزوجة تتبوأ مركز الرئاسة فى تدبير شئونها ، كما كان البيت أثنائه ورياشه ملكاً لها وإذا ماتت ورثتها بناتها) ص ٢٠٧ من كتاب (الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة) تأليف سير ، و . م . م . فلندون يعزى ترجمة حسين محمد جوهر وآخر - الطبعة الأولى ١٩٧٥ م - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ولعله لا وجه للمقارنة بين الموقفين. أما عن ميراثها فإن من أسباب نوال المرأة مكانة سامية فى مجتمع مصر القديمة.

(أن الملكية العقارية كانت تورث فى خط الإناث من الأم إلى الأبنه) ص ١٥٨ من كتاب (مصر ومجدها الغابر) (ولقد أدى نظام الأمومة المتين فى مصر القديمة إلى أن تأول الثروة العقارية إلى النساء دون الرجال) ص ٢٠٨ من كتاب (الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة).

فأيهما أعظم فى دائرة حقوق المرأة أن تصبح التركة كلها إليها أم تأخذ نصف نصيب الذكر؟

ودائماً أتأسف على ضيق الحيز المتاح وإلا أوردت عشرات الأمثلة المقارنة علماً بأننا اقتصرنا على نظم حضارة مصر القديمة دون نظم الحضارات الأخرى!!

وبعد

فهل آن الأوان للأخوة «أصحاب اللسان الدينى» أن يكتفوا عن اللجوء إلى أفعل التفضيل وهم يعرضون الإسلام لأن ذلك بعيد عن الموضوعية والروح العلمية ، فضلاً عن أنه يقول الإسلام ويحبسه فى إطار محدود ويحرمه من خصيصته باللغة الأهمية وهى قابليته للتطور والتقدم؟

* بعد إسماعيل نظر تبين لنا أن عبارة «اللسان الدينى» أدق من عبارة «الخطاب الدينى» وقد أوردنا أسباب ذلك فى مقالنا ب مجلة (القاهرة) عدد يوليو ١٩٩٥ .



السودان : المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان قادة المعارضة السودانية: نظام الترابى الإرهابى دمر الدولة والمجتمع

السودان الجديد سيقوم على الديمقراطية والوحدة الطوعية واللامركزية

أن تلقى تأكيدات من وزارة الخارجية السودانية بأنهم لن يلاحقوا، بسبب محاولتهم اللجوء إلى ألمانيا وأستفز هذا القرار جانباً كبيراً من الإعلام والرأى العام خاصة وأن عملية الترحيل صاحبها ملائسات جعلت الشكوك فى مشروعية قرار وزير الداخلية تزداد . ووجه الناطق الرسمى لمنظمة برو أسيل- PRO ASYL التى تتبنى الدفاع عن حق اللجوء وعن اللاجئين نقداً حاداً للوزير لأنه أجرى اتصالات بالدولة التى هرب من اضطهادها السودانيون السبعة بينما كانت قضية لجوئهم ما زالت معروضة أمام القضاء الألمانى ولم يفصل فيها بعد . وليس عند وزارة الداخلية الألمانية رد مقنع يبرر تصرفها بعد أن تبين أن منظمات انسانية كانت قد حجرت للسودانيين على طائرة متجهة إلى أوتريخ فى اليوم التالى بعد أن وعد مسئولوها بقبول اللاجئين السودانيين ، والعجيب أن وزير الخارجية الذى أراد أن ينصح زميله بالترث لمعرفته بطبيعة النظام السودانى لم يتمكن من الاتصال بزميله وزير الداخلية تليفونيا بعد أن أختفى الأخير مانعاً الاتصالات التليفونية عنه . النقد الموجه لوزير الداخلية جاء من مختلف الأحزاب السياسية بما فيها من بعض دوائر الحزب المسيحى الحاكم ذاته . وجاء القمع الدموى لمظاهرات منتصف سبتمبر فى السودان ليؤيد من سخيرة الاعلام من تصريحات وزير الداخلية الذى يعرض حياة ٧ مواطنين سودانيين للخطر بناء على وعد من موظفى نظام ارهابى دموى . وترجع منظمات حقوق الإنسان الألمانية أن عدداً من اللاجئين السودانيين قد اعتقلوا بعد وصولهم مطار الخرطوم.

ندوة السودان فى برلين جاءت فى وقتها لتلقى ضوئاً على حقيقة الأوضاع فى البلد الذى يئن شعبه تحت وطأة الديكتاتورية الدموية . وكان بالندوة حضور سودانى وعربى وألمانى واسع . مساهمات الندوة قدمها سياسيون سودانيون وممثلون لهيئات علمية وممثلون لجمعية حقوق الإنسان فى ألمانيا .

الجبهة المعارضة تشكلت

فور انقلاب الترابى

قال فاروق ابو عيسى سكرتير عام اتحاد المعادين العرب والمتحدث الرسمى باسم التجمع الوطنى الديمقراطى فى مستهل مساهمته أن السودان هو أول دولة فى المنطقة العربية أقيم فيها نموذج للدولة ثيوقراطية .

نبيل يعقوب

رسالة ألمانيا

فى السودان وتبين الأطباء الألمان آثار التعذيب على اثنين منهم . قاوم الطلاب محاولات ترحيلهم بتقديم شكوى للمحكمة الدستورية وبإضراب عن الطعام لمدة ٣ اسابيع مما جذب اهتمام الرأى العام . ثم جاء قرار وزير الداخلية الألمانى كانتنر (من الحزب المسيحى الديمقراطى) ، والمعروف بتشديده بترحيل الطلاب السبعة إلى السودان فى منتصف سبتمبر ، وذلك حسب قوله بعد

فى ١٦ سبتمبر ١٩٩٥ أقامت منظمة حقوق الانسان فى الدول العربية بألمانيا OMRAS/ D (وهى عضو بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان) بالاشتراك مع الجمعية الثقافية «حوار الشرق والغرب» ندوة فى برلين عن الوضع الراهن فى السودان تحت عنوان «السودان: الديمقراطية والمجتمع المدنى وأوضاع حقوق الإنسان . وفى الندوة تحدث عدد من اقطاب المعارضة السودانية ومثلو حركات حقوق الإنسان . وفى انعقدت الندوة فى فترة تصدر فيها اسم السودان طوال أسابيع كتابات الصحف الألمانية ونشرات الأنباء . والسبب هو التطورات التى أثارها سعى عدد من الطلاب السودانيين وصلوا بالطائرة إلى مطار فرانكفورت للحصول على حق اللجوء فى ألمانيا . وقد ذكر الطلاب انهم عانوا من الملاحقة والتعذيب

الأقاليم بحيث يكون المركز معتمدا على الأقاليم . ولكن هذا المفهوم لن يتحقق إلا عبر نظام لا مركزي في إدارة البلاد . حددنا سلطات واسعة للأقاليم وللمركز سلطات السيادة .

وحدة السودان الجديد هي وحدة لا بد أن تكون طوعية . يجب أن تكون هذه الحروب آخر حروب الوطن . وستوقف هذه الحرب يوم يسقط نظام الجبهة الإسلامية .

برنامجنا هو برنامج لإيقاف الحرب وبناء السودان يقوم على مفاهيم جديدة تماما .

ولكن تكون هذه الوحدة حقيقية وليست أحلاماً وأوهاماً اتفقنا على أن برنامج التجمع سيطبق خلال فترة انتقالية مدتها ٤ سنوات . وكل مناطق وأقسام السودان عليها أن تقرر مصيرها إن أرادت أن تعيش تحت سقف واحد . ومن حق الجنوب أن يجري استفتاء لتقرير مصيره قبيل انتهاء الفترة الانتقالية . وقال أبو عيسى إن البعض يفسر هذا على أنه قبول للانفصال . ولكن في تقديرنا وتقدير الحركة الشعبية أن هذا هو الطريق الوحيد للوصول إلى السودان موحد . مواطنوه لهم حقوق متساوية ، أي طريق آخر ، هو طريق الحرب ، طريق فرض عرق على الأعراق الأخرى ، أو دين على الأديان الأخرى . نحن عرفنا السودان على أنه دولة متعددة الأعراق والأديان .

وفي ختام كلمته أكد أبو عيسى على أنه لا حوار ولا تصالح مع نظام الجبهة لأن هذا قبول ببقائه .

بونا ملوال ، السياسي الجنوبي ووزير الاعلام السوداني السابق ، والصحفي المعروف

الدرجة الثانية.

وجرى الاتفاق في أسمره على أن أساس علاقة الفرد بالدولة هي المواطنة ، وهي تعني حقوق وواجبات متساوية ، ولا تترك الحقوق لاجتهاد المجتهدين ، بل تتحدد بالمواثيق والعهد الدولية لحقوق الإنسان لإغلاق الباب أمام أي اجتهاد بخلاف ذلك .

الهدف الثاني هو إقامة السودان ديمقراطي ملتزم بحقوق الإنسان كما تنص عليها العهد الدولية والإقليمية ، وجعل ذلك جزءا من دستور السودان الجديد ، أي السودان ما بعد نظام « الجبهة القومية الإسلامية » ، ولا يجوز أن يصدر قانون يخالف تلك العهد والمواثيق . أسمره عززت القرار السابق بأن أقرت منع استغلال الدين في السياسة فحرمت تكوين أحزاب سياسية على أساس ديني ، وأكدت على مدنية وديمقراطية المجتمع السوداني .

وعالج اجتماع أسمره قضايا وحدة البلاد ومتطلبات هذه الوحدة . وقال فاروق أبو عيسى : « والوحدة هي الخيار المفضل لنا جميعا ، وهذا التعبير للدكتور قرتق هي الخيار الأول .. لكننا في نفس الوقت اتفقنا على أنه عبر كل تاريخنا منذ الاستقلال ارتكبت الدولة السودانية الديمقراطية منها والعسكرية انتهاكات وظلماً لا حد له ضد الأهل في الأطراف ، وخاصة في الجنوب . وكان هذا ناتجا عما ورثناه من شكل للدولة يشبه هرما مقلوبا ، السلطة والثروة تتركز في الوسط (وسط السودان في العاصمة) وأهل الأقاليم محرومون من السلطة ومن الثروة . في أسمره قلبنا الصورة . السلطة والثروة توزع على

وأن الرأي العام في اتفاق تام على أن نظام الجبهة القومية السودانية نظام شمولي عسكري ارهابي يستغل الدين لقمع شعبه وتحول السودان لبؤرة للتطرف والارهاب الذي يخلق حالة عدم استقرار في المنطقة لدى دول الجوار بما يهدد الأمن والسلام الدوليين . وقال إن شعب السودان عرف منذ أول يوم لانقلاب البشير (٣٠ يونيو ١٩٨٩) أن هذا النظام هو نظام حسن الترابي ، نظام الجبهة الإسلامية . ولم تنطل على الشعب لعبة الترابي الذي ضمن جعل العسكريين بقبضون عليه السياسيين الآخرين لخداع الرأي العام .

وقال أبو عيسى إن قادة القوى السياسية والنقابية والعسكرية لم يجدوا صعوبة في تشكيل جبهة لمعارضة النظام العسكري فور قيامه ، بخلاف الموقف في السابق حيث طال الزمن حتى تفاهمت القوى المعارضة .

وفي تشخيصه للمعارضة السودانية قال أن إحدى ميزات المعارضة الحالية تتحدد في قيامها منذ أول أيام النظام ، وسمتها الثانية تكمن في انضمام الحركة السياسية الجنوبية إليها بعد أشهر قليلة ، ممثلة في جيش التحرير بقيادة د . جون قرتق كمشارك حقيقي ومتساوي مع الحركة السياسية في الشمال . وحدد أبو عيسى سمة ثالثة في أن التجمع المعارض قد وضع ميثاقا لا يتحدث عن استلام السلطة (مثل ميثاق ثورة أكتوبر وانتفاضة أبريل ١٩٨٥) وهي مواثيق وضعت عشية انفجار الانتفاضة ، بل بعالج الأزمة السياسية منذ الاستقلال وحتى الآن بعد معقول من الاتفاق . وقال إن الهدف هو إخراج السودان من الدائرة الشريرة (انقلاب - ثورة - ديمقراطية - انقلاب - ...) لذلك بعالج الميثاق قضايا السياسة والاقتصاد والثقافة . وقد تطور الميثاق عبر نضال التجمع الوطني الديمقراطي . وخصص أبو عيسى مساهمته لعرض نتائج مؤتمر القضايا المصيرية في أسمره الذي انعقد في شهر يونيو من العام الجاري واعتبرها تعزيزاً لميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وتوضيحا له .

مؤتمر أسمره

قبل مؤتمر أسمره في ٥ يونيو من هذه السنة جاء إعلان نيروبي في أبريل من عام ١٩٩٣ حيث اجتمعت قيادة التجمع مع قيادة جيش التحرير برئاسة د . جون قرتق وتم الاتفاق على أن مسببات الأزمة في السودان هي استغلال الدين في السياسة إلى أن تحول السودان إلى بلد بها نوعان من المواطنين ، مواطنون من الدرجة الأولى ومواطنون من



حسن الترابي

الذي يصدر حالياً ، سودان ديموكراتيك جازيت ، في المجلثرا قال ان حق تقرير المصير ضروري ليس فقط بسبب سوء معاملة الجنوبيين . وبين أن وقف الحرب هو السبيل لوقف التردى في أوضاع السودان لكل مجموعة اقليمية . وقال نحن نطبق حق تقرير المصير لكل شعب السودان كأساس لحل النزاع . ولكن تقرير المصير لا يحل وحده كل المشاكل .

وشرح ملوال وجهة نظره قائلا : اذا اسأت معاملة اخيك وأراد هو أن يتفصل عنك أما أن تتركه أو تواصل اضطهاده . وهذه عملية لا فائدة منها وهي مكلفة حالياً لا يوجد ما يدعو الناس في الجنوب لتأييد البقاء مع الشمال في دولة واحدة ، لو انتهت المسألة للاتصال فان الشمال هو الذي سيتحمل المسؤولية .

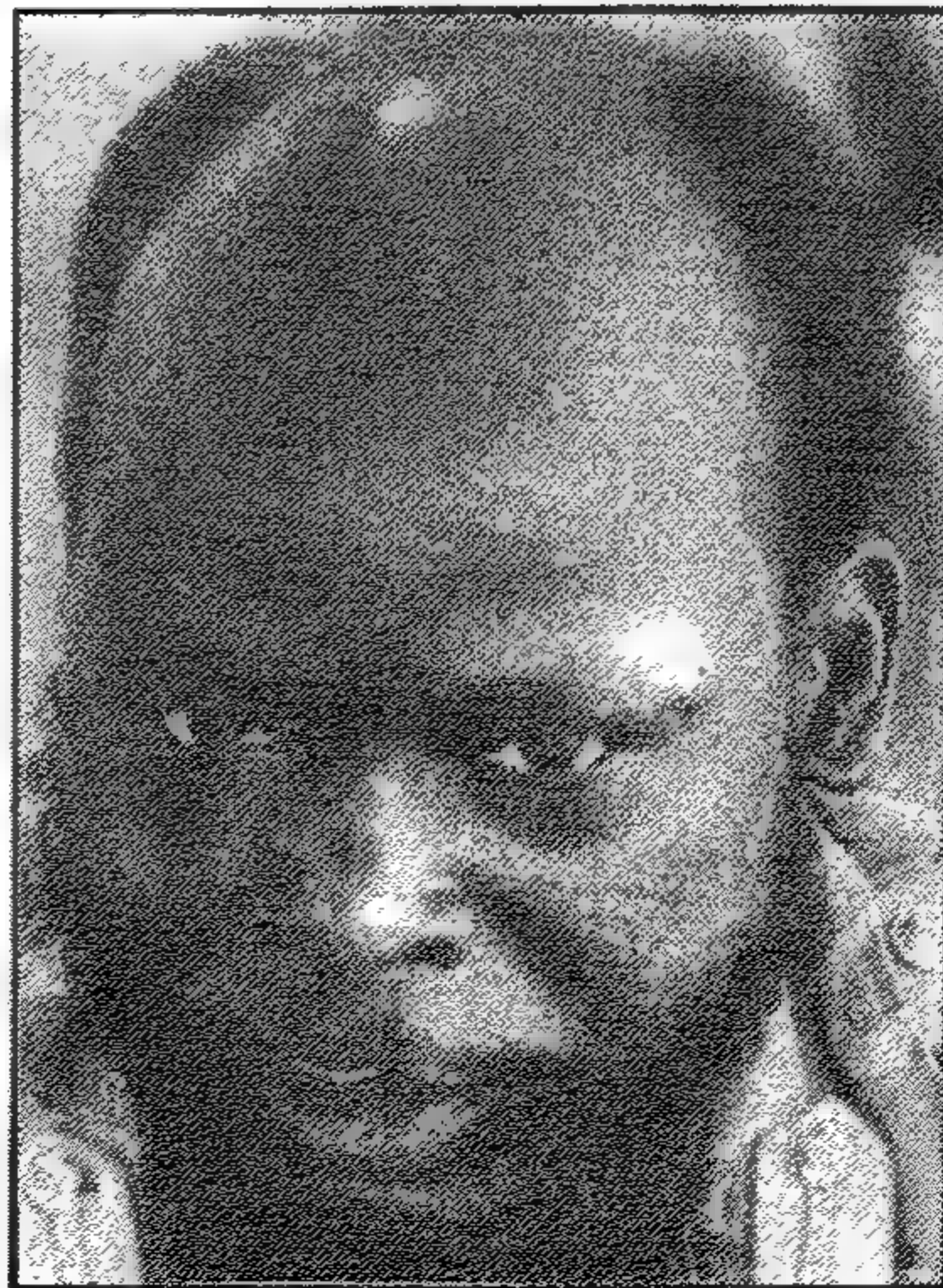
وقال إن المهم هو خلق جو للجنوبيين يقتنعهم بأن الناس متساون .. وإن امامهم فرصاً متساوية . وهذا العمل امامه فترة انتقالية مدتها ٤ سنوات . ولا أحد يعرف إلى أين يمكن أن يؤدي الانفصال . ولكن حتى الانفصال لا يجوز أن نخاف منه إذ يمكن أن تكون هناك علاقات جوار وتعاون .. ستكون الفترة الانتقالية تحت اشراف دولي . والمسألة في النهاية في رأي بونا ملوال ليست : هل رابة واحدة أم رابتان اثنتان ؟ بل هي : هل علاقة مساواة أم واحد يسيطر على الثاني ؟ . وقال : لكن شعب جنوب السودان سيستخدم حقه بمسؤولية . المهم ماذا سيكون قرار قيادة جنوب السودان ، قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان .

أسباب الدائرة الشريرة

استاذ العلوم السياسية الألماني والخبير المعروف في شئون السودان بروفيسور فيمتسلاف قدم لوحة تاريخية لتطور السودان الذي لم يشهد منذ الاستقلال سوى ١١ سنة سلام و ٣٠ سنة حرب وشهد ٣ حكومات ديمقراطية و ٣ أنظمة عسكرية انقلابية . عاش السودان ، الذي كان طليعة الديمقراطية في كل أفريقيا دورة متكررة بقلب فيها العسكريون الأنظمة الديمقراطية المنتخبة بعد فترة تتراوح بين ٣ و ٦ سنوات ويقسمون حكمهم العسكري مثل الحال في أمريكا اللاتينية . وقال أن النميري استفز الجنوب بسياسته البترولية وبإصداره لقوانين الشريعة والغائه للحكم الذاتي في الجنوب . واعتبر عدم إلغاء قوانين الشريعة ووقف الحرب بمثابة الخطأ الأكبر لحكومة الصادق المهدي التي جاءت إلى

الحكم بعد أن اسقط تحالف شعبي عريض حكم النميري وبعد فترة انتقالية دامت سنة واحدة . وتساءل بروفيسور فيمتسلاف : لماذا انسد الطريق امام الممارسات الديمقراطية في السودان رغم ان العمال واصحاب الاعمال وفئات واسعة أخرى طالبت وظلت تطالب بحكم ديمقراطي ؟ في محاولة لاجابة هذا السؤال قال أن مؤتمر اسمره أعلن لأول مرة موقفاً واضحاً من قضية الشمال والجنوب وأسس الدولة . وارجع الأزمة المزمنة لغياب شخصية قيادية مثل نيريري ونكروما بعد الاستقلال مما حرم السودان من فرصة أن تلتف شخصية الزعيم الوطني قوى المجتمع واجزاء حولها . كما عزى ما اسماه فشل قواعد اللعبة الديمقراطية إلى وجود حزبين طائفيين (الأنصار والختمية) يمثل انتصارهما ثلثي إلى ثلاثة أرباع مجموع الاصوات مما يجعل نتائج الانتخابات محددة سلفاً . وتحدث عن دور المثقفين الذين وصلوا إلى البرلمان من خلال دوائر الحزبيين ، وعن دور الإخوان المسلمين (حالياً : الجبهة القومية الاسلامية) ودور كل من الحزب الشيوعي والعسكريين ليصل إلى استنتاج مفاده ان النموذج السوداني قد سد طريقه بنفسه ، مشيراً إلى أن الصادق المهدي قبل سقوط حكومته قال انه يريد ان يجمع الكل في قارب واحد ، وفسر هذا بأنه دليل على فشله لان الديمقراطية تحتاج إلى معارضة ، وخلص فيمتسلاف إلى أن فكرة الديمقراطية لم تفشل كما يقول البشير ، الذي فشل هو تطبيق معين . وقال إن طريق الديمقراطية طويل وانه قبل الديمقراطية لابد من

جون قرنق



الاتفاق على قواعد اللعبة وذلك في اطار عملية التشكيل الدستوري للدولة . وعنى هذا تحديد ما هو المطلوب . سودان كدولة دينية أم علمانية ، اتحادية أم غير ذلك .. وذكر بأن قوى متنافرة تماماً من الحزب المسيحي الديمقراطي إلى الاشتراكيين والشيوعيين استطاعت في شيلبي أن تتفق على صيغة الحكم الديمقراطي لما بعد ديكتاتورية بينوشيت ولا زالت الصيغة قائمة .

وقال د. خالد المبارك ، الكاتب والاستاذ الجامعي والمؤلف المسرحي أنه سيتحدث مدافعا عن الديمقراطية السودانية . وعارض رأى فيمتسلاف في انها كانت ديمقراطية الحزبين الكبيرين مذكرا بدور الحركة السياسية ككل بما في ذلك اليسار المعارض والصحافة المستقلة والنقابات . كما قال إن الحزبين الكبيرين ليسا مجرد حزبين طائفيين متبها لوجود القوى الحديثة في الحزبين وتأثيرها عليهما . واعتبر ان تدمير أحزاب الوسط التي تمثل تحالفات فضفاضة سترك السودان فرصة لتنظيمات أقصى اليمين وأقصى اليسار .

وقارن بين تاريخ رسوخ تقاليد ديمقراطية الذي دام قروناً في بلد مثل بريطانيا والسنوات القليلة التي أتبع فيها للسودان ممارسة الديمقراطية وتحدث عن أن السودان مهياً لترسيخ الديمقراطية لأنه لم يعرف الدولة المركزية القاهرة . وذكر بأن الديمقراطيات السودانية وفرت الانتخابات النزيهة والقضاء المستقل وحرية تنظيم الاحزاب والنقابات واستقلال الجامعة وحرية الصحافة .

واعتبر د. المبارك ان نظام الجبهة القومية الاسلامية في السودان تتوفر فيه سمات وأساليب نظام نازي يخفي ديكتاتوريته خلف شعارات دينية وذلك لتحطيمه المجتمع المدني إلى «تجبيش الشعب» وإلى إعادة صياغة الشعب ، وهي سمات مشتركة للاتظمة الفاشية .

علق بونا ملوال على مداخلتي فيمتسلاف والمبارك منبها إلى أن حسابات الموازين الانتخابية المذكورة تنطبق على الشمال وحده ولا تراعى وضع الجنوب . وقال ان أحد العوامل التي تضعف الديمقراطية في السودان هو عزل الجنوب .

وكان د. حامد فضل الله احد منظمي الندوة ونشطاء حقوق الإنسان قد رد افتتاح الندوة عن على الزعم بأن الديمقراطية قد فشلت في السودان أو في البلدان النامية . وقال أن ٣٠ سنة من الحكم الديكتاتوري و ٩ سنوات فقط من الحكم الديمقراطي تبين أن مسئولية الخراب الذي لحق بالسودان تقع على الديكتاتوريات .

الدكتور بيتر كوك ، استاذ القانون

والمستشار القانوني للجنة الشعبية لتحرير السودان ، والباحث بمعهد الاستشراق في هامبورج تحدث عن الشريعة وموقف الجنوب . وقال إنه لا يجوز اتهام جنوب السودان بمعاداة الإسلام الا اذا اعتبرنا ممارسات النيميري وحكم البشير والترايبى هي الإسلام . لان محاولات النيميري والترايبى لـ «أسلمة» الدولة وكافة مجالات المجتمع أدت وتؤدي - كما هو واضح في السودان - إلى تدمير الدولة والمجتمع . وذكر أن ممارسات النظام الحاكم في السودان قد وقعت البلاد في صراعات قومية وهي تعمق من الاضطهاد ومن الطابع الفاشي للنظام ، وتؤدي إلى خرق حقوق الإنسان الأساسية . ومن واقع الحياة في جنوب السودان يتبين أن هذه الممارسات تعنى اضهادا اضافيا لغير المسلمين والنساء .

وشخص د. بيتر كوك جوهر النزاع في السودان في الصراع بين النظام الحاكم الذي يسعى لفرض ايدولوجية واحدة على دولة متعددة القوميات من جهة والمقاومة التي يجدها هذا المخطط من جهة أخرى ، انتهى العالم والسياسي الجنوبي إلى أن ظلم العهد الاستعماري استمر قائما في السودان ومن هنا فإن المشكلة الرئيسية ليست هي الوحدة بل العدالة . وعبر عن اقتناعه بأن إزالة الظلم الاقتصادي والثقافي في السودان سيخفف من حدة الطرح الراهن حول التقسيم .

التضامن العالمي

كان مؤثرا

وتحدث عبد السلام حسن ، الأمين العام لمنظمة حقوق الإنسان السودانية عن الطابع الديكتاتوري للنظام والذي تزيده قوانين القمع حدة . ونبه لثاورة النظام بإعلانه عن الإفراج عن معتقلين إذ لو افترضنا توفر الجدية فالنظام لا يقصد الجنوب . وتعرض لمواد القوانين القمعية التي تطلق بد النظام في اعتقال أو إعادة اعتقال أي مواطن . وقال إن الإفراج عن معتقلين لا يعنى انتهاء المشكلة إذ لا بد من محاكمة ومعاقبة الذين قاموا بالتعذيب . وذكر أن موقف النظام من المظاهرات الأخيرة والتي تم قمعها بوحشية يبين أن الحكومة غير جادة في احترام حق الإنسان في التعبير . وتحدث عن تهديد الحكم في السودان بتوقيع أقصى العقوبات على المتظاهرين ، وحذر من الخطر الذي يتعرض له المقبرض عليهم لان النظام بوسعه تطبيق القوانين الاسلامية على معارضيه وتكفيرهم . وقال إن فلسفة الحكم قائمة على الرأي الواحد تجعل هذا ممكنا . ونبه في ختام كلمته إلى أن

الحملة العالمية لحقوق الإنسان كانت مقيدة والتضامن كان له اثره وقدرته أن يؤدي إلى تحسن نسبي .

السيدة جاني ليمان بأموها من الفرع الألماني لمنظمة العفو الدولية شرحت ملابس لجوء ثم ترحيل الطلاب السودانيين ، وعبرت في مداخلتها عن معارضة جمعيات حقوق الإنسان وهيئات واسعة أخرى لممارسات الحكومة الألمانية إزاء قضية اللجوء السياسي . وبينت هشاشة منطق وزير الداخلية الذي سلم اللاجئين للنظام السوداني . وتتابع منظمة العفو الدولية تطور أوضاع حقوق الإنسان في السودان ومن الثابت لديها وقسح حالات تعذيب ومختلف اشكال الخرق القظ لحقوق الإنسان في السودان .

سؤال عن

مستقبل السودان

هل ما تقدم عن مؤتمر اسمره تفاؤل مبالغ فيه ؟ ما هي الامكانيات الواقعية لاية حكومة سودانية ديمقراطية لتقود التطور في اتجاه السلام والديمقراطية والوحدة رغم الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي لن تنتهي بمجرد سقوط الحكم الديكتاتوري ؟ وهل سبغت السودان الديمقراطي من مصيدة صندوق النقد الدولي ومصيدة البثرو دولار وتأثيراتها على الأوضاع الداخلية ؟

فاروق أبو عيسى السياسي الشمالي ووزير الدولة والخارجية السابق وبونا ملوال السياسي الجنوبي ووزير الاعلام السابق متفائلان . أبو عيسى صرح « لليسار » بأن تصورنا عن الوحدة والسلام والديمقراطية ليس نظريا ، إذ هو مبني على معرفتنا بالسودان . والذي دفعه المجتمع الدولي من ثمن فادح لقبول التفتت في البلقان سيتحول دون إعادة التجربة في افريقيا . هناك مأساة رواندا وبوروندي ولا زال العالم متهككا بها . التفتت أسبابه داخلية أساسا وليس السودان مهدد بالتفتت نتيجة تآمر خارجي . هناك قوى اجتماعية سودانية غير مستعدة لاستيعاب المستجدات بما يعنى الاستعداد للتخلي عن مساحات من السلطة والثروة في سبيل عملية تشكل الأمة . في اسمره تغلبنا ولو نظريا على هذه العقبة بأن اعترفنا بوضوح بأن السودان بلد متعدد وأن تأسيس الدولة ينبغي أن يقوم على حق المواطنة المتساوية . بهذا نكون قد وضعنا اللبنة لبناء وحدة . ولا بدبل عن خيارين : إما وحدة اختيارية طوعية في دولة ديمقراطية يسودها القانون أو التفتت . الممارسة في الفترة الانتقالية بعد اسقاط النظام الإرهابي القائم هي التي ستحدد ان كان السودان سيقوم على أساس

جديد أم لا . هناك عنصر ايجابي آخر وهو أن الحركة السياسية في الجنوب على رأسها جون قرتق وبعض من حوله بتاريخه وميثاقه وتوجهه هذا ضمان للوحدة مثلما كان دور نيميري ونكروماداعما للوحدة .

بونا ملوال اجاب سؤالا بأنه متفائل رغم أن الجنوبي لا يملك أسبابا كثيرة للتفاؤل ، وقال . لا مستقبل للنظمة الشمولية فهي لا تستطيع أن تحافظ على أي شيء الا بالقوة . والحكم بالقوة يتطلب موارد خرافية . والموارد يجب أن توظف للتنمية وليس للحفاظ على الأنظمة البروليسية . وذكر أن الإخوان المسلمين قد افلسوا فكريا وهذا ما يشبهه لجونهم للحكم بالقوة كما افلسوا ماديا . وتحدث ملوال عن موقف الغرب قائلا انه يقول لا بد من الديمقراطية ثم يجد أسبابا لاستثناء بلدان معينة . والغرب مسئول عن كثير من التناقضات التي تعيش فيها . وهو لا يريد أن يدعم الديمقراطية في المنطقة . ويرى بونا ملوال على الرغم من كل شيء فإن تاريخ المنطقة كلها يسير في اتجاه الديمقراطية ، الديكتاتوريات هي التي تهدد وحدة الأمم وليس الصراع السياسي الديمقراطي جبهة الانتفاذ في الجزائر ترفض الاعتراف بشقافة القبائل في الجزائر وترفض التعددية ولا تعترف الا بالعروبة . خطورة ما حدث في جنوب السودان هو ان الإخوان المسلمين لم يدخلوا فقط القهر الديني بل ادخلوا ايضا الصراع العرقي . وبالسودان أكثر من ٧٠ مجموعة اثنية وهذا في حد ذاته سبب للانقسام لانها متداخلة فيما بينها . ولكن الشمال والجنوب منفصلان اثنيا وجغرافيا وهنا امكانيات الانفصال واردة ، ولكننا نريد وحدة السودان . نريد بنائها على أسس متينة أقوى مما كانت .

الاستاذة د. كارين كولر رئيسة مشروع دار المشورة الذي يقدم المشورة والرعاية لمواطني البلدان العربية في برلين في الشئون القانونية والاجتماعية والتي أشرفت على تنظيم وإدارة الندوة مع العاملين بالدار بالاشتراك مع أ. محمد توده مقرر منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية بالمانيا ، دعت الحاضرين للتوجه إلى وزير الخارجية الألماني بالاحتجاج على ترحيل اللاجئين . كما دعت لتوجيه رسائل لاحتجاج للحكومة السودانية بسبب القمع الدموي للمظاهرات الطلابية السلمية .

بعد الندوة بقيت أسئلة وتساؤلات ليست قليلة . ولكن كثيراً من مساهمات الندوة القت اضاءا جديدة على المشاكل وبينت مساهمات السياسة السودانية أن التسجيع الوطن الديمقراطي قد قطع خطوة هائلة على طريق اكتشاف الواقع والاعتراف به من أجل تغييره لصالح الشعب ، وبواسطة الشعب .

عندما يصبح لساننا قصيرا !

يجد له مكانا في الصحافة الإسرائيلية أو الفلسطينية".

أما ناديا النجاب فقالت: "أنتم تتحدثون عن سلام وقد تحقق فعلا سلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن لكن، على الرغم من توقيع اتفاق سلام أولى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن السلام غير ملموس في الواقع. لقد كان من المفروض أن يحضر إلى هذا اللقاء ١٧ صحفيا فلسطينيا، بنفس مقدار عدد الصحفيين الإسرائيليين، لكن إسرائيل لم تسمح لعشرة صحفيين بالحضور. وكذلك واجهنا صعوبات في مصر لأننا لا نملك جواز سفر".

ومن هنا دخل الحوار إلى بيت النار. وقد بدأه الصحفي زهير بهلول، من التلفزيون الإسرائيلي (من عرب ١٩٤٨)، الذي تحدث عن شخصية الإنسان العربي في الصحافة العبرية الإسرائيلية وقال: الصحافة الإسرائيلية معروفة بديمقراطيتها وبانفتاحها الشديد ولكن بالأساس بالنسبة لليهود فالعربي مازال يظهر فيها على العموم بشكل سلبي، باستثناء عدد من الكتاب المعروفين بمواقفهم الإنسانية واليسارية الذين يكتبون بموضوعية.

لقد أثارت كلماته ثورة في القاعة ولم يحتملها الكثير من الصحفيين الإسرائيليين الذين اعتبروها تحريضا وتحريفا. أما الصحفي الفلسطيني خالد أبو عسكر (القدس المحتلة)، فقال: لنعترف بالحقيقة، فلا توجد صحافة موضوعية لا في إسرائيل ولا في فلسطين. وأقول لكم بصراحة: الصحافة الفلسطينية تغيرت كثيرا

تنظيم مجلى

رسالة تحيفا

رسالتنا الإنسانية.

العربي في الصحافة العبرية

استهل اللقاء بكلمتين، واحدة من المسئول الإسرائيلي وهو مدير مركز السلام، عوفى برونشتاين، والثانية من مديرة المركز الفلسطيني ناديا عركات نجاب.

برونشتاين قال إن ما يدفعه إلى تنظيم هذا اللقاء هو الواقع الأليم في الصحافة العبرية والعربية التي يجمع بينها قاسم مشترك هو: إبراز الحدث المثير، والمأساوي في العلاقات بين الشعبين وتجاهل أحداث اللقاءات اليهودية - العربية الإنسانية "فقط في الأسبوع الماضي - قال - جرى لقاء رائع بين رجال دين يهود من الولايات المتحدة وبين رجال دين مسلمين في غزة مثل هذا الخبر لم

في الفترة ما بين الثامن والعاشر من سبتمبر / أيلول الماضي عقد في القاهرة لقاء فريد من نوعه ما بين مجموعة من ٣٠ صحفيا إسرائيليا وفلسطينيا بهدف الحوار حول دور الإعلاميين ووسائل الإعلام العربية والإسرائيلية في ظل المسيرة السلمية والأجواء المميزة لها.

نظم اللقاء كل من "المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط"، وهو مركز إسرائيلي مقرب من قوى اليسار في حزب العمل، و"مركز المعلومات الفلسطينية للسلام"، وهو إطار فلسطيني مستقل يعمل في شئون الإحصاء والإعلام ومركزه في القدس وقد عقد اللقاء برعاية وتمويل منظمة الاتحاد الأوروبي وحضره مندوب عن الأمم المتحدة وشارك فيه عدد من الصحفيين العرب (من مصر والأردن والجزائر وتونس والمغرب) بشكل رمزي.

موضوع اللقاء هو أحد مواضيع الاختلاف الكبرى بين جبهة الصحفيين العرب عموما. فهناك من لا يرى فيما يجري عملية سلام، وهناك من لا يؤمن بأي حوار مع الإسرائيليين ولذلك لن نتطرق إلى هذا الجانب من اللقاء لكن هناك جانب آخر، رأينا فيه مسألة أساسية للإعلاميين العرب، تتعلق بالنقاش الحاد الذي دار بين الصحفيين حول حرية الصحافة ورسالتها الإنسانية ودورها في الحياة البشرية إن في عصر السلام أو في حالات الحرب. وقد وجدنا أنفسنا نحن الإعلاميين العرب، قصيري اللسان في هذا الحوار.. لأن إعلاننا العربي، رغم ما فيه من مقدرات إبداعية وأقلام وفكر مستنيرين بخجلنا في كل ما يتعلق بالعربات.. ولدينا الكثير من التصورات في أداء

كنا نذكر إسرائيل فقط على أنها "كيان صهيوني" و"دولة مزعومة" اليوم تغير الوضع ، لكننا لم نصل إلى المستوى الموضوعي ، وعلمنا أن نسأل : لماذا؟ الجواب هو: الواقع المأساوي الذي نعيشه فنحن في ظل الاحتلال ونناضل من أجل الاستقلال ، وبسبب هذا النضال نتعرض للمنع والكبت والأغلال.

وزاد على هذا بقية الصحفيين الفلسطينيين ، فاتهموا الصحافة الإسرائيلية بالتحيز مطلق إلى جانب الحكومة واليمين المعارض في كل ما يتعلق بالفلسطينيين والعرب.

اليهودى فى الصحافة العربية

وتكلم الصحفيون الإسرائيليون عن شخصية اليهودى فى الصحافة العربية ، فلم يختلفوا فى اتهاماتهم عن أتباعهم الفلسطينيين فذكروا أن الصحافة الفلسطينية والعربية عموما تخلو من نشر أى خبر إيجابى عن إسرائيل أو اليهود ، تتجاهل الشخصيات اليهودية فى الإبداع وفى العلم وفى السياسة ، لا تنشر مقالات صحفية من الصحافة العبرية أو من صحفيين يهود ، إلا إذا كان المكتوب

بخدم المصلحة العربية ويظهر سلبيات إسرائيل مع العلم أن الصحافة الإسرائيلية تهتم بإبراز ، أيضا الأخبار الإيجابية عن العالم العربى والمبدعين العرب.

وشكا الصحفيون الإسرائيليون من أن الصحافة العربية قلما تجرى مقابلات صحفية مع القادة الإسرائيليين ، فيما يتراكم الصحفيون الإسرائيليون لمقابلة القادة العرب وحتى المواطنين العاديين فى العالم العربى.

وفى هذا الإطار ساهم الصحفى المصرى حسين سراج ، محرر الشئون الإسرائيلية فى مجلة "أكتوبر" ، فى عرض التطور الذى طرأ على تصوير الإنسان اليهودى فى الصحافة العربية ، أشار أولا إلى أن الإنسان اليهودى الذى يعيش فى العالم العربى أخذ مكانته فى الصحافة العربية ، مثل بقية المواطنين وقدم نموذجا على ذلك فى إبراز عدد من الشخصيات والمبدعين اليهود مثل الموسيقار داود حسنى والكتاب مراد فرج وحامى ناحوم ويعقوب شنوع وطوبى مزراحى وغيرهم وقال : بالنسبة لشخصية الإسرائيلى فى الصحافة العربية ، تغيرت الصورة كثيرا منذ مجيئ السادات إلى إسرائيل سنة ١٩٧٧ وأصبحت تنشر مواداً إعلامية موضوعية عن إسرائيل والإسرائيليين فى مصر وفى دول عربية أخرى .. لكن مازال هناك ما يجب أن

يتغير للإيجاب فى هذا الموضوع . مع أن هناك تصرفات إسرائيلية تصوق ذلك ، مثل ماكشف مؤخرا فى إسرائيل عن قتل الأسرى المصريين وهم أحياء سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٧٣ .. هنا تدخل أحد الصحفيين الإسرائيليين وسأله: لماذا تتجاهلون أن الصحافة الإسرائيلية هى التى كشفت عن الموضوع لأول مرة؟ فالصحافة الإسرائيلية حرة وديمقراطية ولا تخشى الحقيقة حتى لو كانت مؤذية لإسرائيل ومضرة فى مصلحتها .. وبشكل طبيعى ، انتقل الحوار إلى موضوع الصحافة الحرة.

الصحافة الحرة

عند الحديث عن الصحافة الديمقراطية والحرية ، أصابتنا - أقصد الصحفيين العرب أجمعين - حالات اللعنة وقصر اللسان فانها حقيقة ، مؤلمة ومخجلة ومخزبة لكنها حقيقة ، أن الحرية والديمقراطية لم تعد بعد إلى صحافتنا فى أمة دولة عربية.

نحن عندنا بالأساس "صحافة موجهة" أو "صحافة حكومية" أو "صحافة حزبية" أو "صحافة تجارية تابعة" .. الخ صحيح أنه لا توجد فى العالم صحافة حرة مائة بالمائة ، إلا فيما ندر . ولكن الصحافة العربية تعتبر فى قاع لائحة الصحافة العالمية الحرة .. إن لم تكن فوقها رقابة حكومية أو عسكرية مباشرة ، فإن فى داخلها رقابة ذاتية تضيق مساحة الديمقراطية والحرية حسب المصلحة . هناك صحف موالية تماما للحكومة أو للرئيس أو للملك ، فلا نجد فيها أى انتقاد أو تحقيق ضد فساد أو ضد أخطاء أخرى.

هناك صحف تتجرأ على انتقاد الحكومة لكنها لا تتجرأ على توجيه أى انتقاد أو ملاحظة إلى الملك أو رئيس الجمهورية.

هناك صحف عربية تصدر فى أوروبا ، لأنها أرادت الابتعاد عن المراقبة ، فرقت على الساحة الأوروبية فى برائن الإغراءات المالية وأصبحت موالية وهى فى المهجر . هذه صحيفة للعراق أصبحت للسعودية وهذه صحيفة خاضعة للأمير الفلانى وبلا حظ أن دول الخليج ، والسعودية بالذات ، سيطرت على غالبية وسائل الإعلام العربية التى تصدر فى أوروبا الغربية وتنعكس هذه السيطرة ليس فقط فى الملكية الرسمية ، بل أيضا فى نوعية الأخبار وفى مضمون المقالات وغيباب أى نقد لدول الخليج وسلطانها .. وفى بعض الحالات يغيب أى نقد للغرب أو للإدارة الأمريكية . هناك صحف حزبية تأخذ حقها فى توجيه





النقد للحكومات لكنها، عموماً، تبتعد عن النقد الذاتي أو عن نشر مقالات معارضة لخطها السياسي أو الفكري، وتشتهر بهذا الانغلاق صحف الأحزاب اليمنية. لكن هناك عدة صحف حزبية وطنية وسارية، مازالت تغلق الباب أمام الفكر النقدي لطريقها.

بالطبع، فإن هذه الصورة العامة القاتمة هي ليست الصورة الكاملة. ولم يغفل الحاضرون حقيقة وجود إشراقات من النور في بعض الصحف اللبنانية والجزائرية والمصرية والفلسطينية وغيرها. وقد ذكرت أسماء بعض هذه الصحف (لن نذكرها هنا كي لا نظلم أخواتها اللاتي لم يذكرن في اللقاء) لكن كل إنسان نزيه يعترف بشجاعة وصدق بالحقيقة إن غالبية الصحف ملتزمة بمبدأ (تضييق مساحة الحرية والديمقراطية).

وأما وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، فتلك محرومة من النفس الديمقراطية و ٩٩٪ منها موجهة أو تابعة لجهة محددة وبضيق صدرها عن استيعاب الرأي الآخر.

.. ونحن لا نعترف

لقد سبق وقلنا أنها صورة قاتمة. لكن الأسوأ منها كان محاولة بعض الصحفيين العرب منا. بمن فيهم الفلسطينيون، الدفاع عن هذا الواقع أو تبريره أو عمل موازنة بينه وبين الصحافة الإسرائيلية.. كأن يقول: "صحافتنا العربية مليئة بالمساوي والصحافة الإسرائيلية أيضاً مليئة بالمساوي..". وكنت أتمنى لو أن الحوار، في هذا الموضوع، اقتصر على الإعلاميين العرب دونما حاجة للمقارنة مع الصحافة الإسرائيلية لكن هذا ما حدث في الواقع. ولا حاجة بنا إلى الهرب والمقارنة تفرض نفسها، حتى في لغة الحوار.

ففي حين انبرى عدد كبير منا للتفسير والتبرير، وجدنا معظم الصحفيين الإسرائيليين، في نهاية اللقاء، يبدأون الكلام بنقد ذاتي حول تصوراتهم وحول نشر الحقيقة عن شخصية العربي.. ومن بعد ذلك ينتقدون الصحافة العربية على شكل عرضها لشخصية الإنسان الإسرائيلي.

أحدهم، جددون ليفي، يكتب زاوية أسبوعية في "هآرتس" بخصصها لنشر قصص إنسانية عن المواطن الفلسطيني في ظل الاحتلال ومعاناته جراء أساليب القمع، قال: "في كثير من الأحيان أخجل من نفسي كصحفي يهودي وأنا أقرأ الصحافة العبرية. لأنني أكون شاهداً على الحقيقة وكيف يتم تشويهها". وتساءل: "لكن لماذا نظل ننذب مشكلتنا أننا ننساق وراء

السياسيين، كل يغطي على قاداته. فتعالوا نحن جمهور الصحفيين، نسبق السياسيين في الخطوة الحتمية للتقارب والتفاهم والتعاضد. تعالوا نقرر نحن، كل في صحيفته ولقرائه، نقدم الحقيقة نبحث عن الجانب المشرق في حياة بعضنا البعض نهجم الجوانب السلبية كل لدى شعبه، وننتقل إلى الأمام، إلى المستقبل".

صحفي آخر، دانيال بن سيمون، من "معرب" قال: "في عالمنا لاتسود العدالة. إنني أتساءل، لماذا يهتم العالم الغربي بنا، نحن اليهود، أكثر من العرب عندما قتل الجندي الإسرائيلي نجشون فاكسمان، نشرت قصته وأخباره وصوره في صدر الصفحات الأولى لأبرز الصحف العالمية. لقد اختطفته خلية إرهابية من حماس واحتجزته في بيت شمالي الضفة فطوقته القوات الإسرائيلية واقتحمت البيت الذي أخفى فيه وقتلت كل من كان معه وتبين أن رصاصات إسرائيلية اخترقت جسده ومع ذلك حظي بالاهتمام العالمي "نيويورك تايمز" نشرت عنه صفحة كاملة ونشرت صورته في الصفحة الأولى. الرئيس كلينتون بنفسه تكلم عنه وعن شجاعته وصفاته المميزة، كأنه يعرفه وأنا أتساءل: لقد قتل خلال الانتفاضة أكثر من ألف فلسطيني، قسم كبير منهم أطفال

يرثون.. لماذا لم يهتم بهم العالم؟! وروح شبيهة تكلم آخرون (بينما عارضهم بقية زملائهم وقاطعوهم: إنكم تبالغون)

خلاصة الكلام

لقد اختتم اللقاء، بعد ثلاثة أيام من الحوار، باتفاق جنتلمانى مضمونه التعهد، كل من طرفه، في زيادة الاهتمام بالآخر ونشر الحقيقة فقط وإظهار الوجه المشرق وليس المظلم فحسب للطرف الآخر. وكانت الفقرة الأخيرة من اللقاء عبارة عن احتفال فخم على متن قارب ملوكن سبح بهم في النيل، فيما تناولوا معاً طعام العشاء واستمعوا للغناء ورقصوا حتى الانتشاء وتفرقوا بالقبلات وبالوعد القاطع بتكرار اللقاء.

وبهذا تدفقت المشاعر الإنسانية لتكسر الحواجز السياسية والحروب التاريخية والعداء والأحقاد والكراهية ولا تدرى إذا كانت تلك حالة عابرة إلى صفحة جديدة في العلاقات بين المجموعتين. لكن لا أقل أهمية من هذا هو الجرح الذي حركه هذا اللقاء في جسد الإعلام العربي. فهل من أمل في أن يعالج هذا الجرح وتشفى منه وترفع رؤوسنا أمام أولادنا والأجيال القادمة؟! ..

مخططات التوسع الإسرائيلية في القدس مع بدء الاحتفالات اليهودية بالقدس (٣٠٠٠)

حنا عميره

رسالة القدس

ابتدأت قبل أيام ما يسمى بالاحتفالات على مرور ثلاثة آلاف عام على الوجود اليهودي في القدس، وسط مقاطعة دولية واسعة. وقد تجلّى ذلك بامتناع معظم سفراء الدول الأجنبية عن حضور حفل الافتتاح وبيانات الإدانة والاستنكار التي صدرت عن العديد من الدول والهيئات والمنظمات من فيهم العديد من الدول العربية.

لقد أدت هذه المقاطعة وحملة الاحتجاج بالعديد من الكتاب والصحفيين الإسرائيليين للقول بأن احتفالات «القدس ٣٠٠٠» قد فشلت تماما ولم تنجح في أخذ أي قرار أو اعتراف من المجتمع الدولي بأن هذه المدينة هي العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية كما أعلن رابين في حفل الافتتاح الذي جرى فيما يسمى بمدينة

داود وهي منطقة أثرية قديمة مجاورة لقرية سلوان.

وأما المضمون الاستيطاني التوسعي لهذه الاحتفالات فقد ظهر بالمزيد من الإجراءات الاحتلالية لتأكيد سياسة الضم، والتحضير للمزيد من الاعتداءات على الأراضي والبيوت العربية ولاسيما في سلوان بالتحديد.

وفي هذا المجال فقد كشف النقاب عن مخطط لتوسيع الاستيطان والاستيلاء على البيوت العربية في سلوان بشمل حوالي ٤٠ منزلا عربيا في هذه القرية وقد صرح رئيس الجمعية الاستيطانية المتطرفة المسماة «العاد» دافيد باري بأن هناك عملية مكثفة تجري للاستيلاء بصورة هادئة على بيوت في سلوان وستصل هذه العملية ذروتها في إسكان علني للمستوطنين في هذه البيوت، وأوضح أيضا بأن بعض هذه البيوت يقع في الحى المالى بمحاذاة سور المسجد الأقصى الجنوبي، وبعضها الآخر فيما يسمى بحارة اليمن وسط أحياء البلدة المكتظة بالمواطنين العرب.

ومن المعروف بأن مخطط الاستيلاء على البيوت العربية في سلوان قد ابتدأ منذ عام ١٩٩١ عندما استولى المستوطنون على خمسة بيوت عربية في ذلك الوقت، ومشروع التوسع الاستيطاني في سلوان لا يقتصر على الاستيلاء على البيوت العربية فقط، وإنما على الأراضي أيضا حيث جرى الاستيلاء على مساحة من الأرض تقدر مساحتها بـ ٤ دونمات بالقرب من باب المغاربة، أي في مسدخت بلدة سلوان الشمالي من أجل بناء فندق إسرائيلي فخم عليها.

كما تقوم شركة تطوير شرقي القدس وهي شركة إسرائيلية بتنفيذ ما يسمى بمشروع «الحديقة الأثرية» التي ستحيط بثلاثي سور القدس وتبدأ من باب المغاربة باتجاه الجنوب وتمر بوادي حلوة حتى تصل إلى الجسمانية ومتحف روكفلر.

وإذا ما أضيف لذلك ما كان قد أعلن في وقت سابق من مشاريع ومخططات استيطانية في المدينة المقدسة، يصبح جليا أن ما يسمى باحتفالات الألفية الثالثة اليهودية قد نظمت من أجل تكريس الواقع الاحتلالي على المدينة المقدسة.

إطلاق سراح المعتقلين

مرتبط بتسليم مطلوبين من

منطقة الحكم الذاتي

صعدت إسرائيل من ضغوطها على الجانب الفلسطيني وأعلن العديد من الوزراء الإسرائيليين بأن إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين من السجون الإسرائيلية هو أمر مرتبط بتجاوب السلطة الفلسطينية مع الطلبات الإسرائيلية، لا سيما ما يتعلق



احتجاجات
فلسطينية
ضد اعتداء
مستوطنين
الخليل على
مدرسة
للبنات

بتسليم إسرائيل من تسميهم «مطلوبين» بتواجدون في منطقة الحكم الذاتي».

وصرح شمعون بيريز بعد جلسة تشاورية لعدد من الوزراء الإسرائيليين بأن حكومته مصممة على تسليم المطلوبين الفلسطينيين بعد انتهاء مدة محكوميتهم في سجون السلطة الفلسطينية.

كما صرح وزير العدل الإسرائيلي دافيد ليهائي، الذي شارك في جلسة المشاورات بأن الحكومة الإسرائيلية لن تستعجل إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين إلى حين حل الإشكالات بما في ذلك تسليم المطلوبين. وأكد بأن هذه مسألة سياسية أكثر منها مسألة قضائية.

كما أكد وزير الشرطة الإسرائيلي موشيه شاحال بأن هناك ارتباطاً مباشراً ما بين إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين وتسليم المطلوبين. وأشار وزير الإسكان الإسرائيلي يتيامين بن اليعازر إلى أن السلطة الفلسطينية تنتهك الاتفاقات معها بعدم تسليمها للمطلوبين وحث وعنان كوهين رئيس الاتصال الحكومي في الكنيست الحكومة بعدم إطلاق سراح أي معتقل فلسطيني وعدم تحويل أية صلاحية جديدة في المناطق إلى منظمة التحرير حتى تستيقظ السلطة الفلسطينية وتنفذ ما عليها من الصفة.

وبما يذكر أن إسرائيل قد أعلنت بأنها طلبت تسليمها ١٣ مطلوباً فلسطينياً بتواجدون في منطقة الحكم الذاتي، فيما أعلنت السلطة الفلسطينية بأنها تسلمت قائمة بـ ٧ مطلوبين فقط.

وفي محاولة لتجنب تسليم مطلوبين فلسطينيين إلى إسرائيل تقوم السلطة الفلسطينية بإجراء محاكمات سريعة لهم وتصدر بحقهم أحكاماً طويلة.

خطوط حمراء كهربائية

في مفاوضات طابا

اصطدمت مفاوضات طابا لتسليم صلاحيات الكهرباء إلى الجانب الفلسطيني بطلبات واشتراطات إسرائيلية قدمت على شكل خطوط حمراء لا يمكن التنازل عنها. وصرح وزير الطاقة الإسرائيلي الذي شارك في هذه المفاوضات بأن خطوط إسرائيل الحمراء تشمل في إبقاء السيطرة الإسرائيلية على خطوط الضغط العالي في الضفة بالإضافة إلى الإشراف الكامل على تزويد المستوطنات

ومعسكرات الجيش الإسرائيلي بالتبوير الكهربائي ومن الجدير بالذكر بأنه هذه الشروط الإسرائيلية هي أعلى بكثير مما جرى الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة بالنسبة لتزويد المستوطنات بالكهرباء في قطاع غزة.

أجمعت مختلف المصادر بأن حكومة رايبين قد ابتدأت بفرض وقائع سياسية جديدة على مدينة القدس تحت غطاء الاتفاق الحالي لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي. وما ينطبق عليه وعلى الحكم الذاتي إلى بعض مناطق الضفة الغربية. وقد برزت في الآونة الأخيرة عدة دعوات من أوساط اليمين الإسرائيلي تطالب بإطلاق اليد الاستيطانية في القدس الكبرى وضواحيها وتكريس سيطرة إسرائيل المطلقة على القدس الشرقية بما في ذلك إغلاق معظم المؤسسات الفلسطينية فيها، وإسقاط موضوعها من أي مفاوضات في المستقبل باعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل. مقابل تخفيف بعض مظاهر المعارضة الداخلية للحكومة الحالية.

وتضيف هذه المصادر بأن التصريحات الصادرة عن أقطاب حكومة حزب العمل بمن فيهم رايبين وإجراءاتها العملية تشير إلى استعدادها الميداني والعمل للقبول بذلك، وفي هذا السياق يأتي القرار الأخير للجنة الوزارة الإسرائيلية لشئون القدس بإغلاق عدد من المؤسسات الفلسطينية.

وعلى هذا الأساس تؤكد المصادر المذكورة، بأنه لا يمكن تفسير هذا القرار بأنه مجرد خطوة شكلية لامتنصاص ردود فعل الأوساط اليمينية المتطرفة وإنما هو في الواقع استمرار لتنفيذ سياسة الإلحاق والتهويد للمدينة المقدسة بالرغم من الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، وفي إشارة واضحة بأن مستقبل القدس لن يتقرر على طاولة المفاوضات وإنما وفق قرارات الحكومة الإسرائيلية.

ومن هنا كان إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس الغربية وهو من أقطاب حزب الليكود شريكاً كاملاً في القرارات التي اتخذت بغية فرض وقائع احتلالية جديدة على المدينة، ومن هنا جاءت تصريحاته التي تحدث فيها عن حصوله على الضوء الأخضر من رايبين لمواصلة إجراءاته ضد بيت الشرق. وفي إطار هذه السياسة أيضاً جاء قرار المحكمة الإسرائيلية العليا بالسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى.

لذلك وما إن أعلن مؤخراً عن القرار بإغلاق ثلاث مؤسسات فلسطينية هي مكتب الإذاعة والتليفزيون ومكتب دائرة الإحصاء ومكتب المجلس الصحي الأعلى حتى أعرب أولمرت عن الأمل في أن عملية إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس قد ابتدأت أخيراً.

لقد علمت التجربة السابقة المواطن المقدسي وجميع المواطنين في المناطق المحتلة، دروساً كثيرة في الطرق والأساليب الإسرائيلية للابتزاز وفرض الوقائع على القدس كلما جرى التوقيع أو التوصل إلى اتفاق ما في الضفة الغربية.

وهكذا وفي ظل مثل هذه الاتفاقات، جرى فرض الإغلاق الشامل على مدينة القدس، وجرى تقطيع أوصال الضفة بين شمال وجنوب، وجرى سن القوانين التي تحظر أي نشاطات سياسية ذات علاقة مع منظمة التحرير أو السلطة في المدينة المقدسة، وجرى هدم عشرات البيوت العربية ومصادرة آلاف الدونمات في ضواحيها، والآن وعلى شرف اتفاق إعادة الانتشار هناك الكثير مما يجري الإعداد له وتنفيذه بدءاً بقرار إغلاق بعض المؤسسات.

ولعلنا نذكر جميعاً أنه لم يكن بالإمكان في حينه التوصل إلى اتفاق القاهرة وإقامة سلطة الحكم الذاتي في غزة وأريحا، لولا إسقاط المفاوض الفلسطيني لمطلبه برفع الإغلاق المفروض على مدينة القدس. وبغية تسهيل الأمور وامتنصاص ردود الفعل. قيل يومها أن وزير الشرطة الإسرائيلي موشيه شاحال سيجتمع مع فيصل الحسيني ليناقد معه تخفيف بعض القيود والتخفيف من حدة الإغلاق، وبالفعل فقد حصل اجتماع أو اجتماعان ولكن بدون أية نتائج عملية. ومرت الأيام واستمرت المفاوضات ومعها «المرونة» الفلسطينية وتقديم التنازلات، إلى أن وصلت الأمور إلى اتخاذ إجراءات لإغلاق بيت الشرق الذي جرى التفاوض مع القائم عليه قبل عام من أجل تخفيف قيود الإغلاق. وهذا يعني أن ما كان الجانب الإسرائيلي مستعداً للقيام به وتنفيذه قبل عام أو عامين ليس مستعداً حتى لمجرد التفكير به الآن.

وبالتالي فلا يسعنا إلا أن نستنتج بأن التآكل في موقف المفاوض الفلسطيني قد أدى وعلى نفس المستوى إلى تآكل عملي بالنسبة للعديد من الموضوعات المؤجلة وغير المؤجلة وفي مقدمتها مدينة القدس.

لذلك وهناك مجال كبير في هذه المدينة المقدسة والصامدة مع توقيع الاتفاق الحالي لإعادة الانتشار ونقل للصلاحيات، ولعل في إغلاق مكتب الإحصاء في القدس مع تسليم الجانب الفلسطيني للصلاحيات الإدارية عن مجال الإحصاء في الضفة وفي قرار إغلاق المؤسسات الفلسطينية دلالة كبيرة على المفاوض الفلسطيني أن يتوقف عندها قبل فوات الأوان.

« . . حى على الفلاح »

نستريح من عاداتنا فى الاتفاق وفى الاختلاف.

..والقدس تجارة آخرًا.

موضوعنا على مدى العمر: فى الوعظ والارشاد / فى الخطب البليغة حين يسهر إمام صلاتنا عن تجديد السجع ونظم الدعاء / .. وفى اكتساب الفضيلة ، عندما تسجد فى أسى ونشرع أبدننا إلى أبواب السماء : ندعو الله أن يبعث من يشاء من عباده الصالحين . كى يعفينا من واجب صلغناه شرقاً لغيرنا من المؤمنين.

.. والقدس : أرض الرباط / .. والقبلة الأولى / .. ومعراج نبينا عليه السلام / وعلينا ما استطعنا من دموع تقوانا .. وفى كل دمة عشر حسنات تشطب سيئات أعمالنا عند الغفور الرحيم.

.. والقدس- وما أدراك والقدس-هى التى باركت سعى دنيانا ومنحتنا الفضل على المسلمين الذين لم يولدوا -مثلنا- مرابطين. .. وبعد:

«القدس» هى عنوان حالتنا- نحن العرب والمؤمنين المنشغلين إلى الأذقان بأعمال السياسة والتجارة ونظم الأدعية على طريقة الشعراء - تفرق وحيدة فى أسوار العزلة . بينما لا تزال على تقاليد طبعنا : صراخنا المبتذل ، وحزننا المخجل ، و«إيماننا القطعى» بأن المدينة فلسطينية ، عربية ، وإسلامية / ..

.. القدس التى على الأرض ، هى الآن .. فى حاجة إلى ما هو أكثر من الكلام الطائش فى الهواء والبيانات الكاذبة . فى القدس ، تنادى المآذن : حى على الفلاح ..

فالق العطاونة

«القدس أجمل المدن..»

تضفى على خيالنا الشرقى حدائق أرجوان ، فى لون القباب ، عنا قيد التحف المعشقة ، حلمى نساتنا .. وفى تعاويد عجائزنا معلقة على صدور مدينة أنهكتها بساطير الغزاة.

هى القدس : قبلة خطانا .. ندخلها من أبواب الخطب البليغة وأحلام المنام فتمتحننا رحابة للروح / أفقاً ليومنا القادم فى الأمس البعيد.. / ومدى للزهو بذوق أجدادنا فى اللون ، وهامات الأبواب ، وتطرير القسيفناء على المناير وشكل النقش على الأعمدة الباسقة.

«القدس تجارة دنيانا..»

اسم جميل «القدس» : بغرى العالمين بالنظام إذا ما استوجبت شكوانا «ماركة مسجلة» تعفينا من «الوطن» بلغات الآخرين .. وتعفينا من البيان المطول عن مكاتنا فى الأرض ، وعن مكاتنا ، إذا ما احتاجت بضاعتنا ما تيسر من عطف المومنين.

تحفة-هى القدس- على التحف التى نهديها لعباد الله . وتراب مقدس تعبته فى قوارير الزجاج . وبطاقة عيد لكل أهل الأرض .. وحكايا عتيقة نبيع وموزها صلباناً وأجراساً ومصاحف بحجم الكف أو أصغر . تزين أعناق المؤمنين والمؤمنين.

.. والقدس : أحرف نصوغها ذهباً وفضة للنساء البيض المولعات بشرقنا السحري ، حديث فى السياسة إذا ما أراد «الأمير» خروجاً على النص الرتيب / .. وقصيدة إذا ما رغب الشاعر تغيير طعم قحه من طلاس الكلمات أو غزل البنات.

.. والقدس : وجداننا المسكون بالمجد

«صلاح الدين» عندما تعجزنا هزائم عصرنا فى العصور على منتصر / .. وعمره إذا ما أخجلتنا مباهاة الأمم بفتح أو أمير مقتدرا. .. والقدس : وحدتنا فى الخلاف : نذهب غرباً / نذهب شرقاً / نذهب فى كل الجهات .. وإذا ما أتعبتنا رؤانا توحدنا القدس كى

قمة عمان الاقتصادية:

تعزيز التعاون الإقليمي

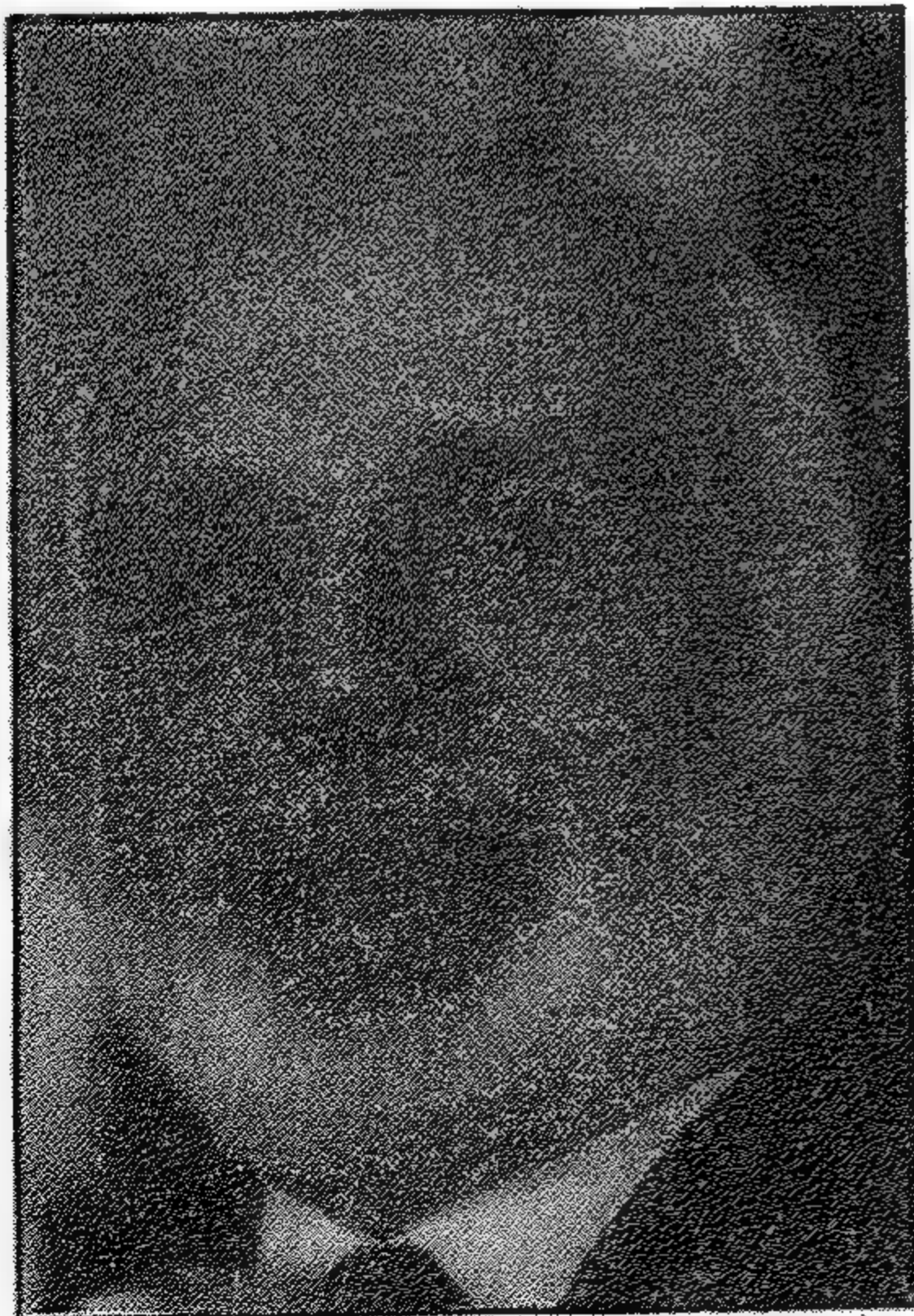
ورفع المقاطعة العربية عن إسرائيل !

دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعقد على امتداد ثلاثة أيام ، من ٢٩ وحتى ٣١ أكتوبر الجاري ، في العاصمة الأردنية عمان

الاقتصاد أولا

ومنذ بدء محادثات التسوية بين الدول العربية وإسرائيل في مدريد ، والبعد الاقتصادي لها يتصدر كل أبعادها الأخرى من الجانب الإسرائيلي وحلفائه من

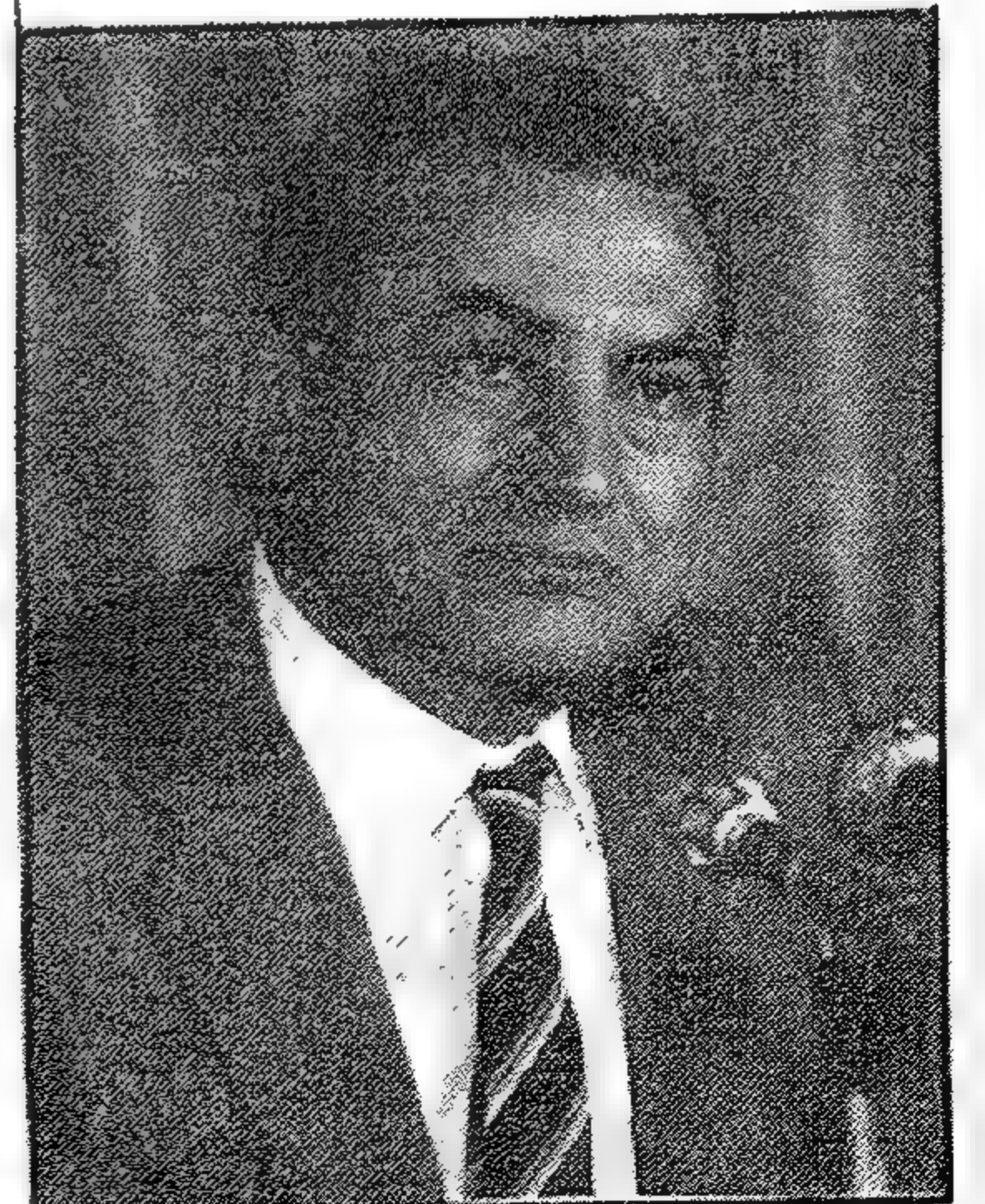
الملك الحسين



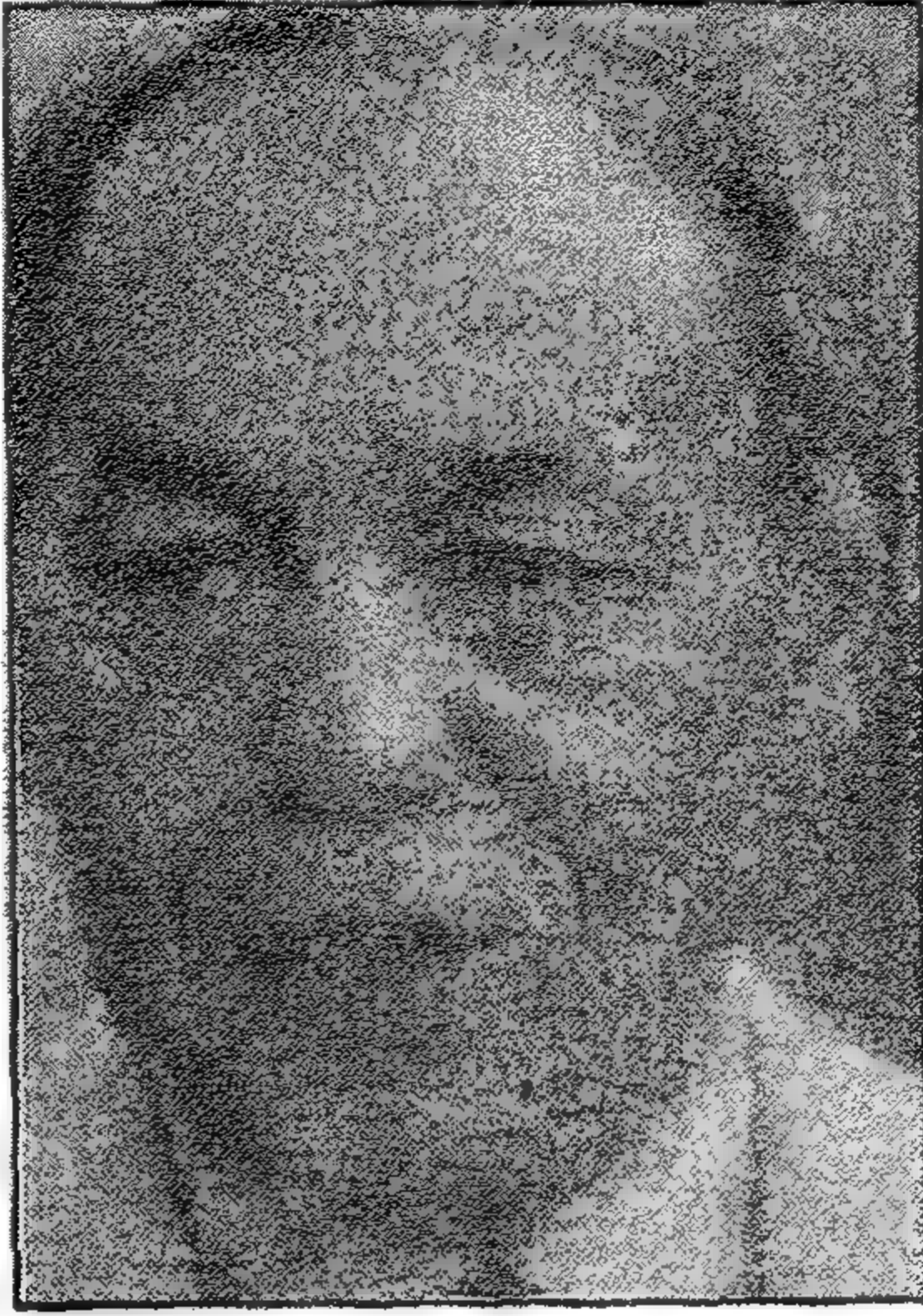
المفاوضات حول تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ القاضي بإنسحابها منه ، وبينما يتجند مسار التسوية السوري - الإسرائيلي ، وتمارس الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون ضغوطا لدفع سوريا للقبول بشرط التسوية الإسرائيلية التي تعتبرها دمشق اجحافا بحقوقها ، وبينما تفر العلاقات المصرية - الإسرائيلية في أعقاب التمديد للاتفاقي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ونجاح إسرائيل بدعم أمريكي ، في عدم التوقيع عليها ، أو الإلتزام بالمراقبة الدولية لمنشآتها النووية لتضمن أن تعم مراحل التسوية الأخرى تحت مظلتها النووية ، فإن التصور الإسرائيلي للتسوية الذي بدأ في مؤتمر مدريد ، واطلق إلى المفاوضات المتعددة الأطراف ، والقائم على أساس مبدأ التطبيع قبل التوقيع ، والإعلاء من شأن الجوانب الاقتصادية للتسوية على حساب جوانبها السياسية أخذ في الاكتمال ، مع تهاوي المقاطعة العربية لإسرائيل ، وتسايق الأطراف العربية ، في الانخراط في الخطوات العملية نحو " الشرق أوسطية " التي وضعت خطوطها العريضة في قمة الدار البيضاء " في أكتوبر الماضي ، ويجري على قدم وساق الإعداد لوضعها موضع التنفيذ في القمة الاقتصادية لتنمية

بينما تتمثل المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشأن توسيع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، وتعجز عن إلزام إسرائيل بتنفيذ التعهدات التي وقعت عليها في بنود اتفاق " أوسلو " ، وبينما تتواصل هجمات الطيران الإسرائيلي شبه اليومية لضرب قرى جنوب لبنان ، بعد أن ماطلت إسرائيل في

حسني مبارك



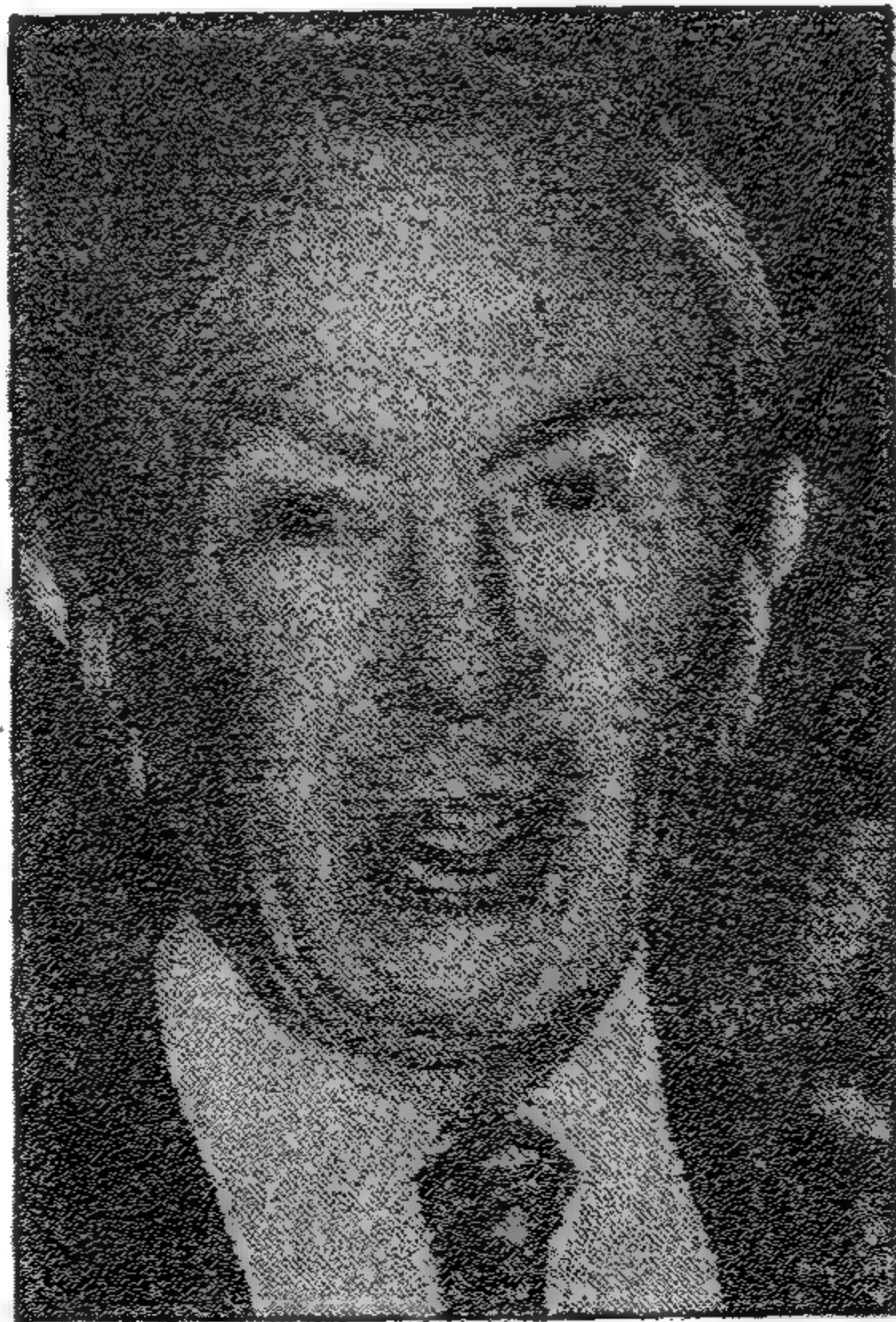
الدور القيادي لمصر قياسا إلى وزنها البشري وطاقاتها العلمية ونجاحاتها الاقتصادية في السنوات الأخيرة وتمتعها بالمناخ الأكثر حرية لجهة امتيازات المستثمرين لكن هذا التأكيد لم يحرق القمة عن أهدافها فاتخذت قرارا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية باستكمال مناقشة خطوات "التعاون الإقليمي" في قمة عمان وإقامة بنك مشترك لتمويل مشاريع التنمية الإقليمية في المنطقة. كما مارست واشنطن خارج قمة الدار البيضاء ضغوطاً على دول المنطقة لدفعها للتخلي عن أولويات التنمية الوطنية والتعاون العربي لصالح التعاون مع إسرائيل الذي أصبح معروفا باسم "التعاون الإقليمي". ولم يكن الانزعاج الأمريكي - الإسرائيلي المشترك من عقد قمة الاسكندرية الثلاثية سوى لون من تلك الضغوط التي نجحت في عقد قمة القاهرة الرباعية بمشاركة إسرائيل. لتأكيد فكرة التعاون الإقليمي، وقطع الطريق أمام أي محاولات لإحياء العمل العربي المشترك. وكما أعلن مسئولون أمريكيون فإن فكرة إنشاء البنك الإقليمي للتنمية - التي أوصت قمة الدار البيضاء بإنشائه - ستكون الموضوع الرئيسي للنقاش في قمة عمان.. وبالرغم من أن فكرة إنشاء البنك أمريكية، تحظى بموافقة مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين وتونس، فإن الدول الخليجية تعترض عليها إنطلاقاً من أنها غير مستعدة لإنشاء مؤسسة مالية جديدة تعود فوائدها على أطراف دعمت الغزو العراقي للكويت - الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، كما عارضتها معظم الدول الأوروبية استناداً إلى الاكتفاء بالمؤسسات الدولية القائمة، كالبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي اللذين يقدمان أموالاً طائلة للمنطقة لدعم عملية التسوية السلمية، هذا فضلاً عن خشية ألمانيا وفرنسا من أن يصبح البنك أداة جديدة لتعزيز الهيمنة الأمريكية على مقدرات المنطقة. وعلى الرغم من أن الإشارات الغربية والخليجية مازالت تشير إلى رفض الموافقة على إنشاء "بنك التنمية" فإن المراقبين السياسيين يرجحون أن تسفر الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاجتماعات التحضيرية لقمة عمان في موسكو وبيون واشنطن على حلفائها الأوروبيين والخليجيين عن دفعهم للتخلي عن تحفظاتهم بشأن إنشاء البنك الذي يرجع أن تكون العاصمة الأردنية عمان مقراً له، في حال الموافقة على إنشائه في قمته الاقتصادية التي ستدشن الخطوات العملية للتصور الإسرائيلي؛ للتعاون الإقليمي ولبناء "الشرق الأوسط الجديد".



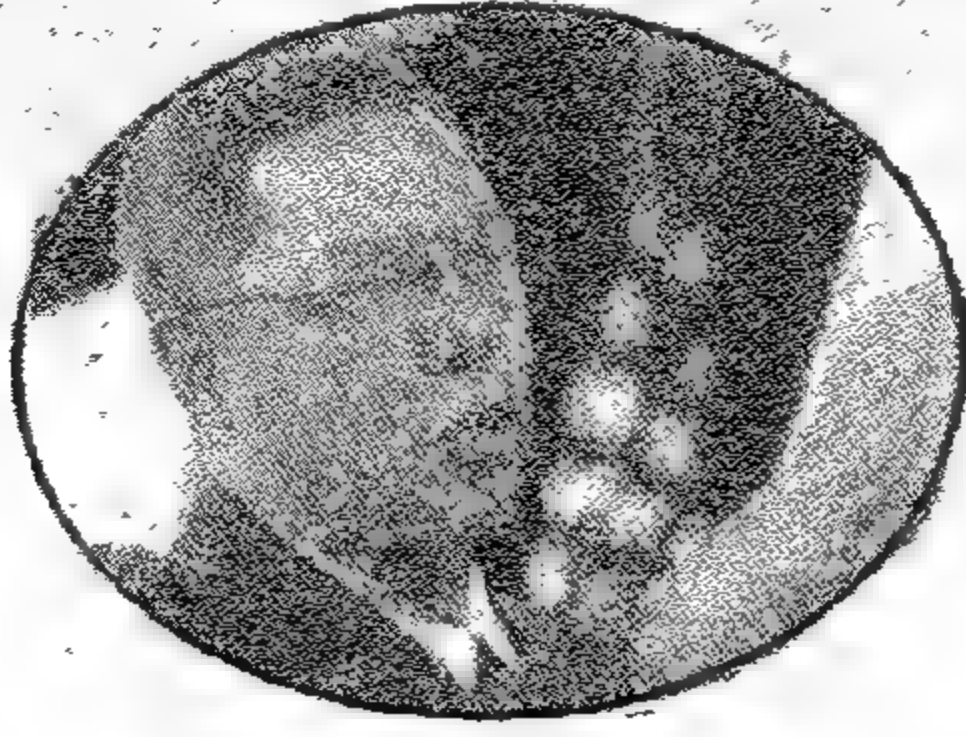
الملك الحسين

الأولوية للحل السياسي والتنمية الوطنية كشرطين لا بد من لهما للتعاون الإقليمي الذي ينبغي أن يخضع آنذاك للإقادة المتساوية للأطراف المشاركة فيه وبدلاً من الدعوة الإسرائيلية لجذب الأموال للاستثمار في المنطقة الممتدة من البحر الميت حتى البحر الأحمر، دعا المشروع المصري إلى تركيز المشاريع في منطقة سيناء. أدركت السياسة الإسرائيلية لتهميشها، فأكد مشروعها على

وارنكرستوفر



الأمريكيين والغربيين، فساد منذئذ اصطلاح السوق الشرق أوسطية، وروج على نطاق واسع لفكرة التعاون الإقليمي الذي يقوم على التكنولوجيا الإسرائيلية والعمالة والموارد العربية، ورأس المال الدول النفطية، دون ربط ذلك بإحراز أي تقدم على صعيد التسوية السياسية، بل أن إسرائيل تنطلق في ذلك من فهم مؤداه، أن التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يدمج اقتصاديات المنطقة في الاقتصاد الإسرائيلي، والذي بشر به وزير الخارجية الإسرائيلي "شيمون بيريز" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" - صدر عام ١٩٩٣ - من شأنه أن يقود إلى التسوية، ويحقق السلام والاستقرار، ويواجه التطرف الأصولي في المنطقة وليس العكس! ووفقاً لهذا التصور، بادرت إسرائيل بالدعوة إلى عقد "المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الدار البيضاء، أواخر العام الماضي، الذي شاركت فيه ٦١ دولة وأكثر من ألف من التجار ورجال الأعمال والمستثمرين والسياسيين وقاطعته سوريا لبنان. وفي المؤتمر قدمت إسرائيل أبرز الوثائق التي طرحت عليه التي تحمل تصورها حول "الشرق الأوسط الجديد" تحت عنوان "بدائل التنمية للتعاون الإقليمي" وهي بدائل تجعل من الاقتصاد الإسرائيلي محورياً لاقتصاديات المنطقة، وتصبح إسرائيل بموجبها كما يقول وزير خارجيتها "شيمون بيريز" "العاصمة التجارية والمالية للنظام الإقليمي الجديد عبر مشاريع ثنائية وثلاثية بينها وبين كل من مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية مطالبة في ريثقتها" بالتركيز على منطقة العقبة بصفتها المنطقة النموذجية لقطف ثمار السلام لتصبح تل أبيب وفقاً للمشاريع التي تضمنتها الوثيقة هي - كما قال د. محمود عبد الفضيل - بنك المنطقة ومحطة مواصلاتها المشتركة وقلبها السياسي ودماعها العلمي والتكنولوجي ومركزها الصناعي وعصبها الخدماتي وعقلها الزراعي والممر الأوحى لتجارها! كرست إسرائيل "قمة الدار البيضاء" الاقتصادية لترويج دعوتها للتعاون الإقليمي، ولم يكن هناك أدنى شك أن الدعوة تقسم على مواجهة أي شكل محتمل من أشكال التعاون في المنطقة، بما يمنع إسرائيل موقع الصدارة ويربط المصالح الاقتصادية لدول المنطقة، بما يخدم هذا الموقع وأدركت السياسة المصرية ذلك فجاء مشروعها لقمة الدار البيضاء ليعيد ترتيب الأولويات التي عكسها المشروع الإسرائيلي، معطية



بل وأن فوزه مؤكد. لولا أن النتيجة لابد أن تنتهي باختيار مرشح واحد ليكون رئيسا. إن المرحلة الأولية لانتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة لم تبدأ بعد ، إنما ستبدأ في يناير القادم وتنتهي في أغسطس التالي ، تبدأ بأول انتخابات أولية على مستوى الولايات .. وتنتهي بالمؤتمر القومي لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري حيث يختار كل منهما بناء على نتائج الانتخابات الأولية في الولايات - مرشحا واحدا عنه لخوض السباق الأخير يوم ٥ نوفمبر ١٩٩٦ .

مع ذلك فإن الحملة الانتخابية على أشدها . وإذا كان لم يتضح بعد إذا كان أحد من زعماء الحزب الديمقراطي سيتحدى الرئيس (الديمقراطي) بيل كلينتون على ترشيح الحزب - وهو احتمال ضئيل وإن كان غير مستبعد تماما - فإن تسعة مرشحين يتصارعون الآن على الفوز بترشيح الحزب الجمهوري .. كل منهم يريد أن يرى فيه هذا الحزب المرشح الأقدر على إزاحة كلينتون من البيت الأبيض وحرمانه من الفوز بفترة رئاسة ثانية .

وتتميز الحملة الراهنة بظاهرة جديدة .. جديدة تماما في تاريخ انتخابات الرئاسة الأمريكية . وهذا هو موضوع هذه الرسالة من واشنطن .

كما قلنا فإن المرحلة الأولية من الانتخابات لم تبدأ بعد .. مع ذلك فإن الإعلام الأمريكي فتح كل أبوابه ونوافذه على مرشح معين إلى حد يكاد يطفى الأضواء على مساح حملات كل المرشحين الآخرين .

وأغرب ما في الأمر أن هذا المرشح الذي يحظى منذ عدة أسابيع بمعاملة لم يسبق لها مثيل باعتباره المرشح الأقوى والأفضل للرئاسة الأمريكية لم يعلن بعد رسميا أنه سيرشح نفسه للرئاسة .. حتى ليكن القول إن الإعلام الأمريكي - بتياراته المختلفة - يريد أن " يجنده " رئيسا للولايات المتحدة أو على الأقل " يجنده " لخوض معركة الرئاسة .

ولا يزال هناك ما هو أغرب . فهذا المرشح الذي لم يرشح نفسه بعد (على الأقل حتى وقت كتابة هذه الرسالة إلى " اليسار " - لم يتضح إذا كان سيرشح نفسه عن الحزب الجمهوري أو عن الحزب الديمقراطي .. أم أنه سيفتار أن يخوض معركة الرئاسة كمرشح مستقل .

في الوقت نفسه فإن كثيرين في الحزب الديمقراطي يطمنون أن يرشح هذا الأمريكي نفسه عن حزبهم .. وأن كثيرين من مؤيدي الحزب الجمهوري يريدون أن يروا اسمه على

سيركرم

رسالتواشنطن

البحث عن مرشحه الجديد مع بداية فترة الرئاسة الثانية .. والحزب الآخر يبدأ حملته الانتخابية من أول يوم للرئيس في البيت الأبيض ، سواء كان لفترة أولى أو ثانية - بالبحث عن الأخطاء التي ستسهم في زعزعة فرص الرئيس أو مرشح حزبه للفوز بالرئاسة التالية .

وإذا كان الحذر من التنبؤ بمن سيفوز بانتخابات الرئاسة الأمريكية يحتاج إلى تفسير فإن من بين التفسيرات الكثيرة يبرز أكثرها منطقية وواقعية ، وهو أن كل من انتخب رئيسا للولايات المتحدة خلال الخمسين عاما الماضية - تغلبت ١٢ انتخاباتا رئاسيا . فاز بأغلبية ضئيلة من الصعب على أحد أن يتنبأ في أي جانب سترسو .

وعدا ذلك فإن الحملات الانتخابية - بطبيعتها وضراوتها - تضع الجميع ، الأمريكيين وغيرهم ، تحت تأثير شعور بأن فوز أي مرشح احتمالا ممكنا ، أن الاستماع إلى خطاب المرشحين ووعباتهم يعطى انطبعا شديدا بأن كلا منهم واثق من الفوز ..

محاولة التنبؤ بمن سيكون سيد البيت الأبيض التالي مخاطرة بتجنب المحللون والمعلقون الأمريكيون خوضها .. وإن كانت لعبة صحفية مفضلة لدى كل المراقبين الأجانب ، بمن فيهم المراسلون الأجانب الذين يتضاعف عددهم ليصل إلى نحو ٢٠ ألفا مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية .

فئمة " غولية " شديدة تكاد لا تقاوم لكي يختار المرء واحدا من المرشحين لانتخابات الرئاسة الأمريكية ليقول هذا مرشحي .. أو ليقول: هذا هو المرشح الذي أتوقع أن يفوز برئاسة أمريكا ، ومعها " زعامة العالم الغربي " .

ولكن .. أليس الوقت مبكرا كثيرا على الحديث عن مرشح أو آخر بحتمل فوزه في انتخابات ستجرى مرحلتها الثانية يوم ٥ نوفمبر عام ١٩٩٦ .

والحقيقة أن الوقت مبكر بالنسبة لأي محاولة للتنبؤ بالنسبة لمن سيفوز برئاسة أمريكا القادمة .. حتى وإن جرت هذه المحاولة صباح يوم الانتخابات النهائية . مع ذلك فإن الوقت ليس مبكرا أبدا على الحملة الانتخابية لأي مرشح ، إن الانتخابات التالية تبدأ عادة فور انتهاء الانتخابات السابقة . فإذا كان الرئيس الأمريكي الذي انتخب أمس مرشحا لخوض معركة الرئاسة للفوز بفترة رئاسة ثانية فإنه يبدأ حساباته في كل خطوة داخلية أو خارجية يتخذها لقياس تأثيرها على فرص قوته بفترة الرئاسة الثانية ، وهو بهذا يبدأ حملته الانتخابية التالية .

أما إذا كان الرئيس قد أنهى فترة رئاسته الثانية ولم يعد له أن يرشح نفسه مرة أخرى فإن الأمر لا يختلف كثيرا .. فإن حزبه يبدأ

قمة قائمة مرشحي الحزب الكثيرين للانتخابات القادمة.

والسبب أن كلا من هؤلاء الذين يريدون هذا المرشح يرسم له صورة سياسية وعقائدية واجتماعية تناسب أفكاره هو المحافظون برونه محافظا .. والليبراليون برون فيه أحدهم . والمعتدلون ومن هم " بين بين " يعتقدون جازمين أنه يمثل تيارهم الوسطى بين التطرف اليميني والميل اليساري.

كأننا أمام لغز .. والشئ الوحيد الواضح في هذا اللغز هو أنه لو كان الإعلام الأمريكي هو الذي ينتخب الرئيس الأمريكي ، ولو كانت الانتخابات ستجرى هذا الشهر وليس بعد ١٢ شهرا ، لكان من المؤكد أن يفوز . فمن هو المرشح اللغز ؟

أشهر التسميات التي أطلقت عليه خلال هذه الحملة الانتخابية - بالأحرى حملة التأييد الإعلامية المجانية - هي التي أسمته " ايزنهاور الأسود " .. وربما لو قلت أمام أي أمريكي اليوم " ايزنهاور الأسود " إنه سيعرف فوراً من بالتحديد تقصد .. أما إذا قلت الجنرال كولين باول فان ثمة احتمالا بوجود نسبة - ولو صغيرة - من الأمريكيين لا تعرف من هو صاحب هذا الاسم المسبوق بلقب جنرال.

والجنرال كولين باول كان إلى بدايات رئاسة كلينتون في عام ١٩٩٣ رئيس هيئة رئاسة الأركان المشتركة ، وهي أول سلطة عسكرية في البلاد .. ولكن أحدا لا يكتفي بذكر منصبه هذا دون أن يعنيه أنه كان رئيس الأركان وقت حرب الخليج الأخيرة . ففيها عرفه الأمريكيون ، ونيرانها هي التي سلطت الأضواء عليه أكثر من أي وقت مضى ، أكثر حتى من وقت تعيينه في هذا المنصب في عهد الرئيس السابق جورج بوش . ليصبح أول جنرال أسود يصعد إلى أعلى منصب عسكري في تاريخ الولايات المتحدة.

خلال الشهر الماضي كانت صورة " ايزنهاور الأسود " على غلاف كل مجلة أسبوعية أمريكية . وقصته في الصفحات الأولى لكل صحيفة قومية أو محلية أمريكية ، والسؤال عما إذا كان سيرشح نفسه للرئاسة وعن أي حزب أو بلا حزب على السنة الجميع معقلين ومذبحين ومحللين وكتابا سياسيين وغير سياسيين . مظهرة لم يسبق لها مثل لرجل لم يحدد بعد مواقفه من معظم القضايا الداخلية التي يعتبرها الأمريكيون همومهم الرئيسية والتي

تتحول بالطبع إلى أهم موضوعات الحملة الانتخابية.

فلا أحد يعرف على وجه التحديد أين يقف الجنرال باول من قضية العنصرية ، من دور الحكومة في الرعاية الاجتماعية - الجدل حول استخدام القوة العسكرية الأمريكية في الخارج - مشكلة إبادة الاجهاض أو تحريره - مشكلة السماح بالصلاة في المدارس أو الاستمرار في منعها وفقا لمبدأ الفصل بين الدين والدولة .. أن من الصعب حتى القول بما إذا كان الجنرال باول أميل لأن يكون محافظا أو أميل لأن يكون ليبراليا ، بصرف النظر عن اختياره ، الذي لم يعلن بعد لانتصائه الحزبي.

وفي هذا الإطار من " الشعبية " غير العادية التي لم يحظ بها أمريكي - ربما منذ سنوات الجنرال ايزنهاور (الأبيض) أي الخمسينيات أو ربما منذ جون كيندي بعد اغتياله - يتجنب جميع المرشحين للرئاسة ، والذين يفترض أنهم سيكونون منافسين له إذا ماقرر بالفعل ترشيح نفسه للرئاسة ، أي حديث سلبى عنه حتى لقد نشر في الصحافة الأمريكية مؤخرا أن الرئيس كلينتون أصدر أوامره إلى جميع مستشاريه ومساعديه وأعضاء إدارته بتجنب توجيه أي نقد إلى الجنرال باول .. مبررا ذلك بأنه بقدر الرجل ويحترمه ..

هذا مع أنه ليس هناك من لا يعرف أن الحملات الانتخابية تتحول عامة إلى حملات بتقاذف فيها المرشحون من كل حزب فيما بينهم بالطعن والقاذورات السياسية

والاجتماعية والشخصية بلا حذر ولا حساب لأي قيمة .. بل إنها تصبح حملات تكسير عظام ، ولاتلبث قرب تهاباتها من أن تتحول إلى حملات للاغتيال السياسي .. أي الاغتيال السياسي والشخصي .. المعنوي .. حتى لقد نشأ تصور فريد من نوعه بأن الجنرال باول سيكون أول مرشح رئاسة أمريكي بلا فضيحة في ماضيه الشخصي .. فلا كلام عن فساد مالي أو سياسي .. أو أخلاقي (وعلى سبيل الحذر نقول : حتى الآن على الأقل !)

وقد بلغت الحملة المجانية للجنرال باول ذروتها في الأسبوع الثالث من سبتمبر الماضي عندما كان يقوم بجولة بين المدن الأمريكية بمناسبة نشر كتاب يحوى مذكراته (بعنوان " رحلتى الأمريكية ") حيث كان يوقع على النسخ للمشتريين في المكتبات الكبرى ، وبدا لبعض المندهبين من قوة الحملة أن المسألة بالنسبة للجنرال لاتعدو أن تكون الدعاية لكتابه . لكن الدلائل أصبحت أوضح على أن الرجل يملك طموحا أكبر .. وأنه يجس نبض الرأي العام بالنسبة له كمرشح للرئاسة ولن يلبث أن يعلن نيته الرسمية .

لقد بدأ يتحدث - في خطب وأحاديث صحفية كثيرة - بلغة المرشحين لانتخابات الرئاسة . مرة أشاد بالنظام الأمريكي " الاسمي " قائلا " أن العناية الإلهية التي وهبت أمريكا دورها في العالم في الوقت الحاضر " .. ومرة أخرى كان أكثر نارية في انتقاد الأوضاع العامة ، فقد قال " لقد



كلينتون في الكويت

فقدنا احساسنا بالعار.. كما فقدنا شعورنا بالفضب" (....) وقد اعتبر اليمين الأمريكي المحافظ - الممثل أساسا في الحزب الجمهوري - هذه التصريحات من باول أقوى على أنه يؤيد المفاهيم المحافظة التي يعتنقها اليمين الديني .. أي التيار الذي أصبحت له الهيمنة على الحزب الجمهوري منذ أواخر العام الماضي.

وصعدت أسهم الجنرال باول في الرسوم البيانية التي تتابع مدى شعبيته بين الجمهوريين لتجعله يتقدم بسرعة - وهو الذي لم يرشح نفسه بعد ولم يعلن لأي حزب ينتمي - ليقترب من درجة شعبية مرشح المقدمة بين المرشحين الجمهوريين وهو السناتور روبرت دول زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي.

"أما أصحاب الاتجاهات الوسيطة" فيستدلون على أن الجنرال باول من الأخذين بالفلسفة الوسطية في منهجه السياسي من أنه سبق أنه شغل مناصب مهمة في إدارات جمهورية وفي إدارات ديمقراطية على السواء . وخلال هذا يتناسى المحللون السياسيون نقطتين مهمتين :

الأولى أن اعتبار دور باول كرئيس للأركان أثناء حرب الخليج أهم نقاط قوته كمرشح للرئاسة لا يلقى حقيقة أن الرئيس بوش الذي بلغت شعبيته ذروتها إبان هذه الحرب في عام ١٩٩١ لم يلبث أن خسر معركة انتخابات الرئاسة أمام كلينتون في عام ١٩٩٢.

الثانية: أن الجنرال باول يعاني من نقطة ضعف أساسية لا يمكن معرفة مدى تأثيرها على الناخبين حينما تأخذ الحملة الانتخابية مداها .. وهي أنه يفتقر إلى الخبرة بالمشكلات الداخلية ، على الرغم من كل ما يقال من أنه يتمتع برصيد كبير من الصفات القيادية (الكاريزما) والتكامل في الشخصية خاصة وأن موضوعه المفضل هو "المسؤولية".

لقد مكنته هذه الصفات " الشخصية" في الماضي من الصعود السريع في سلم المراتب العسكرية حيث أدى الخدمة العسكرية في جولتين في الحرب الأمريكية في فيتنام . وكان الثاني في السلم القيادي في كلية القيادة وكلية رئاسة الأركان التابعتين للجيش . ولمع نجمه أكثر عندما نقل إلى "البنتاجون" وأصبح مساعدا عسكريا لسلسلة من كبار المسؤولين المدنيين .. وهو ما أهله لمنصب مستشار الرئيس للأمن القومي الذي عينه فيه

الرئيس رونالد ريغان ثم لمنصب رئيس هيئة الأركان الذي عينه فيه الرئيس بوش وكان باول آنذاك في الثانية والخمسين من عمره ، فأصبح أصغر من شغل هذا المنصب بالإضافة إلى كونه أول جنرال "أسود" يتولا . وعندما انتهت فترة رئاسة بوش جدد الرئيس كلنتون تعيينه في هذا المنصب ، لكنه لم يلبث أن عين خلفا له (الجنرال جون شاليكا شغيلي) نتيجة عدم تأيد باول لسياسة كلينتون في السماح للشواذ جنسيا بالانخراط في الخدمة العسكرية في مختلف الرتب والمناصب وعدم إجبارهم على الإفصاح عن " ميولهم" .

ولوحظ أن الجنرال باول غير موافق من مسألة خدمة الشواذ جنسيا في القوات المسلحة منذ أن تردد احتمال دخوله سباق انتخابات الرئاسة .. الأمر الذي يجعل بعض الزعماء الجمهوريين لا يترددون في استبعاده كمرشح عن الحزب.

وفي هذا الإطار يبدو نصيب الجنرال أيزنهاور الأسود "من الفضائح الشخصية أو السياسية أضال . ولكنه ليس متعذرا تماما ، كما يبدو للوهلة الأولى .. أو كما توهم الحملة الإعلامية الحالية التي تجرى لصالحه لأسباب لا تبدو واضحة تماما (....)

حتى اللحظة الراهنة لم تشر الصحافة الأمريكية إلى أي شيء في سجل ماضي الجنرال باول .. سوى إلى حقيقة أنه " لعب دورا صغيرا في فضيحة إيران جيت " فقد كان وقتها (١٩٨٦ و ١٩٨٧) يشغل منصب المساعد العسكري لوزير الدفاع آنذاك كاسبر

جورج بوش



واينبرج وروقام بدور في تسهيل نقل ستة صواريخ من ترسانات الجيش الأمريكي سرا إلى إيران . وعندما جاءت تحقيقات الكونجرس في هذه الفضيحة لم ينصح باول عن هذه الحقيقة.

وعندما وضع لورانس والش المدعى الخاص بقضية " إيران جيت " تقريره النهائي عن تحقيقاته فيها - وأصدره عام ١٩٩٣ - تضمن التقرير انتقادا واضحا للجنرال باول ووصف شهادته أمام الكونجرس بشأنها بأنه " كان مضللا على أقل تقدير" (....)

لكن أحدا لا يتوقع لهذه الفضيحة أن تؤثر بأي درجة في حملة باول غير الرسمية .. التي يعتبر البعض أنها بدأت في قاعة مركز المؤتمرات في سان دييغو قبل أيام .. بينما يرى آخرون أنها ستخرج إلى جموع الأمريكيين من خلال حملته للترويج للكتاب الذي يضم مذكراته ، فستأخذ هذه الحملة إلى عشرين مدينة أمريكية على الأقل في ولايات مختلفة في شهر أيلول (سبتمبر) القادم.

من المؤكد أن الجنرال الذي حقق أرفع منصب عسكري شغله أسود في تاريخ " الأفاقة الأمريكية " لن يستطيع أن يتهرب طويلا من تحديد موقف إزاء معركة قوانين إنصاف السود .. فهو إما أن يتمسك بهذه القوانين - كما فعل الرئيس كلينتون بوضوح - ليكسب التزام وتأييد الناخبين السود والناخبين من الأقليات الأخرى ، وإما أن يعلن أنها لم تعد صالحة أو أنها بدأت تؤدي إلى نتائج عكسية، سعيا إلى كسب " تأييد الجيش الجمهوري والناخبين البيض ذوي الميول اليمينية والعنصرية .

وبينما يعتقد خبراء الاستطلاعات الانتخابية أن الجنرال باول هو المرشح الوحيد الذي يستطيع أن يجتذب أكبر أعداد من الناخبين السود للتصويت لمرشح جمهوري ، وذلك بسبب احترامهم له ، وأعجابهم به .. فإنه من الواضح أن الناخبين السود الذين أظهروا لشوات طويلة ولاء للمرشحين الديمقراطيين بسبب تأييدهم لقضاياهم السياسية والاجتماعية لا يتوقعون خيرا من "الجنرال الأسود" إذا رشح نفسه عن الحزب الجمهوري.

فقد أجرت شبكة تليفزيون "سى . إن . إن" ومجلة "تايم" الأسبوعية استطلاعا بين الناخبين السود في شهر مارس الماضي على أساس انحصار المنافسة بين كلينتون عن الحزب الديمقراطي وباول عن الحزب الجمهوري ، وظهرت النتائج مفاجئة. إذ فاز

كلينتون بنسبة ٥٧ بالمائة من أصوات السود .. مقابل نسبة ٢٩ بالمائة فقط فاز بها باول . وقالت "تايم" آنذاك أن المرشحين السود فضلوا مرشحا ديمقراطيا أبيض على مرشح جمهوري أسود .

فماذا لو فكر باول في خوض سباق الرئاسة كمرشح مستقل ؟

إن الشيء الذي يؤكد الخبراء والمحللون هو أن أي مرشح مستقل لا يستطيع أن يضمن أكثر من ١٠ بالمائة من أصوات الناخبين وكان حصول روس بيرو كمرشح مستقل في انتخابات ١٩٩٢ بمثابة استثناء لا يمكن تصور تكراره . فضلا عن أن باول لا يملك امكانيات بيرو المالية الخاصة .. ولا يمكنه مجاراة المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين في مجال جمع الأموال للحملة الانتخابية .

وعلى الرغم من أن باول لم يظهر ميلا إلى الحزب الديمقراطي إلا أن بين مؤيدي هذا الحزب من يطمنون رؤية باول يتحدى كلينتون على ترشيح الحزب .. ويذهبون إلى حد اظهار اقتناعهم بأن الجنرال هو الوحيد الذي يستطيع أن يبقى البيت الأبيض تحت سيطرة الديمقراطيين للسنوات الأربع التالية على الأقل . وهؤلاء هم الذين استبد بهم اليأس من احتمال فوز كلينتون بفترة رئاسة ثانية .

ويمكن وراء هذا المنطق شعور كثيرين من البيض بأن "الجنرال الأسود" أثبت طوال حياته قدرته على التكيف مع الأوضاع السائدة ، وقدرته على الاستجابة لرؤسائه . لم يتمرد يوما على الأوامر ، ولم يسمح بالتمرد حينما كانت له القيادة . لهذا أحبه البيض من جنرالات الجيش ومن القادة المدنيين على السواء ، وأصبح في عيونهم رمزا لما ينبغي أن يكون عليه قائد أسود .

وهكذا يحفظ باول بتأييد واضح في أوساط المحافظين الجمهوريين والديمقراطيين على السواء .

ونفوق التأييد الذي يتمتع به بين المحافظين البيض التأييد الذي يحظى به بين السود . وانفرد هنا من الناحية السياسية - كبير بين " الاحترام " و " التأييد " .

إن السود مسرورون بصعود واحد منهم - لأول مرة في التاريخ الأمريكي - في سلم المراتب العسكرية إلى أعلى منصب عسكري أمريكي : رئيس هيئة رئاسة الأركان المشتركة ولكنهم عندما يفكرون في احتمال أن يكون رئيسا للبلاد فإن المسألة تكتسب طابعا آخر - خاصة بين الذين يعرفون تاريخ مواقفهم من قضايا السود .. قضايا الأمريكيين الأفارقة .

وقد سبق أن اتهمه معلقون سياسيون من السود في أكبر الصحف الأمريكية بأنه لم يفكر أبدا في الاحتجاج على المعاملة القاسية التي يلقاها العسكريون السود في الجيش وباقي فروع القوات المسلحة .

وقادة الكونجرس السود الذين يضمهم تجمع القوات السود لا ينسبون له معارضته الصريحة لموقفهم عندما أعلنوا في عام ١٩٩٠ أنهم يقفون ضد خوض الحرب ضد العراق في الخليج .. فقد اعتبروا أنها حرب أخرى للأثرياء الأمريكيين بساق فيها السود الأمريكيون بأكثر أعداد ممكنة ليموتوا من أجل أهداف ليس لهم فيها نصيب .

وعندما وجهت الدعوة إلى الجنرال باول في شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ ليكون رئيس الشرف في حفل كبير في ذكرى ميلاد الزعيم الأسود مارتين لوثر كنج في أتلانتا (عاصمة ولاية جورجيا) في شهر يناير ١٩٩١ ، احتج على ذلك القس جوزيف لاوري أقرب رفاق الدكتور كنج خلال حقبة النضال من أجل الحقوق المدنية للسود .. قائلا أن دعوة "الجنرال" للقيام بهذا الدور الشرفي تتناقض مع فلسفة اللاعنف التي كان يؤمن بها ، ويعمل بتعاليمها الزعيم الأسود الراحل .

وقبل وقت قصير من موعد الاحتفال الكبير اعتذر الجنرال باول عن الحضور .

ويخلص مفكر أمريكي أسود - هو الدكتور رونالد والترز أستاذ العلوم السياسية في جامعة "هوارد" وهي جامعة "سوداء" موقف السود من الجنرال باول على أحسن وجه في عبارة واحدة " انهم يقولون : عظيم أن ينجح باول في أداء دوره ، ولكننا لسنا واثقين من أننا نحب ما يفعله " .

لكن الزعيم الأسود القس جيمس جاكسون يخرج عن حدود هذا التعبير الأكاديمي . ففي عام ١٩٨٨ - حينما كان الجنرال باول مستشارا للرئيس ريجان للأمن القومي - قال عنه أنه (أي باول) " لن يبلغ أبدا مرتبة البطولة لدى جماهير السود " .. لأن ريجان كان شديد اللامبالاة عديم الإحساس بالسود .

وليس خافيا أن الجنرال باول والقس جاكسون هما أبرز الزعماء السود في اللحظة التاريخية الراهنة . ومن هنا أهمية العلاقة بينهما . وقد اتسمت هذه العلاقة - كما يقول هوارد ميثوكاتب سيرة الجنرال باول - بالصعوبة . ويذكر سرا لا يعرفه أحد من داخل عالم الصحافة الأمريكية . إذ يؤكد أن الجنرال قاطع صحفيا كبيرا من صحيفة "واشنطن بوست" أثناء اجراء مقابلة صحفية معه بمجرد أن بدأ بطرح عليه سؤالا عن القس جاكسون قائلا : إنك تريدني أن أنقذه ، وهذا

مالن أفعله .

ويذهب فريد فرانكسيس المراسل البارز لشبكة تليفزيون "إن . بي . سي" الأمريكية في "البنجابيون" لسنوات طويلة (وهو أمريكي من أصل عربي - لبناني) إلى أنه " لا توجد أبة علاقة بين باول و جاكسون ، لعلاقة بينهما على الإطلاق " . و فرانكسيس يتحدث كصحفي رافق باول لسنوات عديدة ، وعبر بذلك عن درجة عالية من التفور بين أهم زعيمين للسود في الوقت الحاضر .

ويذهب بعض المثقفين السود إلى أن نجاح الجنرال باول الواضح يستخدم من جانب النخبة البيضاء كمبرر وكغطاء للاستمرار في التمييز ضد السود . ويقول روجر ويلكنز أحد زعماء الدفاع عن الحقوق المدنية وأستاذ التاريخ بجامعة جورج ميسون الأمريكية : " إن أمريكا تحب الأبطال السود ، تحب أن يكون هناك أبطال سود لأن هذا يقوم دليلا على أننا عادلون ومنصفون وأن الأبواب مفتوحة للجميع " أن الجنرال باول يستطيع أن يدخل من أبواب في السلطة مغلقة بوجه ٩٩ بالمائة منا " (أي من السود) .

على أي الأحوال إن عملية " ضبط النفس " التي مارسها القائمون على الحملة الانتخابية للمحافظين الجمهوريين بالامتناع عن انتقاد باول أو تجريحه مرشحة لأن تصدع سريعا .

بل لقد بدأت بعض البوادر للدالة على أن المرشحين الجمهوريين بضيقون منذ الآن بغموض مواقف الجنرال باول وانتماياته السياسية . لهذا لم يكن غريبا أن يصفه مرشح جمهوري محافظ هو السناتور فيل جرام بأنه (أي باول) يبدو لي ديمقراطيا أكثر منه جمهوريا .

ومعنى هذا أن المرشحين الجمهوريين يفضلون أن يخرجوا باول من بين صفوفهم .. خاصة حين يتضح أنه لا يستطيع كسب نسبة كافية من أصوات السود .

من ناحية أخرى إن الجنرال نفسه أطلق بالون اختبار على نحو غير متوقع حين قال أن البلاد تبدو مهيأة لرؤية حزب ثالث . وقد أثار هذا التصريح ضده قادة الحزب الجمهوري وعلى رأسهم النائب نيوت جينجريتش رئيس مجلس النواب . وبدأ غضب المحافظين عليه بصورة أنه وضع حين كتب المعلق اليميني جورج ويل مقالا وصفه فيه بأنه لا يمكن وبالتأكيد أن يكون نظيرا للجنرال ابنزهاور .. آخر عسكري تولى رئاسة أمريكا .

والنتيجة أن الذين تصوروا إمكان الاستجابة لغوابة الغضب بفوز الجنرال باول برئاسة أمريكا في هذه المرحلة المبكرة للغاية من حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية سيدركون خلال وقت قصير إلى أي حد تسرعوا .



الحرب الشيشانية مشاهدات من أرض القتال

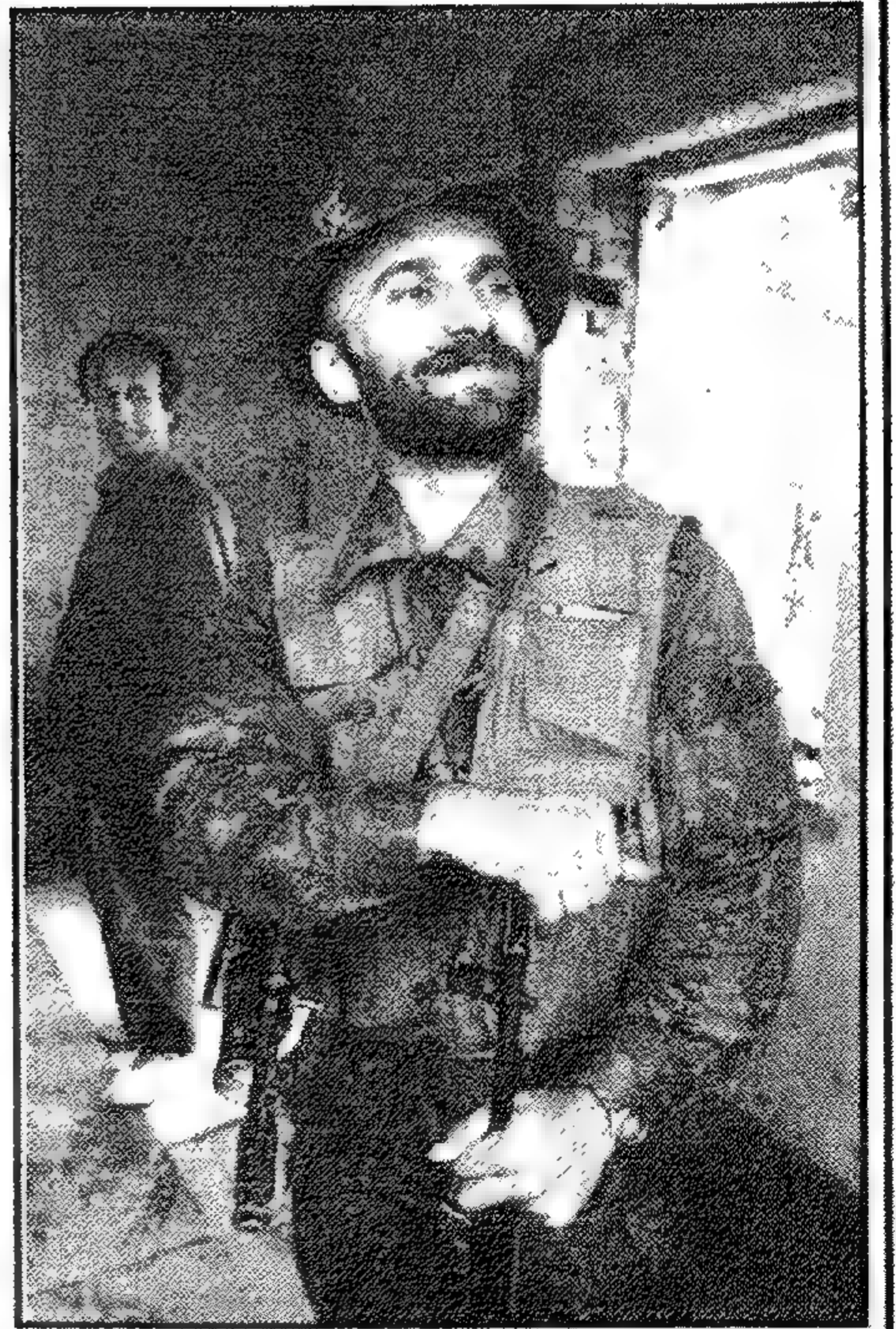
أحمد الحميسي

الرئيس الشيشاني
جورج دوداييف



”قدسوا الحرية
يا أهل الجبال
قدسوها
ودافعوا عنها
كأنها أمهاتكم،
ولا يغرنكم ذهب
ولا ثروة“..
-الإمام شاميل-
-١٨٤٥-

شاميل باسايف الذي قاد العملية
الانتعارية بالاستيلاء على المستشفى
المركزي في مدينة أبو دريد
نوفسك وأواسط يونيو ١٩٩٥



وهناك الشعور بالوجود الحي واستمرار الحياة.
كان ذلك في اليوم الثاني من رحلتي بين
الجبال الشيشانية أواسط شهر مايو، حينذاك
كانت القوات الروسية التي حاربت لمدة خمسة
شهور قد تمكنت من السيطرة النسبية على
العاصمة جروزني، وبدأت تزحف بجنودها

بلحظة ومضية -لو لم يكن كل أولئك- لقلت
إن السماء التي احتضنت الجبال الشيشانية
فوقنا كانت بحرا من زرق صافية سبغ فيها
قرص قهرماني من شمس تشيع الطمأنينة،
وأن يوما في الوجود لم يكن أروع ولا أجمل
من هذا اليوم الصحو المشبع بهواء الجبال النقي

لو أن ظلال الموت لم تكن ملقاة على
أكتافنا من الطائرات الحربية الروسية ونحن
جالسين مفترشين الأرض، ولو أن الموت لم
يكن ينقذ فينا أنفاسه الباردة الثلجية في
تلك الظهيرة الساخنة، ولو لم يكن ذاك
الترقب المتوتر القلق لاحتمال أن تنتهي الحياة

وطائراتها ودباباتها إلى أعلى لتظهر الجبال الشاهقة من المقاتلين الشيشان الذين اتخذوا الجبال معقلاً أخيراً لهم . وكنت أفتش الأرض بين مجموعة من أولئك المقاتلين وقد تخففوا من بنادقهم فركنوها إلى جوارهم وراحوا يأكلون ، وكل يسرد بعضاً من تاريخ حياته والتحاقه بالمقاومة . وغير بعيد عنا كانت تحوم في السماء طائرتان من القوات الروسية ، تدوران ، وتدوران ثم ترميان بحمولتهما من القنابل على قرى لم أكن أراها ، ويشير لم أكن أعرفهم وكنت أعلم أن الطائرتين أفرغتا حمولتهما المدمرة فقط عندما أرى أعمدة الدخان الأسود وهي تتصاعد فتلطف السماء دليلاً على أن الإنسانية لم تستطع بعد أن ترقى بنفسها كثيراً على مدى عشرين قرناً من الكتب والموسيقى والفنون . وأن قسماً كبيراً من طاقة الإنسان وجهده انصرف لمجرد استبدال هروات البدائيين الضخمة بقنابل صغيرة حديثة تدمر كل ما حولها دون أن يغير البشر شيئاً من منطق الوحشية الأول . فما زال الذين يملكون عدداً أكبر من معدات الموت يهاجمون الآخرين ويظردونهم من بيوتهم ويستبيحون نساءهم وشبابهم بقوة السلاح . ولم أكن أسمع صراخاً ، ولم أكن أرى الأشلاء المتطابرة للنساء والأطفال البعيدين في كل مرة تعلق فيها أعمدة الدخان ، ولكن الصمت الذي كان يحل فجأة على المقاتلين ، ونظرات عيونهم التي تعتم باليأس عقب كل هجوم كانت ترسم بجزع نفوسهم صوراً لما يجري غير بعيد عنا . وكان الصمت أشبه بصدى أصوات أولئك الذين حصدهم الدمار ، وصدى تقصف قوائم البيوت وقد تناثرت تحتها ممزقة أثواب الأطفال ولعبهم ، أقذاح الماء وبقايا الطعام ، مناجل الآباء التي لم تشبع من الحقول ، والأم التي دست حلمتها بين شفتي طفلها فلم ترضعه ، وأحلام البنات أمام المرايا . وكان الهواء الذي يسرى بيني وبين المقاتلين يتشجج لحظة القصف ، ويمسك بأرواحنا جميعاً كأنه يد تستमित على بدأخرى ساعة الموت . وكنت أطرق برأسي صامتاً ، أما هم فكانوا ينفصلون لحظة عن عالمنا ، كأننا يحارلون أن يخمنوا أبة بيوت تلك التي سقطت في قراهم ، ثم يرفعون رؤوسهم ويستأنفون الكلام كأن شيئاً لم يكن ، أو كأن كل ما يمكن أن يقع قد وقع ، بحيث لم يعد ثمة معنى لشيء ، أي شيء .

تلك كانت قسرية «فيدينو» مستط رأس «شاميل باسايف» الذي قام بعد

حوالي شهر في ١٤ يونيو بإحدى أكبر العمليات الانتحارية حين استولى على المستشفى المركزي بمدينة «بودوتولسك» مما أفضى لمقتل مائة وعشرين شخصاً ، وجرح حوالي مائة آخرين . في هذه القسرية «فيدينو» تفجر شاميل باسايف بأساً فقرر أن يقامر بحياته بعد أن فقد زوجته وأطفاله الست في عملية قصف كتركك التي يقوم بها الطيارون الروس أمامنا الآن من أعلى دون أن يعرضوا حياتهم للخطر .

هل مر أمامي شاميل باسايف فلم أنتبه له في تلك الأيام ؟ هل عرفني به البعض فلم أهتم به ؟ الحق أني لا أذكره لكنني رأيت العشرات من الشيشان كل منهم شاميل باسايف ، وكل منهم مستعد للموت . وخطرت لي شطرة من أنشودة المغني الشيشاني «عليه سلطانوف» «ما من مصير أشد قسوة من البسالة المحكوم عليها بالموت» . وقال لي سلاموف ضاحكاً : «كان الجيالات الروس أيام الاتحاد السوفيتي يركبون الطائرات ويحلقون بها فوق جبالنا الشيشانية ، ويتسلون من الأعلى بضد النيرس الجبلية . الآن يتسلون بمطاردتنا وتصيدنا من أعلى ، ويتصورون أننا سوف نستسلم ، لكنهم لا يفهمون أننا نقاتل منذ ثلاثمائة عام وأتينا سنقاتل حتى النهاية» كان سلاموف شاباً تجاوز العشرين بقليل ، عاش وتعلم في جروزني ، وعندما أعلن يلتسين الحرب في ١١ ديسمبر ٩٤ كان في زيارة لأقاربه بمدينة شاتوي ، فعاد إلى جروزني بعد يومين من الحرب لكنه وجد بدلاً من بيته الذي عاش فيه مع أمه وأخوته مجرد حفرة ضخمة سوداء ، ورجلاً متوسط العمر يجلس في منتصف الشارع يعزف على الأكورديون ، بينما ساد الصمت الشوارع ، وعم البيوت المهجورة التي سلمت من القصف ونزع منها أصحابها جميعاً .

كانت معليات من سمك السردين مفتوحة أمامنا على الأرض ، ويقربها أرغفة من خبز وعلية دخان وزجاجتا ماء معدني . وكان الحديث يتصل دون توقف بين اللقم التي يعشرها المقاتلون في أفواههم . وكنت أتوقع أن تميل الطائرات نحونا في أبة لحظة فكنت أتابع دورانها بعيني ، أما أولئك الرجال فكانوا قد ألفوا الموت حتى أنه أمسى جزءاً حياً من حياتهم ، لكنني لم أكن قد اعتدت بعد - وأنا أقضي بين الجبال بومي الثاني فقط - أن يفقد

الموت الذي أكرهه شقيق أنفاسي وزفيراً من صدرى . نظر إلى سلاموف ضاحكاً بمودة قائلاً : «لا تنظر ناحية الطائرات ولا تفكر في الموت فإذا كان مقدراً لك أن تموت عندنا فهو نصيبك وإن كان مكتوباً لك أن تعيش فستحيا بمشيئة الله» . وخلع خاتماً من الفضة من أصبعه ومده نحوي قائلاً : «اسم الجلالة منقوش على هذا الخاتم ، فضعه في أصبعك ولا تخلعه ، وستعود سالماً» . وابتسم على خان وهو أكبر المقاتلين الخمسة سناً وقال «الأعمار بيد الله . أتشرب شاباً ؟» .

كان على خان مهندساً تجاوز الأربعين ، وأبداً لم يكن ليخطر لمن يراه أنه مقاتل قادر على حمل السلاح واسكات النبض في صدور الآخرين ، فقد كان رقيقاً دقيق الملامح أشبه ما يكون بفنان حالم . وعندما سألته عن ظروف انخراطه في الجيش الشيشاني رفع عينيه إلى أعلى وقال : الجيش الروسي . لقد طاردني رصاصه من بلد لآخر . كنت في عمل حينما انفجر لغم في زوجتي بأحد شوارع جروزني ، فتردت الرحيل إلى «هاموت» التي لا تبعد سوى ساعة بالسيارة عن جروزني ، لكنهم قصفوا «هاموت» ودمروا بيت أعمامى ، فشددت رحالي إلى «شاتوي» ، ولكن الطائرات لاحقتنا ، فهاجرت أبعد فأبعد إلى «جودرتيس» ثم فكرت ذات ليلة تحت القصف : «وإلى أين ؟» لم يعد من مكان ولم تعد إمكانية أمامي : إما هروب متصل من الموت أو الدفاع عن النفس وأدركت أن فرصة النجاة وأنت تقاتل أكبر منها وأنت تهرب . ومد على خان بصره في الهواء للشيء متألماً كأنما يتأسف بشدة على أن قوة ما قد أجبرته على الحرب وحمل السلاح . وزفر متسائلاً : من الذي تلزمه هذه الحرب ؟

وأقبلت نحونا قاطمات ومدفعها الرشاش على كتفها وناولت على خان إبريق ماء . ورجاها سلاموف ضاحكاً : تريد شاباً لا ماء . فانصرفت دون أن تقول شيئاً . وهز رسعم رأسه بمعنى لا تقلقوا فسوف تأتيكم بالشاي . كانت قاطمات شابة تجاوزت العشرين ، قوية البنيان ، وجهها واضح المعالم طاهر قوى التعبير كوجوه الفلاحات العربيات اللواتي يعملن في الحقول . لكن شيئاً كالمأساة كان يلقي بظله على وجهها وعينيها دون أن يفارقهما . وتذكرت أنني عندما رجوت قاطمات أن تقف إلى جوارى لكي نلتقط صورة لنا جميعاً معا فأنها وقفت إلى جوارى صامدة دون أن تنطق بكلمة . وعندما التقطنا الصورة انصرفت بصمت . وعندما ناولتنا الماء

تلك الميديايات كتب عليها «لقاء اخضاع الشيشان». وما من وسام بجذ عليه المراء اسم جمهورية أخرى كأنجوشيا أو غيرها . فقط الشيشان التي قال عنها «موسى شفيقوف» رئيس كونفيدرالية شعوب القوقاز : «إذا انتصرت الشيشان في حربها الآن ضد روسيا فسوف ينتصر القوقاز بأكمله، وإذا هزمت هزمنا جميعا».

كانت الشمس تصب علينا سخونتها ونحن نشرب الشاي الذي حملته إلينا قاطعات . وكنت أترقب وصول أصلان مسخادوف رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الشيشانية : الرجل الذي أنشأ الجيش الشيشاني وخاض به حربا قاسية لنصف العام ، أي رجل هو يا ترى؟

لاحظت وسعتم أنني أنظر إلي ساعة بدي من وقت لآخر فقال لي : «سبأتي مسخادوف من كل بد فلا تقلق . إنه رجل بسيط وإن كان أبرز قائد عسكري لدينا ، فهو متعلم وليس من قادة المبادين ، أنهى مدرسة المدفعية للقادة في تيليسي عام ٧٢ ، ثم وصل إلى منصب قائد قوات إحدى الفرق المدفعية في الجيش السوفيتي ، لكنه تقاعد عام ٩٢ ليتفرغ لبناء الجيش الشيشاني المستقل».

أضاف اسلاموف: «لعلكم أن مسخادوف أحد الذين عاشوا مأساة شعبنا بكل أبعادها فهو من مواليد ١٩٥١ ، نشأ في المنفى بكاواخستان بعد تهجير شعبنا بالقوة من أراضيه بأمر من ستالين عام ١٩٤٤ . وخطر لي أن الرئيس جواهر دوايف وهو من مواليد ٤٤ نشأ هو الآخر في المنفى بكاواخستان وكذلك روسلان حسبو اللاتوف الشيشاني- الرئيس السابق للبرلمان الروسي ينتمي لجيل المنفى . وسواء أكانت مصادفة أم لا ، فإن ثلاثة من الشيشان تحديدا هم الذين فجروا أعنف الممارك ضد روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ٩١- الأول حسبو اللاتوف عندما اعتصم بمبنى البرلمان أواخر ٩٣ وأجبر الرئيس يلتسين على قصف مبنى البرلمان الواقع عند نهر موسكو ، فعمرى بذلك «ديمقراطية الدبابات الروسية الحديثة» جواهر دوايف الذي طرح بقسوة احتمال تفكك روسيا كوحدة جغرافية وسياسية ثم قبل بتحدى الحرب الروسية أواخر ٩٤ وتمكن من الصمود لنصف العام ، الثالث هو ياسيل شاماييف الذي قام بأكبر عملية انتحارية أفضت لإدانة البرلمان الروسي لسياسة الحكومة في الشيشان وتصويت



المقاتلين بين الجبال..

مائة وخمسون ألف شخص خلال عشرين يوما من بدء الحرب، أما الآخرون العجائز والمرضى والفقراء ،ومن لا يملكون أجرة الطريق ولا معارف لهم في المدن الأخرى فانهم باقون بهرولون من شارع لشارع ومن قبل لقبو ، فإذا هدا القصف ترققوا يشربون من مياه الحفر ، ويأكلون من صناديق القمامة.

ولم أكن أريد أن أضيف إلى صور الانقراض صوراً جديدة من نفس المدينة التي دمرتها القوات الروسية بوخشية منقطعة النظير ، ولم أكن أود أن أرى الشيشان التي أخضعت بالقوة ، بل أردت - ربما لنفسى قبل أى شئ آخر- أن أرى شعباً يقتحم الموت وينسف في الليل للقنجر حصون الغاصبين ، مواصلاً كفاحه الذي بدأه منذ قرون- الكفاح الذي ما زالت المتاحف الروسية تحتفظ من أساطيره بتلك الأوسمة التي صبت من الفضة الخالصة والتي كان القياصرة الروس يمنحونها لضباطهم في القرن التاسع عشر مكافأة لما يبدونه من همة خلال الحملات العسكرية التي بدأتها روسيا عام ١٨١٧ واستمرت مائة عام لإخضاع شعوب القوقاز الجبلية . حينذاك خصص القياصرة الروس ربع دخل روسيا القومي لتلك الحملات وجند لها نصف مليون عسكري، مات منهم سبعة وسبعون ألفاً في هذه الجبال التي اجلس بين قممها الآن، وكان الرصاص منذ قرن- كما هو الآن- أعز على القوقازي من جرعة الماء ورغيف الخبز . وبعض

لم تقل شيئاً. حينذاك كانت الساعة الثانية ظهراً ، وكنت أنتظر أمام أحد المباني من لحظة لأخرى مجئ أصلان مسخادوف القائد العسكري للحرب، وكنت أريد بالحوار معه أن أستبين من أفواه القادة الشيشان آفاق استمرار تلك الحرب وإمكانيات الوصول للسلام ، وشكل ذلك السلام كما قد ترتضيه شعوب القوقاز وتأملت الجبال التي فردت قممها أشرعة في الأفق تشد الأرض إلى الأبحار وفكرت فيما مضى من رحلتى التي لم أبدأها من هنا ، ولكن من «محج قلعة» عاصمة داغستان ،وبعدها إلى مدينة «خسيفورت» بجنوب داغستان والملاصقة للحدود الشيشانية والتي ازدحمت شوارعها وبيوتها بالمهاجرين واللاجئين الشيشان ، ومن خسيفورت انطلقت بى السيارة مع الشيخ خالد إلى هذه الجبال. وكان بوسعى أن أتخذ طريقاً آخر مباشرة إلى جروزنى عاصمة الشيشان وقيل لى : «فى جروزنى ستجد كل المراسلين ، تسهل لهم القوات الروسية عملهم وتحميمهم ، لكنك إذا اتجهت إلى هناك فلن ترى المقاتلين الذين زحفوا إلى الجبال حيث تدور المعارك الحاسمة الآن» وتخبرت أن أقضى ألباما حيث الخطر- فقد كانت صور الدمار التي تبثها الوكالات من جروزنى كثيرة ، ولا تحتاج إلى تعليق : مدينة محترقة كل هوائها دخان ، ونوافذ بيوتها نيران، تصطدم الأقدام فى كل خطوة فى شوارعها بجثث الجنود الروس الشبان الذين قتل منهم عدة آلاف فى الأيام الأولى، نزح منها- من المقتدرين وأسره

النواب على إقالة الحكومة في بونبة ٩٥ ونجاحهم في إقالة فيكتور برون وزير الداخلية وميرجي سميهاش مدير المخابرات ، ثم تجميع عدد من الأصوات لسحب الثقة من الرئيس بلتسين.

كان الحر قد اشتد علينا حينما نظر «علي خان» قائلا لي : «تعال نجلس في الظل» . ونهض واقفا بنقض التراب عن سرواله الكاكي ، فتبعته نحو سور مهدم بارتفاع متر جلسنا أسفله . ورفع علي خان رأسه إلى أعلى وضرب السور بيده قائلا : أتعرف ما هذا ؟ قلت : سور . قال مبتسما : كلا إنه ليس مجرد سور ، إنه أحد الآثار التي تعتز بها ، فهو كل ما تبقى من إحدى القلاع التي بناها الإمام شاميل . وقفت مندهشا أتأمل السور كأنما قد انبعثت حية أمامي صور التاريخ والمقاتلين الذين مضوا وراء الإمام وهم بدافعون عن بلادهم من شبر إلى آخر ، والإمام العظيم يحثهم على الثبات والقتال . إن الذين لا يعرفون قصة الإمام شاميل الذي لا يخلو بيت في القوقاز من صورته لا يعرفون القوقاز ، ولا يعرفون إلى أي مدى قد تستمر الحرب في القوقاز ، كما أنهم لا يعرفون معنى أن تكون جيليا حرا من شعب ما زالت أساطير القروسية تعيش بين جنبه ، يؤمن بسطاؤه بأن صهوة الخيل هي وسادة الرجال ومضجعهم ، وإن الرجال بولدون فرسانا فبعيشون على سروج الخيل أو راقدين تحت الشرى . وقد بدرك ذلك من أسعده الحظ

بالشعر إلى الفنون والرقصات الشعبية القوقازية المحملة برموز الشجاعة كالسيف والخنجر وانتفاضات الأيادي والرقاب المفعمة بالكبرياء.

وقد كانت انتفاضة الإمام شاميل حلقة من حلقات التاريخ القوقازي واصلت ما سبقتها من حركات بدءا من حركة الشيخ منصور الذي تزعم النضال الشعبي في سنوات ١٧٨٥ حتى ١٧٩١ ، ثم حركة «بيولات تايميف» سنة ١٨٠٢ ، ثم حركة «محمد أدجي قاذي» عام ١٨١١ الذي أراد توحيد القوقاز في مواجهة روسيا . ثم حركة «الإمام محمد مابورتويسكي» في ١٨٢٤ ، ثم انتفاضة الإمام «جاذي محمد» الذي حث الشعب على القتال مجددا في يناير ١٨٣٠ ، وقد تداخلت وقامت وتعايشت أحيانا معا بعض من تلك الانتفاضات وكان الدين الإسلامي الوعاء الفكري لها جميعا - أكان يمكن أن يكون هناك وعاء آخر حينذاك ؟ - وساعد على ذلك أن الغزاة كانوا ينتمون لدين آخر لم تلمس الشعوب الجبلية منه سوى انهمار الرصاص في صدورهم وإبادة القرى والتنكيل ، وخلال ذلك تشبعت تلك الانتفاضات بمضامين التحرر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقومي من استعباد القباصة.

وعلى خلفية تلك اللوحة المشبعة بالمران النضال ظهر الإمام شاميل الذي ولد عام ١٧٩٨ بداغستان في قرية «جيمري» بين

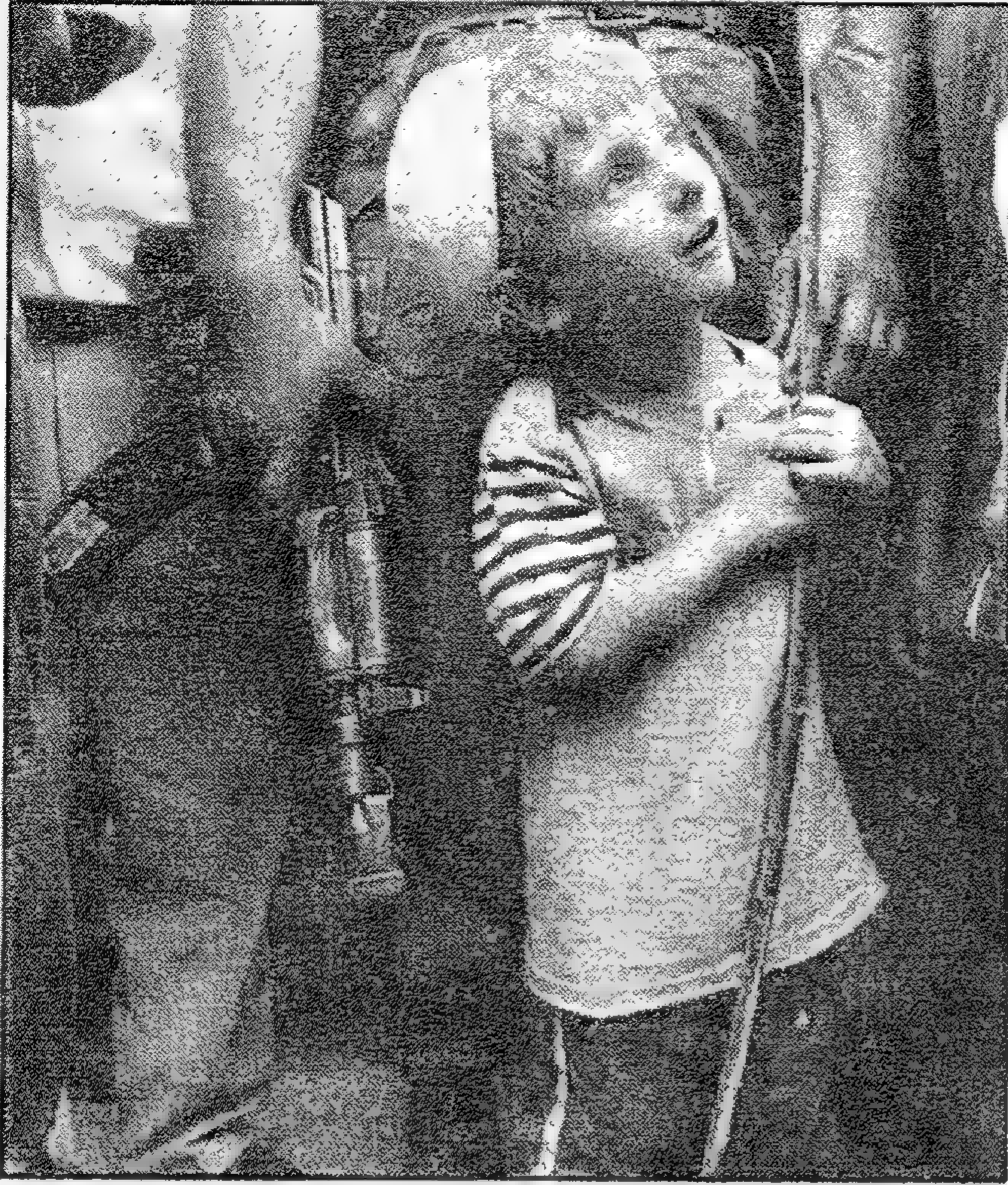
صور الإمام شاميل في كل مكان



الجبال ، وكانت والدته «باخوميسيدو» من عائلة أحد البكوات الأثرياء ، ووالده فلاح بسيط هو «دينجاو محمد» من القبائل الأناطرية بجبال داغستان . وعندما ولد شاميل أطلق والده عليه اسم «علي» وكان طفلا نحيفا دائم التشكي من الأمراض فقام والده بعرضه على حكماء الريف الذين قالوا له «ما دام يمرض وهو علي فبدل اسمه باسم آخر» . وأطلق عليه والده اسم شاميل . ولدهشة الجميع كف الطفل عن التشكي من العلل بعد ذلك ، وغما صييا قويا إلى حد لافت للأنظار.

وفي كتاب بعنوان «شاميل في القوقاز وروسيا» صدر عام ١٨٨٩ ، كتبه السيدة «تشيتشاجوفا» وهي زوجة الجنرال تشيتشاجوف الذي لازم شاميل في سنوات منفاه بروسيا كتبت تقول - نقلا عن الشيوخ بقرية شاميل - إنه «تميز منذ صباه بالكر بحبوبة هائلة ، وميل للتفكير والتأمل ، وشخصية قوية التأثير ، وفي شبابه اكتسبت ملامحه جذبة خاصة ، وبدا واضحا عليه أنه شديد الكبرياء ، ذو ارادة فولاذية يستحيل إخضاعه لما لا يروقه ، يؤرقه الفضول لمعرفة كل شيء . وتحكى الكاتبة أنه وهو في الرابعة عشرة من عمره أجبر والده على الاقلاع عن معاقرة الخمر وجعله يقسم له على المصحف أنه لن يعود إليها . وكان شاميل شابا قويا لا نظير له بين أقرانه في المبارزة بالسيف والخنجر ، يمشي صيفا وشتاء بين الجبال عاري الصدر حافي القدمين ، ولم يكن يوسع أي من شباب القرية أن يطرحه أرضا أو يلحق به في العدو . فإذا تصادف أن تفوق عليه شاب في سباق الخيل أو إصابة الأهداف برصاص البنادق كان شاميل يلزم بيته مغتما لا يغادره لمدة أسبوع.

وبشهد الشاعر الكبير رسول حمزاتوف بأن والده كان يحكى له عن الإمام شاميل وكيف كان يوسع الإمام وهو جريح أن بشق الفارس وحصانة بضربة سيف واحدة . وقد بدأ شاميل بتلقى تعليمه الأولي على يد «جمال الدين» شيخ القرية الذي لقنه أصول الدين الإسلامي والخطابة وقواعد اللغة العربية والمنطق العربي . وعندما بلغ العشرين بدأ في دراسة الفلسفة والعلوم الدينية يتوسع . ويروي شاميل بنفسه فيما بعد أنه تأثر أشد التأثير بحياة أبطال الجهاد الإسلامي الأوائل . وما زال معهد تاريخ اللغة والأدب مجمع قلعة في داغستان - قسم الاستشراف برئاسة سعيدوف - يحتفظ برسائل شاميل إلى أهله وإلى قيصر روسيا مكتوبة بالعربية الرفيعة



المستوى معنى ولفظاً.

تلقى شاميل تعليمًا دينيًا ، وكان شابًا ذا كبرياء لا يقبل الظلم وكان القوقاز من قبله حلقات متتابعة من الانتفاضات ضد القيصرية ، ولم يكن لشاب كهذا إلا أن ينخرط في طريق الثورة . وفي عام ١٨٣٤ أعلن شاميل إمامًا دينيًا للقوقاز وهو في السادسة والثلاثين من عمره ، وفي ١٩ سبتمبر من نفس السنة اندلعت أكبر ثورة في تاريخ القوقاز بقيادة شاميل واستمرت حتى ٢٩ أغسطس ١٨٥٩ لتغدو أطول انتفاضة في وجه طغيان القيصرية تواصلت ٢٤ سنة وأحد عشر شهراً و٧ أيام ، ثم ظلت جيوب من المقاتلين تكافح في الجبال بعدها حوالي خمس سنوات أخرى . وبذلك استمرت حربه فعلياً على مدى ثلاثين عاماً . وكانت حربه تلك في عهد القيصر نيقولاى الأول الذى وصفه فريدريك المجلد بأنه : «شخص نافذ معجب بنفسه يعتبر القسوة نشاطاً والعناد قوة إرادة» . وكانت حرب شاميل ضد القيصرية التى لم تلغ نظام القنانة وبيع وشراء الفلاحين الروس الا عام ١٨٦١ ، ولم يكن للدولة تبعية مواطنيها أن تنصف مواطني القوقاز أو ترحمهم من الجور والاستعباد . ويقول المؤرخان الروسيان «فيدوسوف» و«بيفانوف» في كتابهما «تاريخ الاتحاد السوفيتى» أن شاميل: كان رجلاً ذكياً شجاعاً لا يعرف الرحمة ، استطاع فى ظروف العلاقات القبلية العشائرية والطابع البدائى للزراعة وانهيار فلاحى القوقاز فى أيدي الاقطاعيين أن يصبح إماماً أى الحاكم الروحى والمدنى الأعلى ثم وجد بعد ذلك عدداً كبيراً من القبائل الجبلية وكون دولة مركزية فريدة تعتمد على نظام الإمامة ، وكان تكوينها ونشأتها بهدف تنظيم الحرب على روسيا . وأعد شاميل جيشه إعداداً صارماً ، وعين النواب فى المناطق التابعة له ، وقام بفرض الضرائب . وخلال ذلك سعى الإمام لازالة القوارق بين العشائر وفرض الشريعة الإسلامية ، وشحن حرباً على مذهب «القادرية» الذى اتخذ منه البعض حجة للدعوة إلى الاستسلام لروسيا والتعايش مع واقع الغزو الخارجى وجعل الإمام فى دولته اللغة العربية لغة رسمية - للمكاتبات والمراسلات والاتفاقيات والجلسات وخطاباته الموجهة إلى النواب فى المراكز والقرى وكانت خطورة الإمام شاميل أنه أول من أقام دولة قوقازية ، وأول من استطاع تنظيم المقاومة الشعبية على نطاق واسع فى القوقاز وأول من

استمر بثورته لحوالى ثلاثين عاماً متصلة متتهزا فرصة الصدام الروسى التركى ، والروسى الابرائى ، لكن الموقف السوفيتى الرسمى بعد ١٩٤١ - أرخ لحركة وانتفاضة الإمام شاميل باعتبارها «حركة دينية رجعية» اعتماداً على أن شاميل كان أحد المروجين «للمريضة» وحرم أية دراسات منصفة لدوره ، مع أن مفكرين معروفين هما ماركس والمجلد عاصرا تلك الحركة ونظرا إليها على نحو مختلف ، وفى مقالة بعنوان «فرص الحرب» يكتب المجلد : «إننا لم نشهد مع تعاقب عدة أجيال حروباً حقيقية فى وسط أوروبا تشارك فيها الشعوب بنفسها ، لكننا رأينا هذه الحروب فقط فى القوقاز ، والجزائر ، حيث استمر النضال دون انقطاع لحوالى عشرين عاماً» . وفى رسالة أخرى للمجلد عام ١٨٦٤ يقول «إننى أعتبر أن قمع روسيا للانتفاضة البولندية والاستيلاء على القوقاز أهم حدثين أوروبيين منذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥» . أما عن ماركس فإنه هاجم بشدة تأييد البرلمان الانجليزى للاحتلال الروسى للقوقاز وذلك فى مقال له عام ١٨٥٣ بعنوان «لورد بالميرستون» ، كما وصف الإمام شاميل فى رسالة للمجلد بأنه ديمقراطى «رهيب» . وبانطلاق ثورة شاميل عهد نيقولاى الأول (١٨٢٥ - ١٨٥٥)

والسنوات الأولى من حكم القيصر الكسندر الثانى (١٨٥٥-١٨٨١) ظنت روسيا أنها تختتم آخر معاركها فى القوقاز ، لكن إماماً آخر ظهر ليواصل النضال هو محمد حاجى الذى قاد الموجة التالية من انتفاضة استمرت عدة سنوات حتى أخمدت عام ١٨٧٧ . وفى عام ١٩٢٤ يصدر المؤرخ الروسى «ف . م . قرونزة» كتاباً بعنوان «الحضارة الأوروبية والمغرب» . يقارن فيه بين الحرب التى أعلنها الأمير عبد القادر الجزائرى لمدة ١٧ عاماً ضد الاحتلال الفرنسى وبين الحرب التى قادها الإمام شاميل فيقول: «تأمل الحرب البطرولية التى خاضها الشعب القوقازى من حيث طابعها وطاقتها حرب المغرب العربى فى وجه فرنسا ، أما الأمير عبد القادر الجزائرى فإنه يشبه الإمام شاميل من حيث موهبة الإمام العسكرية الفذة ، وقدراته التى لا تحمد على القتال ، وإرادته الفولاذية ، وتأثيره الهائل فى الجماهير الشعبية . إن الطابع الشعبى لثورتى الإمام شاميل والأمير عبد القادر الجزائرى هو الذى جعل الأمير عبد القادر يكتب للإمام شاميل عدة رسائل بدعوه فيها للتضامن فى نضالهما المشترك ضد المستعمرين . كما أن نضال شاميل الذى لم يقتصر على الحرب ضد روسيا بل اتسع ليمثل خطراً عي الأتراك هو الذى

دفع محمد علي حاكم مصر لتوجيه رسائله هو الآخر إلى شاميل عام ١٨٤٢ بعرض فيها على الإمام مساعدة مصر ، وبدعوة لتوحيد حركة الكفاح والتنسيق ضد الامبراطورية العثمانية . وقد حمل ضابط في الجيش المصري - شيشاني الأصل - هو «يوسوب سافاروف» رسالة محمد علي إلى شاميل سرا . ولم يفارق سافاروف بلاده بعد ذلك ، وأمسى من المقربين للإمام ، وكان هو الذي وضع قيما بعد «نظام» (أى دستور) دولة الإمامة التي أقامها شاميل فى القوقاز .

ومع أن المؤرخين الرسميين بروسيا حددوا لحرب القوقاز إطارا زمنيا فى حدود ٤٧ عاما (حوالى نصف القرن) إلا أن بعض المؤرخين الآخرين مثل الكسندر كراسنوف وغيره يعترفون بأن تلك الحرب استمرت مائة عام كاملة من أوائل القرن ١٨١٧ حتى ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، أما المؤرخون الشيشاني فيقولون أن الحرب استمرت ثلاثمائة عام منذ أن وطأت أقدام الروس القوقاز فى ١٧٣٢ حتى يومنا هذا ويستشهدون - ويوافقهم فى ذلك مؤرخون روس - بأن الانتفاضات لم تنقطع حتى فى زمن الحكم السوفيتى . وبكل المعايير تعد الحرب القوقازية أطول الحروب التى خاضتها روسيا - وما زالت تخوضها - على امتداد تاريخها .

هنا فى هذه القرية «فيدينو» كانت المعركة قبل الأخيرة للإمام وحشد لها القيصر الكسندر الثانى كل ما لديه من عتاد لسحق قوات شاميل ووراء هذا السور الذى أتطلع إليه الآن وقف الإمام العظيم ذات يوم بهتف بشعبه كالبرق : «قدسوا الحرية يا أهل الجبال ، ولا يفرنكم ذهب ولا ثروة ، قدسوها كأنها أمهاتكم وكافحوا من أجلها ، فليس لكم حياة من دونها يا أهل الجبال» إنها العبارة التى بجدها الإنسان تحت صورة الشيخ الملتف بعباءته وكرامته فى كل بيت فى القوقاز : فى بيوت المجرمين ، الحكام ، والمتعلمين ، والبسطاء . لقد قضى شاميل سنوات عمره الأخيرة منفيا تحت حراسة روسية فى مدينة كالوجا بروسيا ، ثم كتب إلى القيصر يستأذنه أن يسمح له بالحج إلى مكة فاذن له فشد رحاله إليها وهناك اشتد عليه المرض فلم يغادر المدينة المنورة حتى مات ودفن فيها بعد عام سنة ١٨٧١ عن ثلاثة وسبعين عاما . ولعله قضى عامه الأخير بسترجع الأحداث وموازين القوى المختلة التى أرغمته فى حينه على الاستسلام

فى جوميب بداغستان سنة ١٨٥٩ أمام قوات العقيد لازاريف قائد قوات القيصر الكسندر الثانى ، حينذاك اعتبر شاميل بعد معركة فيدينو الأخيرة ، أنه سيكون فى جوميب أبعد ما يكون عن متناول يد قوات القيصر ، لأن «جوميب» تقع فى أعالي الجبال التى بجدها من أسفل نهر أفارسكاياكوسو ولم تكن قوة عسكرية فى تاريخ القوقاز قد تمكنت من الوصول إلى جوميب من قبل . هناك نظم شاميل آخر ما لديه : أربعمائة مقاتل ليس لديهم سوى أربع بنادق ، وعزيمة لا تجد للدفاع عن حريتهم . وقام الإمام بنسف الصخور المحيطة التى قد يستخدمها الجيش الروسى كجسور للوصول إلى «جوميب» وسد بجدران ضخمة كل المرات من حوله ، ونقل أكواما هائلة من الأحجار الصلبة إلى النقاط المرتفعة من الجبل لدحرجتها فوق الفرق الروسية إذا حاولت ارتقاء الجبل . . وساعدت زوجته «شو آنا» وابنه محمد شافى وبناته الخمس : نقيسه ، وقاطمات ، وباخو ميسيدو ، ولجوات وصفيات ، على نقل الأحجار إلى مواقعها مع بقية الأهالى . وفى أعلى نقطة فى جوميب نصب الإمام خيمته ليشرف منها كالصقر على أدق حركة فى آخر معقل له . وفى صباح ٢٢ أغسطس ١٨٥٩ أصدر الجنرال «ميلوتون» أوامره بكتابة خطاب - باسم الجنرال - باللغة العربية إلى شاميل دعاه فيه إلى الاستسلام حقنا لدماء نسائه وأطفاله

مع الإشارة إلى أن القيصر يمنحه فى حالة استسلامه فرصة للهجرة من روسيا إلى المدينة المنورة بصحبة أسرته لكن شاميل رد بخطاب باللغة العربية يعلن فيه أنه لن يستسلم ، وأن «خالق البارئ فى السموات ، وفى جوميب عبيده المسلمون بشهرون سيوفهم للجهاد المقدس» .

وفى ٢٣ أغسطس ١٨٥٩ بدأت قوات القيصر هجومها الأخير ، وتمكنت من الوصول الى معقل الإمام بالرغم من كل شئ ، وفى السادسة صباح ٢٤ أغسطس تجمعت القوات حول جوميب ، وتصف تشيتشاجوفا فى كتابها : شاميل فى روسيا والقوقاز الصادر عام ١٨٨٩ المعركة فتقول «تساقط القتلى من الجانبين ، وعندما أحصت القوات الروسية الضحايا من معسكر شاميل وجدت بينهم ثلاث نساء مسلحات ، وفى التاسعة صباح ٢٥ أغسطس تمكنت قوات العقيد «لازاريف» من تطويق شاميل محكمة الحصار حوله . وفقط عندما أدرك شاميل أن الجيش قد طوقه من كل الجهات أذعن لفكرة الاستسلام لهم . وكان المساء قد حل ناشرا فوق الجبال ثوبا من العتمة عندما تقدم العقيد لازاريف ليجد الإمام شاميل واقفا بجوار حصانه الرمادى المرسج بين حشد من المريدن : غطى رأسه بعمامة كبيرة بيضاء وقد انسدت من على كتفيه للأرض عباءة خضراء . ورغم عتمة المساء كان الشقاء باديا فى وجهة



شيشاني
عجوز لا
يعطى عن
سيفه «وزنه
القوى

المتجههم، بينما اطلت من عينيه نظرة مظلمة بالمرارة . ولم يكن من الصعب على العقيد لازاريف التعرف على ذلك القائد العظيم بين الآخرين . ولكن لازاريف تظاهر بأنه لم يعرف شاميل متسائلا : من فيكم شاميل؟ وأشار المريدون إلى الامام الذي وقف رافع الهامة بأسلطة الطلعة ، قائلين بصوت واحد : ها هو فالتفت لازاريف نحوه مخاطبا اياه : «أيها الامام .. بسمع العالم أجمع ببطولاتك ومآثرك التي لن تنطفى أمجادها ، فاذا أنت خضعت لمشينة القدر الآن، ومضيت معنا إلى القائد العام واضعا نفسك تحت أمرة امبراطور روسيا الأعظم ، فانك ستنفذ بذلك الآلاف من أرواح البشر الأحياء الذين بخلصون لك، ويتبعون خطاك ، فاختتم بطولاتك العظيمة بسلوك راجع وكريم».

وحلت اللحظة التي وقعت فيها أعظم الأحداث في تاريخ القوقاز ، ذلك عندما خرج شاميل يهدوء من جوميب وهو شيخ في الثالثة والستين يتبعه بسيوفهم ستون مريدا من رجاله المخلصين ، ومضى شاميل حتى اقترب من معسكر القوات الروسية فاصطفت جنودها كلها احتراما تؤدي له تحية الشرف بأمر من القائد العام للحملة «البارون فراجهيل» وكان شاميل موقنا بأنه ميت لا محالة فطلب السماح له بتأدية فريضة الصلاة . ولم يفارق الإمام هاجس الموت إلا عندما اصطحبوه إلى خيمة كبيرة وقدموا له الشاي باحترام في أقداح من الفضة . بعد ذلك بساعات ودع شاميل أرضه وأصحابه ، وأهله ، منطلقا على جواده في رفقة الحارس إلى سانت بطرسبورج العاصمة الروسية حيث طلب القيصر الكسندر الثاني أن يقدموه إليه في قصره . من العاصمة انطلق الإمام إلى منفاه في مدينة كالوجا بجنوب روسيا حيث لحقت به أسرته ..

لقد مرت أكثر من مائة وخمسين عاما على أولى معارك الإمام جرفت أسماء وأحداث جليلة إلى نهر النيسان ، لكنها لم تستطع أن تنتزع صورة الشيخ المتلفع بكبريائه من مخيلة وأفئدة شعبه المقاتل . وبعد مائة وخمسين عاما يظهر شاميل آخر هو شاميل باسابف الذي سمي على اسم الإمام ليقوم بأكبر عملية انتحارية في تاريخ روسيا ، وشيع صوت بالغضب لمغنى شيشاني ذائع الصيت هم عليم سلطانوف عام ١٩٩٥ ليشدو باسم الامام على وقع المعارك الجديدة ، منشدا له واليد أغنية «الموت والحرية» التي تنتشر الآن كالنار في الهشيم على شرائط كاسيت وسط مدن وقرى القوقاز كله:

«لاحظت ظلال الموت فوق بلادنا
أيها الإمام العظيم
لكن شعبك سيخترق الحصار
أو يموت كما يليق بالفرسان،
فشدوا وثاقنا إلى خيول النار
نحو المعركة..»

أيها الإمام العظيم..
نحن نعرف أنه ما من مصير أشد
قسوة
من البسالة المحكوم عليها بالموت
فإن كان ذلك مصيرنا فقد قبلنا
به

أو تعيش أحرارا نخلق
كالصقور..»

وبعد قرن ونصف القرن يجد انسان عربى نفسه أمام بقايا سورى إحدى قلاع الإمام ، فيقف أمامه منبهرا وهو يسترجع ذلك التاريخ . وما أعظم التاريخ إن كان ثورة ، وما أتعس الشعوب التي لا تعرف البطولات . يقول أركادى جولدشتاين في كتابه «قلاع في الجبال» (موسكو ١٩٧١) : أصبح الإمام أسطورة تغنى بها ليس فقط الداغستانيون في ملاحمهم ، بل والشعب الروسى نفسه الذي ابدع مختلف الاغنيات الرومانسية عن شاميل . ولعل الشعب الروسى قد وجد في شاميل امتدادا لثواره الذين قادوا الانتفاضات الفلاحية العارمة بدءا من بولوتنيكوف عام ١٦٠٦ ، ثم الفلاح الاسطورة ستيفان رازين الذى تزعم أكبر حركة معادية للاقطاع من ١٦٧٠ - ١٦٧١ وتقاطرت عليه من مختلف انحاء البلاد جيوش الفلاحين العبيد ورعاع المدن وعراة القوزاق ، ثم الفلاح الزعيم ايمليان بوجاتشوف الذى استمرت انتفاضته عامين ١٧٧٣ - ١٧٧٥ لأن الشعب على حد قوله: «فقير في كل مكان ، ويتعرض لكثير من الاهانات والضرائب» فألف جيشا من عشرات الألوف ومنح كل من ينضم إليه: «الأرض والعشب والرصاص والخبز» ، حتى اسلمته الخيانة إلى موسكو في قفص حديدى ليعدم في ساحة بولوتنبا في يناير ١٧٧٥ . وقد خط الإمام شاميل في كتاب الحرية الإنسانية صفحة أخرى ، فاستحق أن يكون بعضا من أساطيرها في فم الشعوب الصغيرة المستعبدة.

تأملت السور الصغير ، وقلت لنفسي أن شيئا من الماضى يتحرك الآن ويرف في عيون اسلاموف وعلى خان ورستم وقاطمات والشيخ خالد وغيرهم ، أما القلاع التي هدمتها المدافع فإن رسمها ما زال في النفوس.

عدت لافتراش الأرض بالقرب من الآخرين ، وتطلعت إلى السماء المفتوحة الصافية المنخفضة فوقنا حتي ليخيل للناظر إليها انه سيلا مسها إن هو مد بده نحوها ، وعبيت من

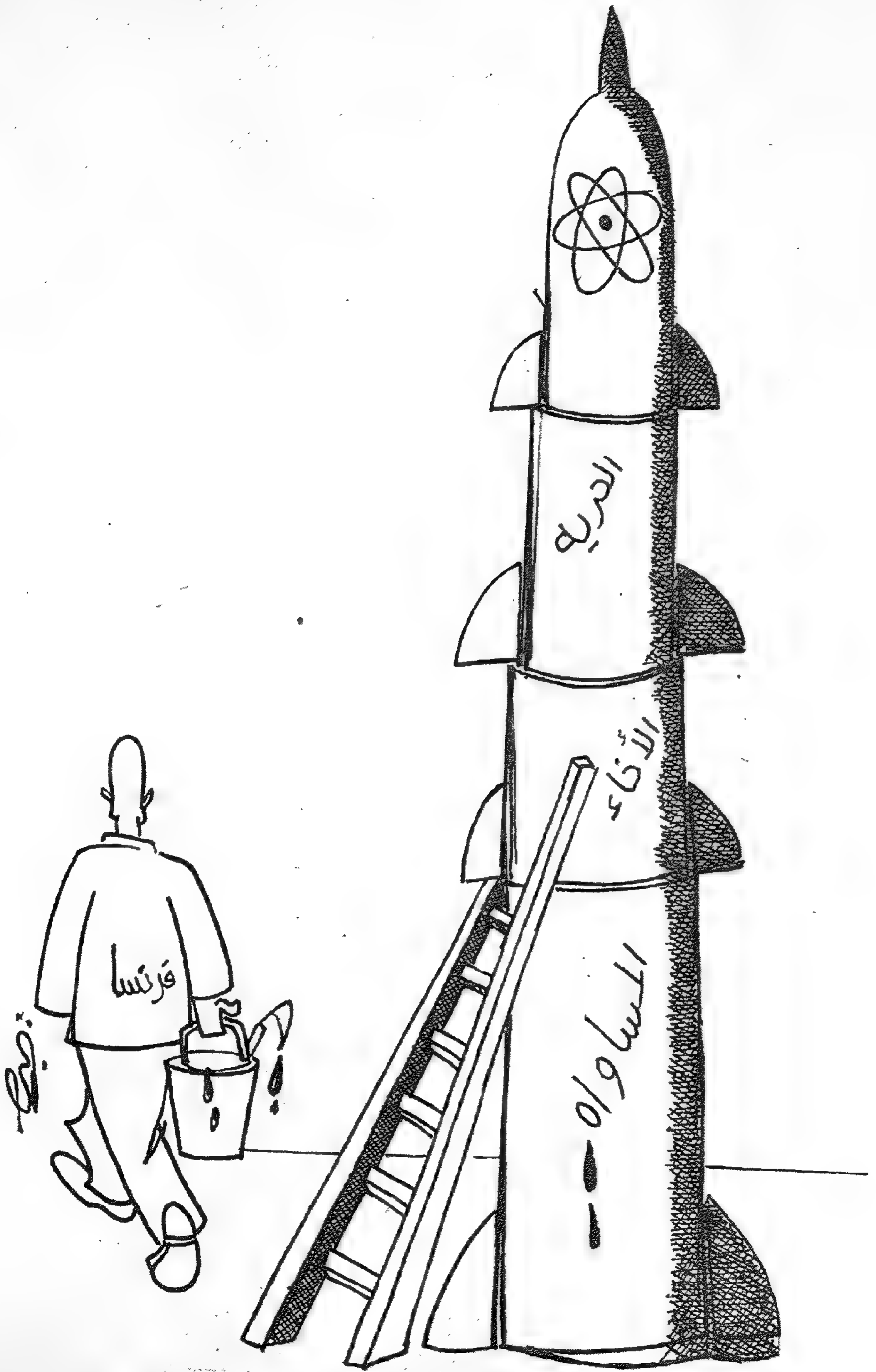
الهواء الجبلى النقي وأنا مستند بظهري إلى سور الإمام الشائر ، ولحت على مسافة مجموعة من الشباب في مقتبل العمر يحشون بنادقهم بالرصاص ويتدربون على إصابة الأهداف . وقلت لنفسي : هل تنحسر موجة الكفاح الشيشاني تلك كما انحسرت من قبل انتفاضات عظيمة سابقة؟ أم أن الشعب الشيشاني سيجد هذه المرة ثغرة في مبنى الانهيارات الروسية ينفذ منها لما ينشده؟.

كان الجو هادئا فيما حولى ، وقد ارتخى جسم على خان على السور مستسلما لنعاس خفيف ، بينما دوت تمزق الصممت طلقات رصاص من مدافع الشبان الذين يتدربون ، وسألت نفسي : ترى كيف يمكن لكل جمال الطبيعة النادر هذا أن يتفتق عن دمامة الحروب والتقتيل أو كيف يمكن لانفجارات الموت المتلاحقة أن تولد من بطن ذلك السكون اللاتهاى؟.

نظر إلى اسلاموف ضاحكا كعادته وقال لى : «أنت أول صحفى عربى باتى إلينا هنا ، الجميع يذهبون إلى جرزوني لهذا أسألك أن تقول لى صراحة ما الذى ستكتبه عنا؟» . ابتسمت وأنا أقول له: عندما أنتهى من الكتابة سأعرف أنا أيضا ما الذى كتبه عنكم « تأملنى بتشكك وقال : «اكتب ما تشاء هذا حقك لكن حقنا أن تكتب أننا لن نستسلم حتى لو هزمنا » .

ولاحت قادمة ونحن جالسين عربة «جيب» تثير عجلاتها الغبار تحتها وتوقفت غير بعيد عنا وسارعت مجمعة من المقاتلين بالالتفاف حولها ولكزنى اسلاموف يكوعه وهو ينهض قسائلا: الجنرال اعلان مسخادوف . وعرفته من صورته التى تنشرها له الصحف الروسية . هبط ومعه ثلاثة آخرون ، مضوا جميعهم على الفور إلى مبنى من طابقين ، كان مدرسة للأطفال أغلقت بعد الحرب ، وبعد دقائق معدودة تقدم نحوى أحد العسكريين قائلا: الجنرال سوف يستقبلك الآن . ليس لدينا مترجمون من الروسية إلى العربية هنا فهل تتقن الروسية ؟ ممتاز . هل قدموا إليك الشاي؟ أجابه الشيخ خالد وهو السائق الذى قادنى بين الجبال بسيارته : أكلنا وشربنا والحمد لله . فهرول الرجل نحو المبنى ، بينما مضى اسلاموف بثكاسل بعيدا وهو يقول : سنلتقى بعد أن نتحدث مع الجنرال اعلان مسخادوف ، ولا تفوتك زيارة المستشفى الذى برقد فيه جرحانا ، وعلى أية حال لا تغادرونا دون أن تودعنا .

ولوح بيده متصرفا وماسورة المدفع المدلى من كتفه تصطدم بساقه خلال مشيته المتكاسلة.



حقوق الإنسان الاقتصادية

د. خليل حسن خليل

خصوم البشرية ولكنى سأعرض ، بصفة عامة ، لنوع من حقوق الإنسان ، يكاد يكون منسياً بين تلك الحقوق . وبأتى ذكره أحياناً بشكل عرضي ، بينما هو فى الواقع من أهم تلك الحقوق . هذا النوع هو الحقوق الاقتصادية للإنسان . ومنها حقه فى السيطرة والملكية والتوجيه لوسائل الإنتاج ، وحقه فى العمل والغاء البطالة الجائفة على صدره ، وعلى قواه الخالقة ، تلك القوى تعتبر مصدر التقدم والتنمية فى أى مجتمع .

أول هذه الحقوق ، هو الحق فى السيطرة على وسائل الإنتاج من أرض ورأس مال . والسيطرة على هذه الوسائل ، تكون بالملكية والادارة والرقابة ، لكن يمكن توجيه تلك الوسائل إلى الإنتاج ، الذى يشبع الحاجات الأساسية والضرورية للإنسان ، لكي يعيش مكرماً ، لا يبطئ الجوع ، ولا يقع فريسة لقلعة شرهة ، تنتج فحسب ، ما يعود عليها بأكبر الأرباح ، وما يكفل لها معيشة مترفة . وبطبيعة الحال فإن الأرض ورأس المال ، لا يكفيان لتقسيمهما تقسيماً متساوياً بين الأفراد . والحل المنطقي ، أن تكون هذه السيطرة عامة . تتولى القيام بها الجماهير جماعياً ، عن طريق الملكية العامة ، وإسهام الجماهير فى إدارة المشروعات ، والرقابة عليها .

هذا الحق الاقتصادي للمجتمع على وسائل

حق الإنسان فى حماية عقله وجسده وروحه ، وعدم اعتداء الغير عليها ، حق قديم ، يتزامن مع وجود الإنسان على هذه الأرض . وهو يستمد هذا الحق من مجرد كونه إنساناً ، فالشرائع السماوية ، والدساتير ، تحفظ له جميع الحقوق التى تكفل له حياة كريمة .

وبطبيعة الحال ، تفرع هذا الحق إلى حقوق تفصيلية ، خاصة بحرية الإنسان فى العقيدة والفكر السياسى ، والتعبير عن رأيه بكل الوسائل ، وركزت دساتير كثيرة على حماية حقوق الإنسان السياسية والفكرية ، وحرمت اضطهاد الإنسان ، أو تعذيبه ، بأية طريقة كان هذا التعذيب مادياً ، كالصور البشعة ، التى تلجأ إليها بعض الحكومات ضد خصومها . أو كان معنوياً بسلبه حريته فى التعبير وفى الدفاع عن هذه الحقوق .

ووقائع التعذيب ، وغيرها من صور الاعتداء على حقوق الإنسان كثيرة . والجهد المبذول للقضاء عليها كثيف ، تبذله الجماعات التى اتخذت من قضية الدفاع عن حقوق الناس غاية نبيلة ، تناضل فى سبيلها ، وفى سبيل أغلى مخلوق فى الوجود ، وهو الإنسان ، الذى يعطى للوجود معنى .

وسوف لا أتعرض لصور القهر الوحشية ، التى تنصب على الإنسان ، وبصفة خاصة فى البلاد المتخلفة ، أى بلدان العالم الثالث ، فالجماهير يعلمون مداها ، ويعملون جاهدين على مقاومتها . فهى تنقطر دماً فى السجون والمعسكرات والشوارع ، وكذلك على الصفحات التى يسطرها الكتاب الأحرار ضد

الإنتاج ، هو جوهر الديمقراطية . وهذه لا تعنى الديمقراطية الرأسمالية ، التى يهيمن عليها ساسة قادرون على الاتفاق الباهظ على الانتخابات . فالنواب المنتخبون بهذه الطريقة ، لا يمثلون الأغلبية ، ومصالحها تمثيلاً صادقاً . وإنما هم يمثلون الفئة القادرة الرأسمالية .. وهذه قلة . أما الأكثرية ، وتتكون من العمال والفلاحين والمثقفين وغيرهم من الكادحين ، فهم محرومون من التمثيل البرلماني ، فرأس المال يحتكر صناديق الانتخابات .. وينتج ديمقراطية مشوهة ، أو بتعبير آخر دكتاتورية لرأس المال .

والمثال الشهير الذى يمكن ، أن يساق هنا ، هو ما يسمى بالديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية . فالرأسماليون قد انقسموا إلى حزبين رأسماليين الجمهوريين والديمقراطيين والحزبان يحتكران صناديق الانتخابات والحياة السياسية منذ أن استقلت تلك البلاد ، منذ نحو مائة وخمسين عاماً ، ويتبادلان الحكم ، ويمنعان من الناحية الفعلية ، أية قوى أخرى أن تخرق هذا الاحتكار . وبهذا يكون واقع النظام ، هو دكتاتورية للرأسماليين ، وليس نظاماً ديمقراطياً يمثل لأكثرية الشعب الأمريكى الحقيقية .

وكذلك فحق الجماهير فى السيطرة على وسائل إنتاجها ، يلقى استغلال الإنسان الذى يقوم به الرأسماليون ، وملاك الأرض والكبار ، عن طريق الحصول على فائض قيمة العمل ، هذا الحق يعنى الإنسان من أشد الصور فتكاً بحقوق الإنسان ، ويكفل له أن يعطى بقية عمله ، ولا يبخس أجره الذى يتخلف فى كثير من دول العالم الثالث بأقل من حد الكفاف . هذا الحق فى الغاء استغلال الإنسان ، لا نجد اهتماماً كبيراً به فى أدبيات حقوق الإنسان . وربما يكون السبب أنه حق مخبوء . ولكنه حق حيوى . ويمكن القول بأنه تدور حوله معظم الحقوق ، فالظلم الاجتماعي يتدنى بدخل الإنسان إلى الخضيض ، ومن ثم تتدنى مستويات الفرد فى عيشة وتعليمه وصحته وثقافته ، وهى حقوق للإنسان معتدى عليها بواسطة القوى المسيطرة فى المجتمعات المختلفة .

ويتصل بهذا الحق ، حق الإنسان فى العمل ، والقضاء على البطالة ، وهذا ينطبق على إنسان العالم المتقدم والمتخلف على السواء فالبطالة تآكل قوى العمل الخالقة ، فى دول غرباً وروياً فى أمريكا تماماً ، كما تفعل الدول الفقيرة . وكثرة من هذه الأخيرة ، تابعة للدول المتقدمة الرأسمالية . وتعانى فى هذا المجال نوعين من البطالة : البطالة الواردة لها

من الاقتصاديات المتقدمة ، والتي تسببها التبعية ، ثم البطالة النابعة من اقتصادياتها ، وذلك لتخلف الهيكل الاقتصادي الاجتماعي ، وعجزها عن تحقيق معدل تنمية مرتفع ، بسبب انظمتها السياسية ، ومرة أخرى ، بسبب تبعيتها للدول الصناعية والبطالة ، كما هو معروف ، يحدثها أساسا اقتصاد السوق الرأسمالية ، التي تطنطن بها الدوائر الرأسمالية في العالم المتقدم والمتخلف على السواء . ومن هنا فإن سيطرة الجماهير على وسائل الإنتاج تتطلب تخطيط التنمية والعمالة . وذلك لكي تستخدم موارد المجتمع وقواه البشرية استخداما رشيدا كفتا . ولما كانت القوى البشرية هي أغلى ما يملكه المجتمع الإنساني فتبطلها يعتبر ضياعا لأمن ما لدى تلك المجتمعات .

ولا يخفف من هذا الامتهان للإنسان بواسطة البطالة ، التي تحتاج المجتمعات الرأسمالية متقدمة ومتخلفة ، القول بأنه في البلاد المتقدمة يوجد تأمين ضد البطالة . فإن هذا لا يعالج المشكلة : أولا : تأمين البطالة ، يكون دائما أقل كثيرا من الأجر ، وهو مؤقت بزمان قصير . وبهذا ينخفض مستوى معيشة المتبطلين ، ثانيا : وهذا هو الأهم ، إن البطالة تدمر القوى الخالقة والمبدعة في الإنسان وتخرّب قواه الروحية والعقلية والمعنوية ، فالإنسان يريد أن يعمل ، يشعر بأن له دورا مفيدا ومنتجا لمجتمعه ، وإلا غشا الضياع والهرمان .

وعلى ذلك يكون حق الإنسان في العمل ، وفي التخلص من البطالة ، حقا أساسيا من حقوق الإنسان طغت عليه ، وهذا طبيعي ، المهانة التي يتعرض لها الإنسان في السجون والمعتقلات . وصور التعذيب البربرية التي تنصب عليه . ومع ذلك فلا بد لحركات الدفاع عن حقوق الإنسان ، ورفع الامتهان للإنسان الذي تسببه ، والدفاع عن حق العمل للإنسان . ذلك الحق الذي يسهم به في تقدم مجتمعه ، ويعطيه قيمته كإنسان .

والبطالة كما سبق القول ، تشوه الانظمة الرأسمالية المتقدمة ، كما تفعل في المتخلفة ، وقد انتقلت بشاعة البطالة ، إلى بلد يأخذ باقتصاديات السوق الرأسمالية أخيرا ، وهو روسيا . ورافقت البطالة ظواهر كانت نتيجة لها ، كالدعارة والجريمة ، والمافيا ، والمخدرات ، وصور الفساد الرهيبة ، كل ذلك قد اجتاحت المجتمع الروسي ، وتردى بالإنسان فيه إلى درك ليس له قرار .

وننقلنا حق الجماهير الديمقراطي في السيطرة على وسائل الإنتاج ، سواء كان ذلك عن طريق المؤسسات السياسية ، أو في حقل الإنتاج ذاته ، إلى موضوع أساسي ، أو قل إلى حق أساسي من حقوق الإنسان ، وهو حق

في التنمية . وهذا موضوع كبير ، جذير بدراسات مطولة ، وما يعنيها الآن هو أن حقوق الإنسان الاقتصادية ، كالحق في إلغاء الاستغلال ، والحق في العمل ، والقضاء على البطالة ، كلها مرتبطة بحق التنمية ، لسيطرة الجماهير على وسائل الإنتاج تهدف ، فيما تهدف إليه تشغيل القوى العاملة تشغيللا كاملا كفتا ، والتمكين لقواهم المبدعة من الانطلاق . وهذا بدوره يؤدي إلى التنمية ، وزيادة الدخل ، وعدم استنزاف موارد المجتمع بواسطة القلة الرأسمالية ، لكي تنفقها في ترفياتها ، أو تبعتها في مشروعات هامشية بعيدة عن التنمية ، لأن ربحيتها بالنسبة لملاكها عالية . وكذلك المحافظة على الموارد الرطنية والقوى العاملة أن تستنزف لمصلحة الأجانب وشركاتهم .

وهذا يؤدي بنا إلى الإشارة إلى دور رأس المال الأجنبي ، والمنح الأجنبية في الدول الفقيرة فهذا قد يساعدنا على فهم التمويل الأجنبي ، أو المنح في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان .

تنادي كثير من الحكومات في العالم الثالث ، ومعها بعض الكتاب الذين يشاركونها الرأي ، بأنه لا تنمية من غير رؤوس أموال أجنبية ، وتبذل جهودها لدعوتها ، وبلغ الحال أحيانا درجة الاستجداء وتعطى لها امتيازات باهظة ، فتعفى من الضرائب جميعا لعشرات السنين ، وتعطى الأراضي اللازمة لها مجانا أو بأسعار اسمية . وتحول أرباحها للخارج كما تشاء . ، ويوفر لها العمل رخيصا ، ويباح لها الاستثمار في أي مشروع ، حتى لو كان ضيئل القيمة بالنسبة للتنمية ، أو حتى ضارا . ويتسبب ذلك في انعدام فائدة هذه الأموال في التنمية بل ترتب عليها نزف لموارد الدول الفقيرة ، لمصلحة الدول صاحبة الاستثمار . كما تتسبب القروض الأجنبية في كوارث اقتصادية وسياسية شهدنا صورا منها في السنوات الأخيرة ، وخضوع الدول المقترضة في سيادتها الاقتصادية للدائنين بقودهم صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للتنمية والتنمية .

ولنتقل إلى موضوع المنح ، وهي التي يسيل لها لعاب بعض الحكومات ، وهي بطبيعتها صغيرة غير حاسمة في التنمية الحقيقية ، وينفق جزء كبير منها على المديرين والخبراء الأجانب ، وعلى الموارد والسلع التي تتطلبها المنحة من الدول المانحة . وقد تكون أسعارها غالية . وبذلك تكون المنحة تشجيعا للتجارة والعمالة الفنية من الدول المانحة . وتكون المنحة مصحوبة بشروط سياسية أو اقتصادية قد تكون غالية الثمن ، وغالبا ما تنال من استقلالية القرار في البلد المتلقى للمنحة . وتتسبب بذلك في تدعيم تبععية ذلك البلد للبلد المانح سياسيا

واقتصاديا . وإذا ما تعودت البلد المتلقية للمنح عليها ، أصبح التهديد بقطعها ، يرغم ذلك البلد بالرضوخ لأية ظروف سياسية أو اقتصادية يفرضها المانح ، والأمثلة على ذلك كثيرة نعرفها جميعا ، وتفخر بعض الحكومات بأن تذبعتها علينا ، وكأنها أمر مشرف .

فإذا كان هذا هو شأن الحكومات ، فهو أمر نعتقد أنه يمكن أن يسرى إلى الجمعيات غير الحكومية ، ومن بينها الجماعات المشتغلة بهدف سام ، كالدفاع عن حقوق الإنسان . وهذه بعض النقاط الجذيرة بالنظر في هذا المجال :

١- أن استقلالية الجماعات النافحة عن حقوق الإنسان ، مسألة أساسية للقيام بدورها وحتى تتجنب النزاعات والانحرافات والاتهامات التي يمكن أن تحدث ، فإن الوضع السليم إذن ، أن تكون الجماعات مستقلة ، وبصفة خاصة في شئونها المالية . هذا الاستقلال لا بدع من حريتها في العمل فحسب ، ولكنه يجنبها أية عرقلة ، أو تقليل لنشاطها ، لو امتنع المانح عن إرسال منحه ، لأي سبب من الأسباب .

٢- الحماس ، والروح المعنوية النضالية ، المطلوبة للدفاع عن حقوق الإنسان ، ومقاومة الإجراءات التي تمتهن حقوقه ، يتطلب عملا معتمدا على الذات . تفاخر الجمعية وأعضاؤها به . ويعطون بشرف القيام به . ولا ينسحب الشرف على المانح .

٣- هذا العمل يعتبر تدريبا على العمل الإنساني ، ويتطلب كدها ، وإصرارا واستمرارية نابعة من الذات ، فالتمويل الذاتي ، مهما كان صغيرا ، يمثل تضحية وبذلا ، يدفع الإنسان إلى هدف من أنبل ما تهدف إليه الجماعات ، التي تشغل بهوم الإنسان . فليس هناك أنبل من الدفاع عن حقوق الإنسان ، وعن كرامته . فكرامة الفرد ، هي كرامة الكل ، كان الكل مجتمعا محليا أو دوليا .

هذا القول لا يتعارض مع التعاون الأدبي الخلاق ، ومناصرة الجماعات لبعضها بعضا في هذا الهدف الكبير .

إن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، متعلقة بوجوده ، وهذا الوجود سابق ، حتى على الدساتير التي تنص عليها ، هذه الحقوق تعتبر بالتالي سابقة على أي تنظيم اجتماعي ، و تشريعي ، وقانوني ، وبذلك يجب تطبيقها على الإنسان ، الذي يوجد في أنظمة اجتماعية ، لا تنص دساتيرها على تلك الحقوق ، وما دامت هذه متعلقة بوجود الإنسان ، فله أن يناقش عنها بكل السبل التي يمكنه خوضها ضد أعداء الإنسان ، الذين يسفكون حرمة ، ويسلبونه وجوده .

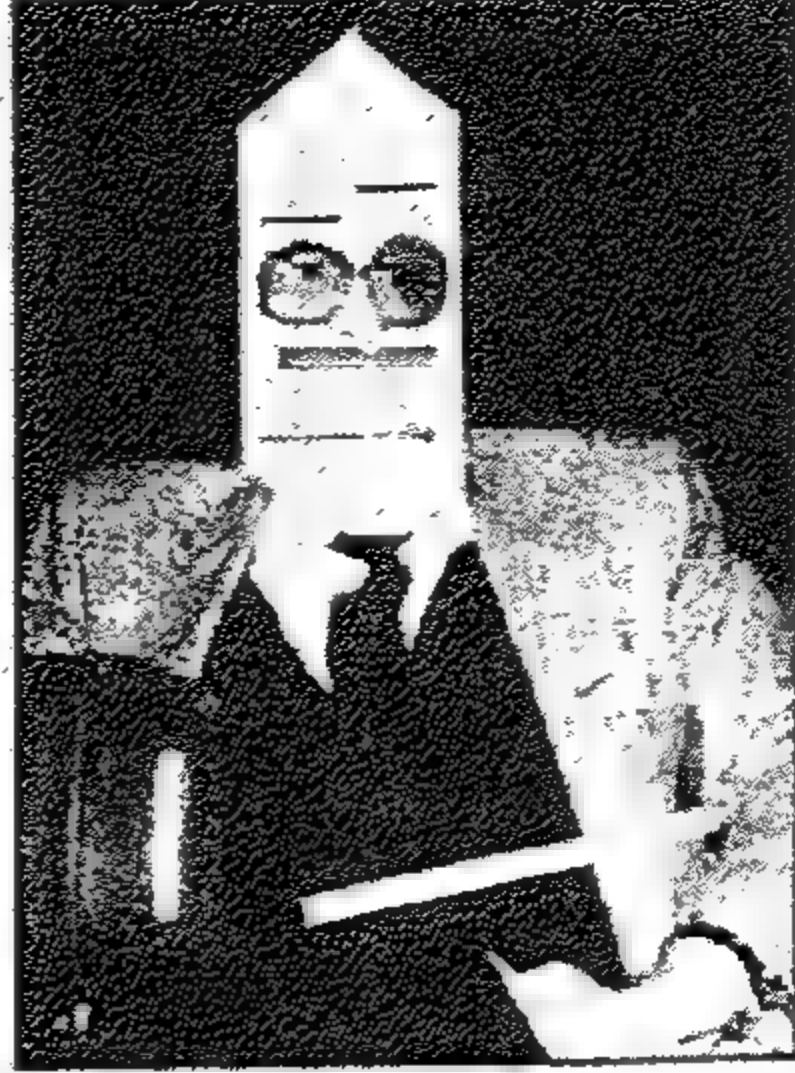
عزت زكريا

كتاب العالم الثالث



بيير بورديو

ترجمة وتقديم: إبراهيم فتحي



أسئلة علم الاجتماع

حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي

حول الثقافة

والسلطة والعنف الرمزي

فريدة النقاش

السلطة أو تقدمهم أجهزة الإعلام باعتبارهم «موضوعيين ومحايدين» ولا مصلحة لهم، وليسوا طرفاً في أي صراع. ويجعل هذا الألفاح «الإعلامي» على حياء وتجرد وعدم تحيز عالم الاجتماع، يجعل القارئ والمتلقى العادي لرسالة هؤلاء عاجزاً عن الانتقاد.

يطرح هذا الكتاب كل الأسئلة المزعجة حول علم شائك تحيطه الشكوك هو علم الاجتماع فأسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، لعالم الاجتماع الفرنسي «بيير بورديو» الذي ترجمه الناقد «إبراهيم فتحي» وأصدرته دار «العالم الثالث»، كتاب لا غنى عنه للمتخصصين في كل هذه الحقول المشار إليها في العنوان، وللقارئ العادي الذي لا يندر أن يشعر أنه مخدوع في بعض المقولات والتعميمات التي يروج لها نوع من علماء الاجتماع، ولكنه لا يستطيع أن يضع يده على سر هذه الخديعة أو مصدرها. خاصة وأن بعض علماء الاجتماع المشهورين من مؤيدي

ولعل بعض أهم نقاط وموضوعات هذا الكتاب هي كشف بورديو المتكرر والواضح الحقيقية أن ممارسة عالم الاجتماع «وما يراه وما لا يراه»، وما يفعله، وما لا يفعله وعلى سبيل المثال الموضوعات التي يختار أن يدرسها أو يتجاهل دراستها مدينة لموقعه الاجتماعي «وهذا هو السبب أن سوسيولوجيا السوسيولوجيا ليست بالنسبة إلى تخصصات بين تخصصات أخرى ولكنها إحدى الشروط الأولى لسوسيولوجيا علمية».

ويضيف وتبدو لي فرص الإسهام في إنتاج الحقيقة بالفعل متوقفة على عاملين رئيسين مرتبطين بالموقع الذي يشغله الباحث، ١- مصلحة الباحث في معرفة الحقيقة وجعل الآخرين يعرفونها أو بالعكس في إختائها وإختائها عن نفسه، ٢- والتدرة التي يمتلكها على إنتاجها».

والحديث عن السوسيولوجيين لابد أن يكون مقدمة لدراسة المثقفين بعامة، تلك الدراسة التي لا غنى عنها لأي حركة ثورية، وللحركة الثورية في العالم الثالث وفي بلادنا على نحو خاص. فالمثقفون الثوريون قوة رئيسية غالباً ما تكون قائدة أو على الأقل ذات نفوذ واسع في ظل الرأسمالية الطرفية العاجزة التي تضعف النمو الذاتي للطبقة العاملة الصناعية وملايين المهشمين، وهي الأوضاع التي لم تدرس بعد من موقع ثوري يستهدف التغيير الشامل. ومثل هذه الدراسة هي مهمة رئيسية لمثقف من نوع جديد صاحب مصلحة أصيلة في معرفة الحقيقة وعدم إختائها وقادر في الوقت نفسه على إنتاج هذه المعرفة. «وبيير بورديو» نموذج فذ لمثل هذا المثقف الذي يعرفه إبراهيم فتحي بأنه:

«عالم يتخذ موقعه بانتمائه إلى مثقفي الفئات الشعبية الذين لهم مصلحة في التغيير، ويصارعون القوى المحافظة كما يصارعون النزعة الثورية الزائفة للبيروقراطية السوفيتية وذبولها».

وكانت أعمال «بورديو» الأولى كعالم اجتماع تدور حول الشعب الجزائري دارساً لأشكال الوعي السياسي وأسس الصراعات السياسية، وهو ليس تبسيطياً أو اختزالياً في عمله..

«ولست من الذين ينقلون على نحو غير نقدي المفاهيم الاقتصادية إلى مجال الثقافة

... ثم لا قيمة علم اقتصاد للظواهر الرمزية ، وأن أدرس المنطق النوعي لإنتاج الثروات الثقافية وتداولها ، وكان ذلك يشبه معنى للإزدواج في الفكر - وهو الذي جعل كثيرا من الناس يمكن أن يتعاش في أذهانهم نزعة مادية تصلح للتطبيق على حركة الثروات المادية ، ونزعة مثالية تصلح للتطبيق على حركة الثروات الثقافية وقد اكتفى الكثيرون بصيغة شديدة الفقر « إن الثقافة السائدة هي ثقافة الطبقات السائدة » .

فالمثقفون بوصفهم حائزين لرأس مال ثقافي هم قسم « مسود » من الطبقة السائدة ، وإن عددا من المواقف التي يتخذونها بشأن السياسية على سبيل المثال يرتبط بالتباس وضعهم كمسودين وسط السادة ، كما أذكر بأن الانتماء إلى المجال الثقافي يتضمن مصالح نوعية ...

فهل يوسع المثقف أن يحلل وضعه تحليلا دقيقا يبين له وللآخرين طبيعة العلاقة بالطبقة السائدة ، وأي الأدوات والمناهج باترى سوف يستخدمها مثل هذا المثقف إذا وضعنا في الاعتبار أن ذات العلم (أي الفاعل الذي يقوم بالعلم) تشكل جزءا من موضوع العلم ، فهي تشغل مكانا فيه . وليس من المستطاع فهم الممارسة الإلشروط السيطرة بواسطة التحليل النظري على آثار العلاقة بالممارسة المسجلة في الشروط الاجتماعية لكل تحليل نظري للممارسة ... وما من ظاهرة أو فعل أوحالة إنسانية إلا وهي مشروطة اجتماعيا ، أي أنها تقع في مجال صراع الطبقات تتأثر به وتؤثر فيه وتتولد عنه . ولذا فإن الأمر الجوهري بالنسبة للمثقف « أن يحاول اكتشاف كل ما يفرض تاريخ المجال الثقافي ومنطقه التفكير فيه إزاء وهم الحرية في لحظة معينة ، ولن بغوص أي مثقف في التاريخ ، ومن الحاضر ، أكثر مما بغوص السوسيولوجي في ممارسته لحرفته ولكن طموحه هو أن يستخلص من الحاضر والقوانين التي تسمح بالسيطرة عليه ، أي بالتحديد منه ... » فالناحية المميزة للمثقفين هي امتلاك مصالح منزعة عن الأغراض ، هي أن تكون لهم مصلحة في التنزه عن الأغراض « ذلك أن : « التاريخ الشخصي في أكثر جوانبه تفردا ، وحتى في بعده الجنسي محدد اجتماعيا ... »

« ويتساءل بعض الناس أحيانا لماذا لا يكون المقهورون أكثر تمردا . ويكفي أن نأخذ في الحسبان الشروط الاجتماعية لإنتاج

العناصر الفاعلة والآثار الباقية التي تمارسها حينما يجري نقضها في صميم الاستعدادات لكي تفهم أن الناس الذين هم نتاج شروط اجتماعية مثيرة للتمرد ليس بالضرورة على تلك الدرجة من التمرد التي سيكونون عليها إذا كانوا نتاج شروط أقل إثارة للتمرد (مثل معظم المثقفين) ثم وضعوا . بعد ذلك في تلك الشروط .

وليس معنى ذلك العودة للقول أنهم جعلوا من أنفسهم شركاء للسلطة عن طريق نوع من التدليس والكذب على النفس . كما لا ينبغي نسيان كل أنواع التباين بين التاريخ المتجسد والتاريخ المنشئ ، وكل هؤلاء الناس الذين (يتململون سخطا داخل جلودهم) كما يقال كثيرا اليوم . أي داخل وظائفهم وفي الأعمال المخصصة لهم . فهؤلاء الناس الذين ليسوا في مكانهم الصحيح ، المزاحون خارج طبقتهم الاجتماعية من أسفل ومن أعلى المثقفون والبورجوازية الصغيرة [هم ناس لهم

تاريخ ، وهم في الأغلب يصنعون التاريخ ...] وتأسيسا على هذه المشروطة الاجتماعية يرى « بورديو » أن ما يسمى بالرأي العام لا وجود له ، فبافتراض أن كل الناس يستطيعون أن يكون لهم رأي ، أو يعبره أخرى إن تكوين رأي هو في متناول الجميع هي افتراضات غير صحيحة « حتى إذا صدم ما أقوم به شعورا ديمقراطيا ساذجا . والافتراض الثاني يقول إن كل الآراء متساوية » وأنا أعني أن من الممكن البرهنة على أنها ليست من ذلك في شيء ، وعلى أن واقعة تكوين آراء ليست لها على الإطلاق نفس القوة الواقعية تؤدي إلى نتاج اصطناعي ذاتي مجرد من المعنى .

والمصادرة الثالثة المضجرة هي أن واقعة طرح السؤال نفسه على الناس جميعا تتضمن القرض القائل بوجود إجماع حول المشاكل ، أو بعبارة أخرى وجود اتفاق حول الأسئلة الجذرية بأن تطرح . وببساطة أن هذه المصادرات الثلاث تتضمن سلسلة من التشوهات تتم ملاحظتها بمجرد أن تراعى كل شروط الضبط المنهجى في جمع المعطيات وتحليلها ...

ويكشف التحليل العلمي لاستطلاعات الرأي عن أنه من الناحية العملية لا وجود لمشكلة محل اتفاق من الجميع ، وللسؤال لا بغض تفسيره تبعا لمصالح الذين يطرح عليهم ... والرأي العام إذن لا وجود له في الشكل المنسوب إليه من جانب الذين لهم مصلحة في تأكيد وجوده ...

ومن الواضح أن هذا التشكيك في طبقية الأدوات المستخدمة وكونها تعبيراً عن مصالح ينسحب على بعض أدوات علم الاجتماع مثل الاستبيان حين يستخدمه التقليد المحافظ في هذا العلم ساعيا لتعميم النتائج وخاصة حين يدرس الطبقات الشعبية .

وفي مسداخلة عن النزعة العنصرية للدكاء بقول « بورديو » « عنصرية الذكاء هي عنصرية الطبقة السائدة التي تتسم بحشد من الصفات تميزها عادة عن ما يسمى بالعنصرية : أي العنصرية البورجوازية الصغيرة التي هي الهدف المركزي لمعظم الانتقادات الكلاسيكية للعنصرية ... » وتلك العنصرية تخص طبقة سائدة يعتمد إعادة إنتاجها - في جانب منه - على نقل رأس مال ثقافي رأس مال موروث ، خاصية أنه رأس مال مندمج لصيق بما لديه ، ومن ثم فهو يبدو طبيعيا فطريا .. مما يجعل هؤلاء المسيطرين " يستشعرون أنهم مصنوعون من جوهر أسمى ، وكل عنصرية



هي نزعته عن الطبائع الجوهرية الأصلية ، وعنصرية الذكاء هي الشكل التبريري لعدل اجتماعي مقابل العدل الإلهي ، لطبقة ترتكز سلطتها جزئيا على امتلاك مؤهلات تشبه المؤهلات التعليمية في أن من المفترض أن تكون ضمانات للذكاء والتي تأخذ في الكثير من المجتمعات من أجل مجرد الوصول إلى السلطة الاقتصادية مكان المؤهلات والألقاب القديمة مثل مؤهلات الملكية وألقاب النبالة ..

وتدبر هذه العنصرية ببعض خصائصها لواقعة أن ألوان الرقابة واللوم المسطرة على أشكال التعبير الفظة والوحشية عن العنصرية قد تدعت ، أن الدافع العنصري لم يعد يستطيع التعبير عن نفسه إلا في أشكال رفيعة من لطف التعبير وأكثر صيغ لطف التعبير انتشارا اليوم هي بوضوح إضفاء طابع علمي ظاهري على الخطاب .. كذلك لأن العلم وثيق الصلة بما يطلب منه تبريرة ..

وينبغي على الفور الطعن في هذه المشكلة والتي عمل السيكولوجيون على تضمينها أسسا بيولوجية أو اجتماعية « للذكاء » ومن الأولى بدلا من السعي وراء الجسم العلمي للمسألة محاولة طرح العلمي للمسألة نفسها : بمحاولة تحليل الشروط الاجتماعية لظهور هذا النوع من الاستفهام ومن العنصرية الطبقية التي بدسها وهي العنصرية الخاصة الملائمة لأفراد النخب ووثيق الصلة بالاصطفاء التعليمي وبطريقة مسيطرة تستمد شرعيتها من تصنيفات تعليمية .

إن التصنيف التعليمي هو تصنيف اجتماعي أضفى عليه لطف التعبير المظهر الطبيعي المطلق ، وهو تصنيف اجتماعي قد خضع في السابق للرقابة ومن ثم لسيما (كيمياء قديمة) تغير طبيعة المادة وتنتج إلى تحويل الفروق الطبقية إلى فروق في « الذكاء » والموهبة أي إلى فروق في الطبقة . ولم ينجح الكهنة قط فيما مضى مثل هذا النجاح ، إن التصنيف التعليمي هو تفرقة اجتماعية أصبحت شرعية .. وتلقت إقرارا ودعما من العلم .

وليتساءل « بورديو » لماذا نما الدافع المؤدى إلى عنصرية الذكاء أيضا ؟ .. وورده أظن أن هذا يرجع في جانب كبير منه إلى حقيقة أن النظام التعليمي قد وجد نفسه في وقت قريب مواجه بمشاكل لا سابق لها نسبيا مع هجمة قوم محرومين من الاستعدادات المشكلة اجتماعيا التي تتطلبها هذا النظام ضمنا ، قوم يقومون على الأخص



بواسطة عندهم بالخط من قبضة المؤهلات التعليمية ، بل والخط من قيمة المناصب التي سيغفلونها بفضل هذه المؤهلات ، ومن ثم يحمي الحلم الذي تحقق من قبل في بعض الميادين مثل الطب بالعدد المقلوب .. فساهم الإسهام الذي يقدمه المثقفون لعنصرية الذكاء ؟

سيكون من الأفضل دراسة دور الأطباء في فرض صيغة طبقية على الفروق الاجتماعية على الندوب الاجتماعية ، ودور السيكولوجيين والأطباء النفسيين والمحللين النفسيين في إنتاج التعبيرات الملتقة التي تسمح بوصف أبناء الطبقة العاملة السفلى أو المهاجرين بطريقة تجعل من الحالات الاجتماعية حالات سيكولوجية ، تجعل من نواحي القصور الاجتماعية نواحي عقلية ..

الخ وهذا الكتاب دعوة تبيلة لكشف الحقيقة من كل زواياها بتسليط الضوء الذي لا يحجب شيئا ، والتحليل الذي يزرع كل الأوهام بما فيها تلك الأوهام عن النفس والإنتاج معرفة وخطاب علمي حقيقي إذ أن الخطاب العلمي حتى الآن ما يزال واقعا في قبضة علاقات القوة التي يكشف عنها القناع ، وكذلك لأن إذاعة هذا الخطاب خاضعة لقوانين الانتشار الثقافي التي بوضوحها هذا الخطاب ، ولأن حائزي الكفاءة الشقاقية الضرورية للاستحواز على هذا الخطاب ليسوا هم أكثر الناس مصلحة في القيام بذلك . وبإيجاز يجد الخطاب العلمي أثناء الصراع ضد خطاب مكبرات الصوت ورجال السياسة وكتبة المقالات والصحفيين أن كل شيء ضده ، فهناك الصعوبات وضروب البطؤ في اعتداده مما يجعله يصل في أغلب الأحوال بعد انقضاء المعركة ، وتعقيد الذي لا مناص منه الذي لا يشجع ذوي الأذهان التي تربت على التبسيط والمبول المسبقة ، أو بساطة الذين لا يمتلكون رأس المال الثقافي الضروري لحل الغازه ، وكذلك طابعه اللاشخصي المجرد الذي لا يشجع أي مطابقة بينه وبين الواقع الشخصي ولا أي شكل من الإسقاطات الباعثة على الرضا ، وعلى الأخص ابتعاده عن الأفكار المقبولة المتداولة والمعتقدات الأولية . وليس من المستطاع إعطاء بعض القوة الواقعية إلا بشرط أن تتجمع حوله القوة الاجتماعية التي تسمح له بفرض نفسه .. انتهى الاقتباس

وغنى عن البيان أن طبيعة القوة الاجتماعية صاحبة المصلحة في كشف كل الأوهام ومعرفة الحقيقة عارية تلك الحقيقة التي قال عنها لينين إنها دائمة ثورية هي المثقفون الثوريون أو هؤلاء الذين يكافحون لكي يصبحوا ثوريين . فقد اثبتت التجارب التاريخية في الماضي وفي الحاضر أن الطبقة العاملة وحلفاءها من الكادحين تبقى في حاجة إلى المثقفين المناضلين لافسح في سياق تعاملها مع نتائج العلم ومع ثقافة ولكن أيضا لكي تفتح لها باب العلم والثقافة بداية .

ويحتاج هذا الكتاب لقراءات متعمقة في حلقات وندوات ومناقشات لأنه بطرح بصورة عميقة وحية الأسئلة الكبرى في علم الاجتماع ومحيطه الواسع من ثقافة وسياسة واقتصاد . ويعبر تلك الأنواع المتجسبة من العنف والمغلقة بلطف التعبير في مجتمع طبقى تتواطأ كل قواه المسيطره لتخفي حقيقته وتستتر العنف البنيوي فيه .

الشعار «الناظم»

يسرى مصطفى

الفرز واضحة ومحددة ، في الذات في مواجهة الآخر ، نتيجة الوجود المادي لهذا الآخر ، أي وجوده كمستعمر.

وفي فترة أخرى ، تترث دولة ما بعد التحرر حق القول وتحتكره ، ومثلما تقوم بتأميم المجال المادي تعمل أيضا على تأميم المجال الرمزي ، وتواصل هذه الدولة وجودها استناداً إلى نوع من أبديولوجيا الحرب: « فلا صوت يعلو فوق صوت الحركة » ، فهي « الذات » الكبرى ، التي يتحلق حولها الأفراد والجماعات ، وهي التي تخاطب ذاتها ورعاياها والآخرين بشقة المنتصر . إن القول الرمزي في هذه الحالة يستعين بالذات القائلة لنفي التمايزات أو الإبقاء عليها خامدة ومستترة ، إنه أشبه بالقول « المقدس » الذي يطالب السامعين بترديد كلمة : آمين .

من الطبيعي أن انفراط عقد هذه الدولة ، وانقضاء هذا الظرف التاريخي يعني انفتاح الميادين المختلفة وانغلاقها في آن واحد . فالمجال المادي أصبح مجالاً للمنافسة والاحتكار ونفس الشيء يقال على المجال الرمزي والذي أصبح ، بشكل غير مسبوق ، ميداناً للمنازعات والاحتكار أيضا ، حيث تتوزع الشركة الرمزية للدولة الوطنية والتي كانت خليطاً من الديني والعلماني ... إلخ ، على النخب السياسية والثقافية سواء تلك التي وجدت نفسها خارج الدولة أو تلك التي تشكلت على هامشها .

إن اندفاع عدد من القوى والجماعات إلى الساحة السياسية وانفتاح المجال الرمزي كميدان للمنازعات ليكون ميداناً للاحتدام والقوضى ، بما يعنيه ذلك من لجوء بعض القوى إلى خلق قضايا ومهام وطموحات وهمية ليس لشيء سوى إثبات الذات والإعلان عن الوجود .

فلا شك إذن ، من أن انفتاح المجال الرمزي على منازعات وهمية ، وانغلاقه على النخبة التي أعطت لنفسها حق القول ، وفوات الظرف التاريخي ، تضافرت جميعها لتجعل من إمكانية بلورة ما يسمى بالشعار الناظم بالمعنى السابق إمكانية صعبة إن لم تكن مستحيلة .

إن عملية بلورة مثل هذا الشعار الناظم ، قد تتم بدفع شروط أخرى أي عندما يتم استبعاد المنازعات الوهمية والانفتاح على الجسم الاجتماعي ، والوعي بالقوات التاريخي لأخذ العبرة من القاتل وليس استعادته .

ولن يتم ذلك إلا مع تشكل كتلة اجتماعية جديدة تسعى إلى فرض شروطها العملية و« الأخلاقية » والعمل واقعياً وموضوعياً ضد ديماجوجية كل الأطراف المتنازعة .

بمعنى آخر أن يكون خارج المنافسة الرمزية ، ثانياً ، القدرة على التعبئة . أخيراً : القدرة على التعبير الرمزي عن مطلب أو مجموعة من المطالب .

إن الشرط الأولي بوضع صعوبة بلورة مثل هذا الشعار ، لسبب بسيط وهو دأب الجماعات المختلفة على توظيف الواقع المادي والرمزي من أجل هدف أساسي ، وهو التأكيد على الذات وإثبات « الهوية » وخاصة في فترات الارتباك الاجتماعي والسياسي .

إن فترات تاريخية معينة شهدت ، لا شك إمكانية صياغة أقوال رمزية توحد الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة ، مثل تلك الفترات التي شهدت صعوداً لقوى اجتماعية جديدة في طريقها للمهيمنة ، وليس أدل على ذلك من لحظة الصعود البرجوازي وطرح شعار (حرية ، إخاء ، مساواة) ذلك الشعار الذي تجاوز حدوده القومية ليصبح شعاراً كونياً ، وبالعكس وبصنع تحولات إجتماعية وحقوقية جديدة .

وهناك أيضاً فترات مقاومة الاستعمار ومراحل التحرر الوطني والتي شهدت مواجهة اجتماعية جماعية للمحتل أو العدو ، وفي هذه المراحل تتخذ القدرة على التعبير والنظم والتعبئة أقوى أشكالها ، حيث تكون عملية

في أحد اللقاءات التي نظمها مركز البحوث العربية ، وحضرها عدد من المثقفين والأكاديميين ويمثل الاتجاهات السياسية المختلفة لمناقشة قضية التحالفات السياسية ، طرح أحد الحاضرين ضرورة صياغة ما أسماه بـ «الشعار الناظم» ، أي ذلك الشعار الذي يمكن أن يتفق عليه الجميع - على اختلاف توجهاتهم - كصيغة للتحالف والعمل المشترك ، على أن يمثل مطلباً سياسياً محدداً ، مثلاً : المطالبة بإجراءات ديمقراطية ، أو مواجهة السوق الشرق أوسطية... إلخ . وقد لاقت الفكرة قبولاً لدى الجميع ، على الرغم من أنها لم تتجسد فعلياً في اتفاق عملي .

إن طرح الفكرة بهذا الشكل يشير إلى أن الهدف الأول والأساسي من صياغة مثل هذا الشعار الناظم هو رغبة جماعات المعارضة السياسية في الاستقواء ، وهو هدف مشروع ولكنه ، في نفس الوقت ، خطر عندما يكون هدفاً في ذاته ولذاته .

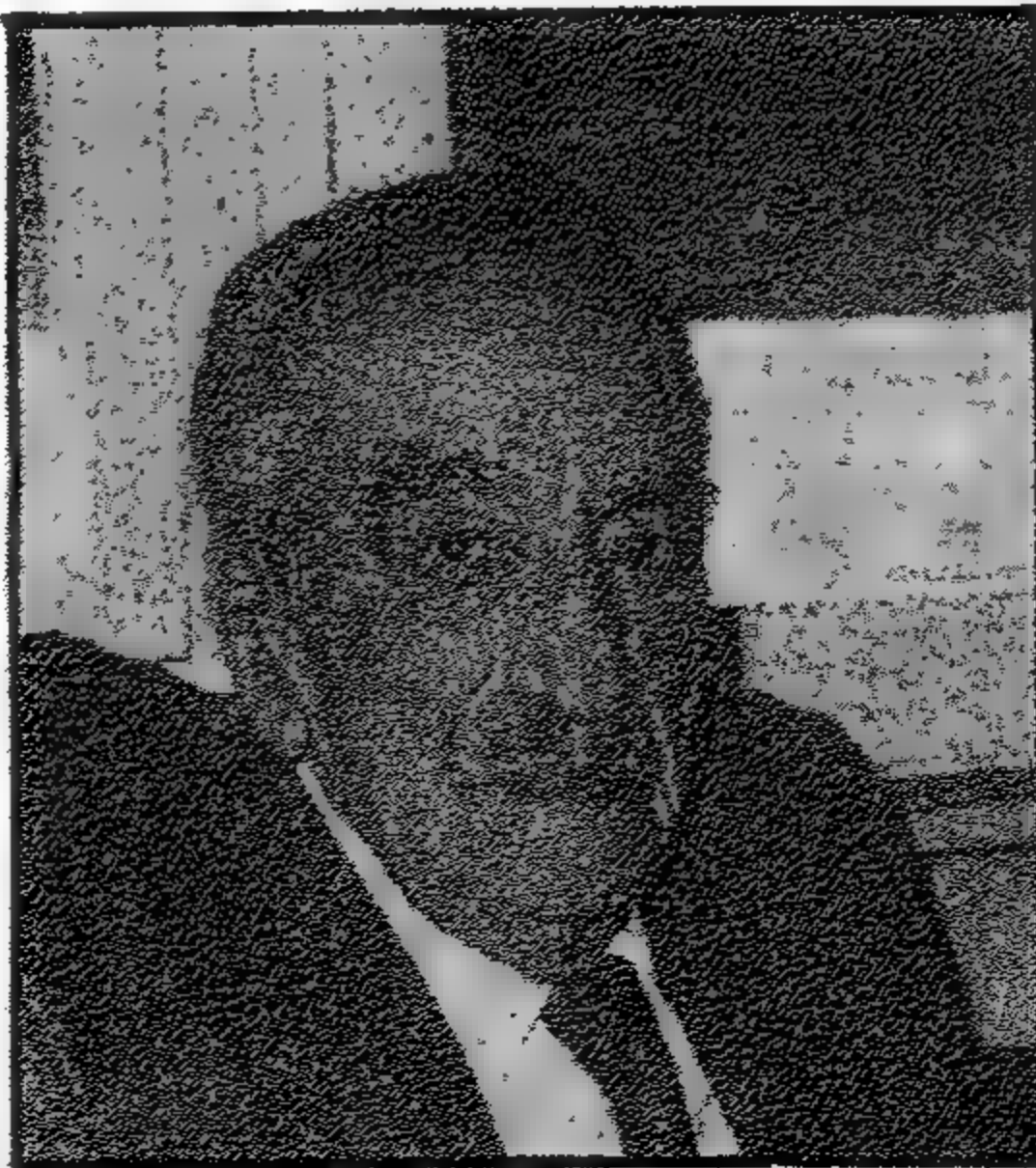
والشعار هو نوع من القول الرمزي ، من ناحية يعبر عن واقع قضية أو حتى طرح ، ومن ناحية أخرى يعمل من أجل إضفاء المشروعية على الذات القائلة والإعلان عن وجودها ودعوة الأفراد والجماعات للانضمام إليها ، وبالتالي فهو يتضمن أيضاً نفى الذات الأخرى المنافسة . إن الشعارات ، إذن ، تتواجد داخل ميدان المنافسة والمنازعات الرمزية .

وطالما كان الهدف مما يسمى بالشعار الناظم هو استقواء جماعات المعارضة ، فمن المفترض أن يتوافر فيه عدد من الشروط : أولاً : القدرة على الاستجابة لاختلافات والتباينات السياسية والمذهبية ،

خالد بكداش الأول الآخر

د. رفعت السعيد

خالد بكداش



«قلت هذه الصفحات دوماً مخصصة لرموز اليسار المصري لكن عندما يتعلق الأمر بخالد بكداش فإن ما ليس معتاداً يمكن أن يصبح ملتحفاً .. بل مفروضاً».

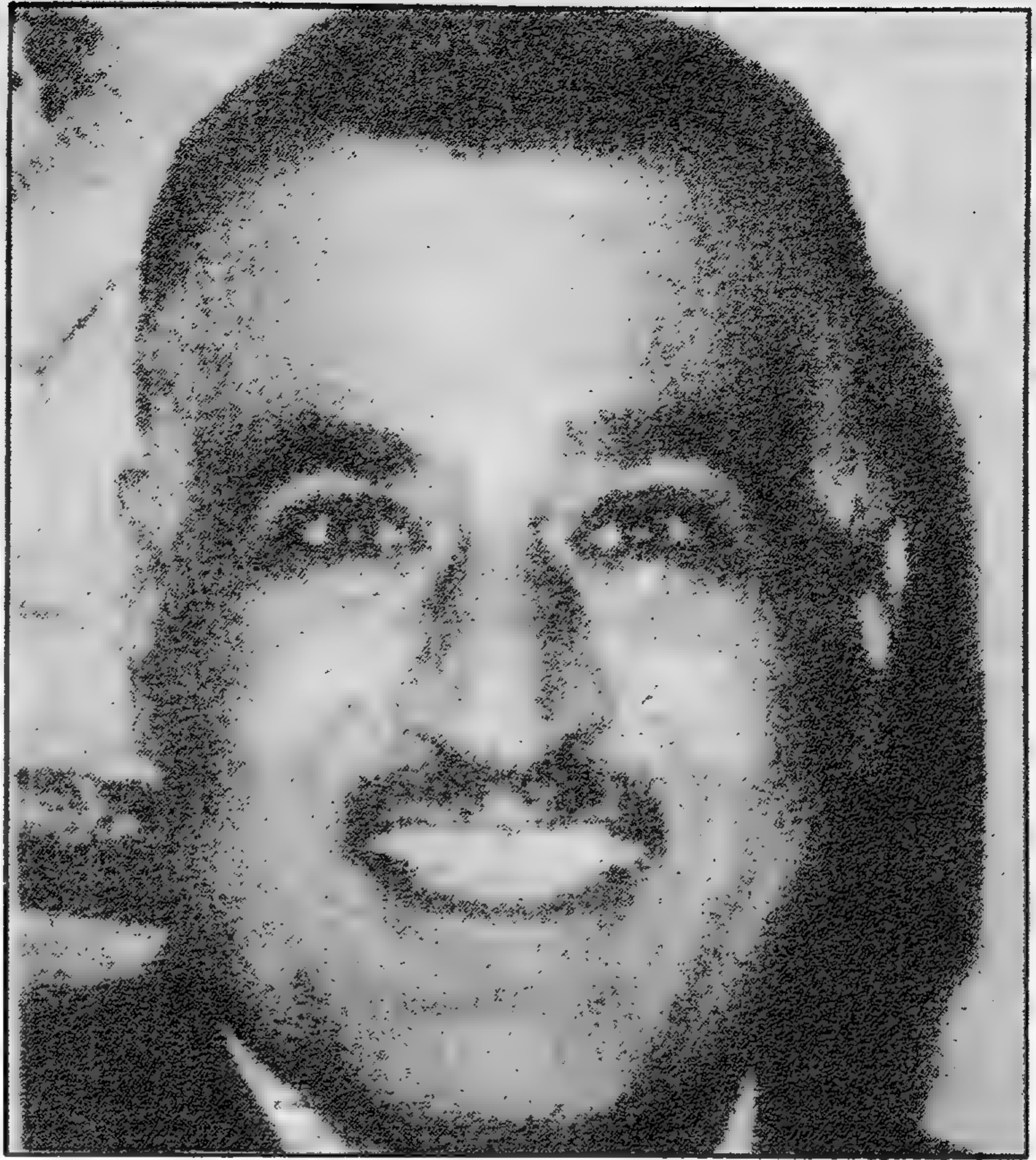
في زيارتي الأولى لدمشق .. طلبت أن ألتقيه . وفيما كانت السيارة تمر في شوارع دمشق بقردها رفيق سوري لا يمكن أن ينسى «الرفيق لؤاد قدرى» ، فطلت على الذاكرة ذكريات عديدة .. الكتاب الشيوعي الأول الذي أفلته أول مستول لي مغلفاً بورق التغليف المدرسي كان «البيان الشيوعي - ترجمة خالد بكداش» ثم رواية الأم لكسيم جوركي ترجمة خالد بكداش وذات يوم نسينا قهر السجن الناصري عام ١٩٥٤ لتعتقل .. بأول شيوعي عربي ينجح في انتخابات برلمانية .. أيضاً خالد بكداش . «أبو قدرى» يقف بالسيارة مقابل معبر صغير فوق مجرى من المفترض أن يكون به ماء .. نرجلنا . نحن الآن في «ركن الدين» معقل خالد بكداش . تعبر .. رأس يطل من كشك صغير بتظاهر بأنه يبيع سجائر أو شيئاً من هذا القبيل لكن العين المدربة تكتشف أنه يراقب الطريق .. الآتي والذهاب . «الحرص واحد من خصال «أبو عمار» أبدت ملاحظتي عن الكشك لأبو قدرى وهمس هو بهذه الإجابة . البيت كهل جداً أتيق جداً . الكشك أعطى إشارة ما ، فوجدنا الباب بفتح قبل أن

نطرقه . وخالد بكداش بنفسه بفتح سلمنا بحرارة حارة ودافئة ، قامة منتصبه . كأنها مشتقة من جراتيت . بده إذ صافحتني أشعرتني بقوتها وأحسست أن ذراعي سينخلع لو امتدت المصافحة دقيقة أخرى . الحوش ملط بلاطاً قديماً جداً ، ونظيفاً جداً . صقائح قديمة تملئ بأطياف من زرع ببو متفاهما مع صاحب الدار .. إذ أنه زرعه ببسبه وبرويه أيضاً ببسبه .. مال بحنان وقطف عود ربحان وكأنه يعتذر قدمه لي مبتسماً .

جلست في غرفة الصالون ، صورة الأب تهيمن على الحائط . قال أنه كان ضابطاً وجه مدافعه للفرنسيين إبان الثورة . كنت متهيئاً . لا أعرف كيف أبدأ الحديث . تياسط سألني عن الأحوال . التفت إلي «أبو قدرى» سأل هل هبنا لي مقاما مريحاً اشتكى «أبو قدرى» . الرفيق أبو خالد (أنا) صمم أن يدفع فاتورة الفندق . قلت معتذراً طلب البعثيون أن يدفعوا فاعتذرت .. وليس من اللائق أن أعتذر لهم وأقبل منكم قال: أنت على حق . فنحن بحاجة إلى علاقات حسنة معهم .. وإلى علاقاتك الحسنة معهم . قلت : سألتقي بالرفيق الأبوي (واحد من أبرز قادة البعث آنذاك) قال : تحتاج أن تناقشه في بعض الأمور .

وشرح لي وجهة نظرهم .. وبعض مطالبهم ومشاكلهم مع الحكم . كانت العلاقات آنذاك محدودة بين الحزبين لأسباب طارئة . تواصل نقاش طويل وحميم اهتم كثيراً جداً بأحوال الرفاق المصريين . سأل عن خالد محيي الدين .. سرح قليلاً وقال عندما قابلت عبد الناصر في القاهرة ، قال لي أنه يثق بخالد بن اثنين : خالد محيي الدين وخالد بكداش . سرح قليلاً مرة أخرى وقال : آه يا عبد الناصر رغم اختلافي معك حوزت عليك عرفت كيف تعيش ، لكنك ما عرفت كيف تموت . مت في الوقت الخطأ . وفيما أغادر أتت «أم عمار» ، زوجته ، سلمت بحرارة ، ودعتني على العشاء في ذات الليلة .. كنت سأغادر دمشق صباح اليوم التالي .

فور ذهابي إلى الفندق اتصلت بالرفيق الأبوي طلبت موعداً قال: نتعشى معا . سيحضر عدد من قيادات الحزب . اهتمامي بلفائه كان نابعاً من اهتمام الرفاق بموضوعاتهم المتعلقة والمشييرة للخلاف مع الحكم البعثي . قبلت . أسرعت لأعتذر للرفيق بكداش عن دعوة العشاء .. وعلى أنه حال سأمرك عليكم بعد المقابلة . لا نقل له نتائجها) قال بصوته



دمشق حتى التصق به . ذهباً معها إلى
السينما في طريق عودتهما ، وعبر طرقات
ركن الدين قال فوزي : يوجد في الشام حزب
سري اسمه الحزب الشيوعي .

وسأل خالد : ماذا يريد هذا الحزب ؟

أجاب فوزي : ضد الاستعمار .. ضد
الرأسمالية .. ضد الاقطاع . يريد الاستقلال
وتوزيع الاراضي على الفلاحين وإزالة
الرأسمالية .

ببساطة بسيطة هادئة قال خالد : أنا
معكم .

وبدأ مشوار طويل امتد خمساً وستين
عاماً .. عبر دهات وقم النضال الشيوعي .

* في عام ١٩٣١ (لم أكن أنا قد ولدت
بعد) جاءهم تكليف بطبع مجلة «المطرقة
والمنجل» . كان كل الشيوعيين في دمشق
خمس رفاق . تجمعوا جميعاً ليطبعوا المجلة .
اطبق عليهم الأمن الفرنسي . فيما يقودوهم
إلى العدلية في حي المرجة ، قرروا «بهذلتهم»
(هكذا استخدم الكلمة في مذكراته) فربطوهم
جميعاً في شريط واحد من قماش واقتادوهم
سيراً على الأقدام ليكوتوا عبدة لمن تسول له
نفسه أن يفعلها .

القافلة تحركت رجال الأمن الفرنسيين
أمامهم وخلفهم وهم يمشون شريطاً ممتداً من
شباب يمتلئ حماساً وشجاعة .. في المرجة
، وعلى شريط الترامواي جلسوا على الأرض
وبدأوا في الهتاف «يسقط الاستعمار» .
عاش الاستقلال ، عاش الحزب
الشيوعي السوري ، تجمع الناس ، تراخت
أنفاسهم لتظل هؤلاء الشبان الجالسين في
وهج الشمس تنفست دمشق وهجا ثورياً لم
تسمع به من قبل .

حكم عليهم بالسجن ثلاثة وستة أشهر ..
من المسجونين العاديين جمعوا تبرعات للحزب
، وأرسلوها للرفاق خرجوا من السجن أكثر
حماساً ، وأكثر اندفاعاً .

لكن سلطات الاحتلال كانت أكثر قزعا ،
تصدر مذبذبة الأمن العام تعميماً لا يجوز
للشيوعيين والقوضيين والأشخاص المشتبه
بهم دخول هذه البلاد (جريدة فتى العرب .
دمشق . نقلاً عن صفحات من تاريخ الحزب
الشيوعي السوري) .

في هذه الأيام اكتشف الحزب قائده .
فتش في معدن الرجال واختار الأكثر صلابة .
والأقرب إلى قلوب الناس . يقول واحد من
مؤسسي الحزب «كان مجيء بكداش إلى الحزب
حدثاً مهماً فقد حمل معه إلى الحزب المناخ
الوطني العربي السوري»

حماس خالد بكداش ، وعلمه ، وتجاربه ،
وخبرته . وأصبحنا أصدقاء .

الاسم : خالد بكداش .

الكنية : أبو همار .

الاسم الحركي : رمزي

المهنة : ملاحظ وصف طرق .

موظف . صحفي . الأمين العام

للحزب الشيوعي السوري .

تاريخ الميلاد : ١٩١٢ .

تاريخ الوفاة : لم يمض .

وأميل لودنغ صاحب المطولات في وصف

العظماء .. النيل ، نابليون ، بيجرنا : لا

تصف الجبل فمهما أسهبت ، أطلت ، اجتهدت

، قلت ، كتبت فأنت مقصر حتماً . وهكذا أنا

أمام خالد بكداش .

ولكن لا بأس من إشارات .. مجرد

إشارات إلى طريق طويل .. مجيد .

* هو يقول «في عموال الورد بدأت

رحلتي الطويلة مع الحزب الشيوعي ، كنت

أشتغل مراقباً على تعبئة الطرقات» التقى

الفتى مع رفيق عمل اسمه ناصر حده ، حدثه

عن أشياء مبهرة يقول بها شاب اسمه فوزي

الزعيم . هو يعرف فوزي الزعيم ما أن عاد إلى

الأجش : على أية حال «أم عمار» أعدت
العشاء . ولم أفهم .

في المساء تعشيت حتى أمثلأت في بيت
الرفيق الأيوبي . استطالت الجلسة لتقتحم
مساحة كبيرة من المساء ومع ذلك كان أبو
قدري منتظراً ، وأبو عمار منتظراً .

وأعود إليه وإذا أنتقل إليه في سرعة نتائج

مناقشاتى ، إذا بخادمه يأتي ليجهز المائدة .

قلت : أكلت قال : ذلك لا يمنع . قلت : شبع

قال : يقدم الطعام للضيف إكراماً له . وله

الآباكل .

توالت الأطباق .. وأنا عاجز عن أن

أتناول شيئاً .

لعله تقليد قديم يتمسك به رجل يحترم

التقاليد .

لعلها رسالة .. عشاؤك عند البعثيين لا

بغنيك عن طعام رفاقك ..

لعله الحنان الرفساقى الذى يحاول أن

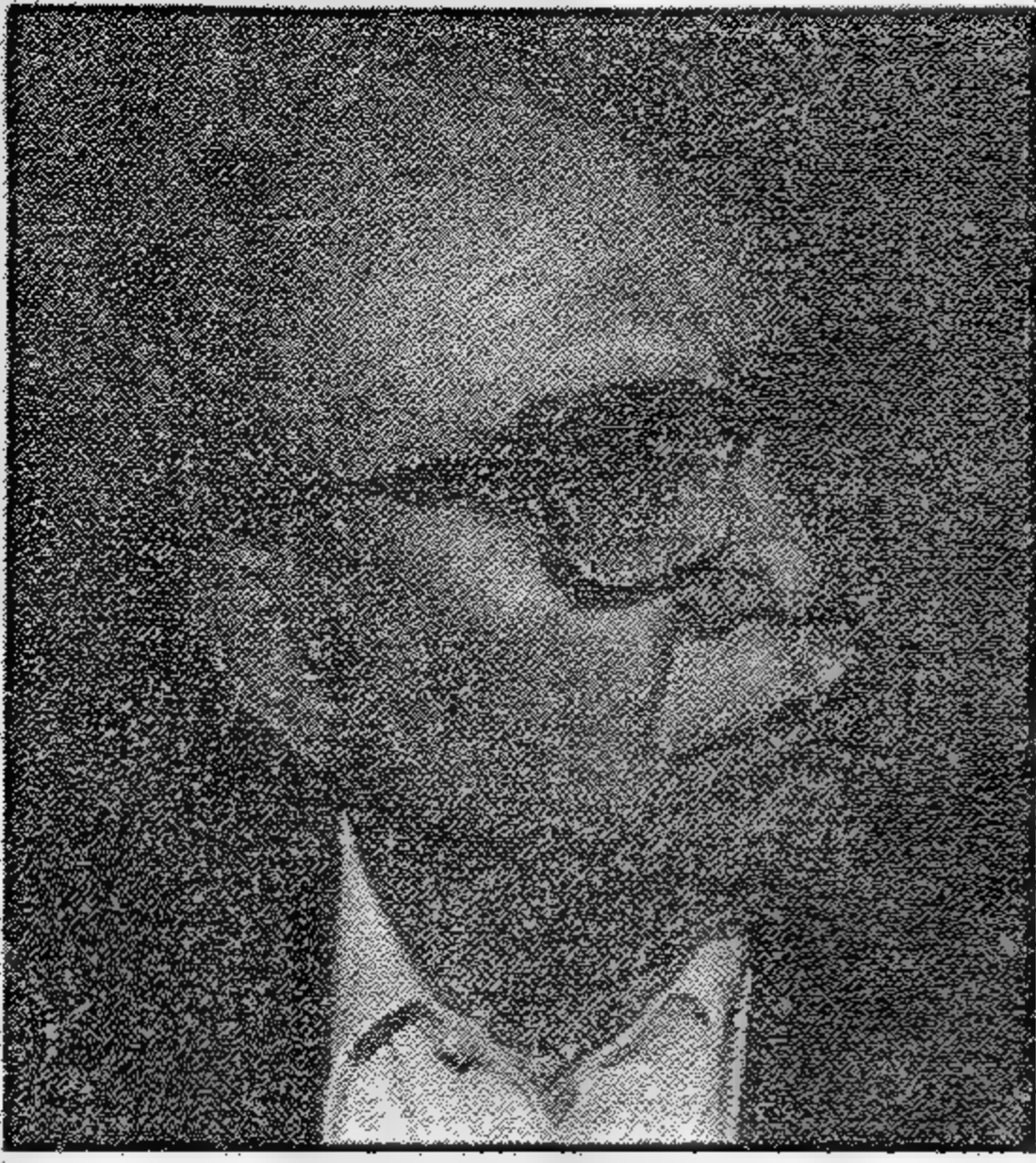
يحتويك لبشعرك أنك أصبحت مقرباً للأسرة

كلها ..

وتوالت مقابلاتنا ، فقد أصبح طقساً

حتمياً من طقوس زياراتي الدمشقية .. أن

أمر على ركن الدين ، لأعطر نفسي بفيض من



خالد معني الدين

الصيد أفلت من أيديهم، اختفى لفترة. ثم أفلت: قال لي عندما سألته كيف هربت قال: غيرت بيانات جواز سفرى، قلت: كيف؟ قال: ببسدى هذه. لقد تعلمت منذ زمن كيف أفعلها. وعندما اضطرت كنت جاهزاً وخرجت يهدوء عبر الحدود إلى لبنان، مرت بهم دون أن يشعروا. وسافرت إلى تشكيوسلوفاكيا (محاورة شخصية).

* وبأتى الانفصاليون، قرر العودة. عهد الكريم زهر الدين ورئيس الأركان آنذاك صرح علناً «إذا عاد خالد بكداش فإن جبل المشنقة ينتظره» لكنه عاد.

ويقول: «دخلت دمشق سراً، وقيمت من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٤، وطيلة هذه الفترة لم يكتشف مكانى. ثم أعلنت عودتى» (خالد بكداش يتحدث ص ٣٩).

الأول .. الآخر

أول عرس يعطى عضوية المكتب التنفيذي للأهمية الشيوعية.

أول من ترجم البيان الشيوعى إلى العربية.

أول أمين عام للحزب الشيوعى السوري.

أول عرس ينتخب عضواً فى البرلمان.

أول شيوعى سوري يصبح عضواً فى قيادة الجبهة الوطنية التقدمية بسوريا.

آخر الفرسان القدامى

تمضى سنوات، أمطار، حداثى، انتصارات، هزائم، زلزال، وبقي الجبل كما هو صامداً لا يهتز.. لا يستشعر أى قدر من التردد.

ذات الحماس الذى تهادى من أعماقه فائراً كبركان حميم المحم منذ أن جلس وهو بعد شاب مربوطاً فى شريط مع رفاقه، وجلسوا على شريط الترامواى فى ساحة المرجة بهتفون «عاش الحزب الشيوعى السوري»..

ذات الحماس الدافق المتأنى، الهادر، المبتسم، الصاحب المترفع، ظل بهتر فى وقار حتى عندما أصبح شيخاً.

وبرغم الزلزال لا يتهز الجبل، ولا يهتز اليقين.

فى آخر لقاء معه قال: «لقد أصبحنا شيوعيين من أجل أوطاننا. وليس من أجل الاتحاد السوفيتى. وأنا على ثقة من حتمية انتصارنا» شد على يدي بذات القوة. وفيه تأكيد أن ذراعى بخلع سألت نفسه «آه يا رفيق خالد من أى نبع تستمد كل هذا اليقين

ويقول آخر «كان بكداش هو الشيوعى ألا برز فى دمشق (الرجع السابق ص ٨٥).

وبصبح خالد بكداش ابتداء من عام ١٩٣٣ أميناً عاماً للحزب. وكان ذلك مجرد إقرار بأمر واقع.

* قبلها عمل الفتى فى جريدة «الأبام» إجادته للغة الفرنسية كذلك إجادته للعربية فتحسنا له باب الصحافة، اتوا له بمقال من جريدة «لوموند» ليترجمه المقال ضد الاتحاد السوفيتى. رفض. فصلوه. بعدها تفرغ تماماً للنضال الشيوعى.

* نجحناز سنوات عديدة. والذهب الخالص يزداد لمعاناً بمضى الزمن بسافر إلى باريس ومنها سراً إلى موسكو. هناك يتعلم. يتقن الروسية. ويغوص فى المعارف الماركسية.

* ونجحناز سنوات أخرى يقع انقلاب حسن الزعيم، يقف الحزب ضد الانقلاب، يصدر بيانا بدينه، ويعتقل الكثير من الرفاق، الآن سنكتشف أن «الشعلب» بفلت دورما من

الصيد. أبدا لم يتألم بعد المرة الأولى.. كان يتشم رائحة الخطر ويعرف كيف بفلت.

ليواصل النضال. أقصد ليواصل قيادة النضال.

قرر الحزب تحقيق المزيد من الضغط، مظاهرة نساء، زوجات وأمهات وبنات الرفاق تظاهرن للمطالبة بالافراج عن المعتقلين قبض على الزعيمات، من بين الزعيمات وصال فرحة (ابنة محمد على فرحة أحد أبطال الثورة الوطنية ضد الاستعمار) .. ما أن تخرج وصال من السجن حتى يتزوجا. مناضلة

تليق بمناضل. عمار الابن يمنحها التسمية الشائعة «أبو عمار» و «أم عمار».

* تقفز معا إلى زمن عهد الناصر وزمن الوحدة. ونستمع اليه «خلال الوحدة قاسينا ما قاسينا فى البدايات حاولوا إغراء الحزب، فبعد زيارة عبد المحسن أبو النور إلى سورية جاءوا وقالوا لى: أنه سيكون لى صفة كبيرة فى دولة الوحدة.

ولكن بشرط حل الحزب رفضت بالطبع، قلت لهم: لا يمكن ذلك. فقالوا: طيب، أنت أعملها صوره، وفى الواقع لا تحل الحزب، فقط أعلن حل الحزب، وقل لرفاقتك أن هذا الكلام غير صحيح واستمروا ورفضت» (خالد بكداش يتحدث ص ٣٧).

وحتى من القبضة الناصرية المتحكمة بفلت. صحيفة أجنبية سألت زكريا معني الدين: هل ستستطيعون القبض على بكداش. فأجاب: لا أعتقد. وكان على حق

فقال ص ٣٧).

وحتى من القبضة الناصرية المتحكمة بفلت. صحيفة أجنبية سألت زكريا معني الدين: هل ستستطيعون القبض على بكداش. فأجاب: لا أعتقد. وكان على حق

فقال ص ٣٧).

وحتى من القبضة الناصرية المتحكمة بفلت. صحيفة أجنبية سألت زكريا معني الدين: هل ستستطيعون القبض على بكداش. فأجاب: لا أعتقد. وكان على حق

فقال ص ٣٧).

وحتى من القبضة الناصرية المتحكمة بفلت. صحيفة أجنبية سألت زكريا معني الدين: هل ستستطيعون القبض على بكداش. فأجاب: لا أعتقد. وكان على حق

فقال ص ٣٧).

وحتى من القبضة الناصرية المتحكمة بفلت. صحيفة أجنبية سألت زكريا معني الدين: هل ستستطيعون القبض على بكداش. فأجاب: لا أعتقد. وكان على حق

فقال ص ٣٧).

المتيقن من حتمية الانتصار».

يقين كهذا لا يهزم. لا يمكن أن يهزم.

وفى الصباح الأخير، وكما يحدث فى الأساطير القديمة. استبقت «أبو عمار»

جلس استوى صدره عالياً، نادى «أم عمار» لتجلس إلى جواره. أى شريط من الصور استعادة الرجل رفاقه.. وطنه.. حزبه..

كتابات.. خليته الأولى.. جلسته فى ساحة المرجة.. صراعه العنيف فى صفوف الحزب..

أى شىء، كل شىء، صمت، تنفس، وفجأة انشد، واحداً من الأناشيد التى أنشدها الشيوعيون العرب فى احتفالاتهم كما فى سجونهم.

لاحت رؤوس الحراب

تلسع فوق الروابي

صاحت جموع الشباب

هيا رفاقى للنضال

الصوت الجمهورى الأجرى يتعثر. يلطم

كل أطراف قدرته ويواصل:

هذى وفود قرانا

أخوتنا فى شقانا

هبت تلبى نادانا

هيا رفاقى للنضال

ثم صمت.

رجل اسطورى.. لعله فكر طويلاً وقرر

كيف يموت.

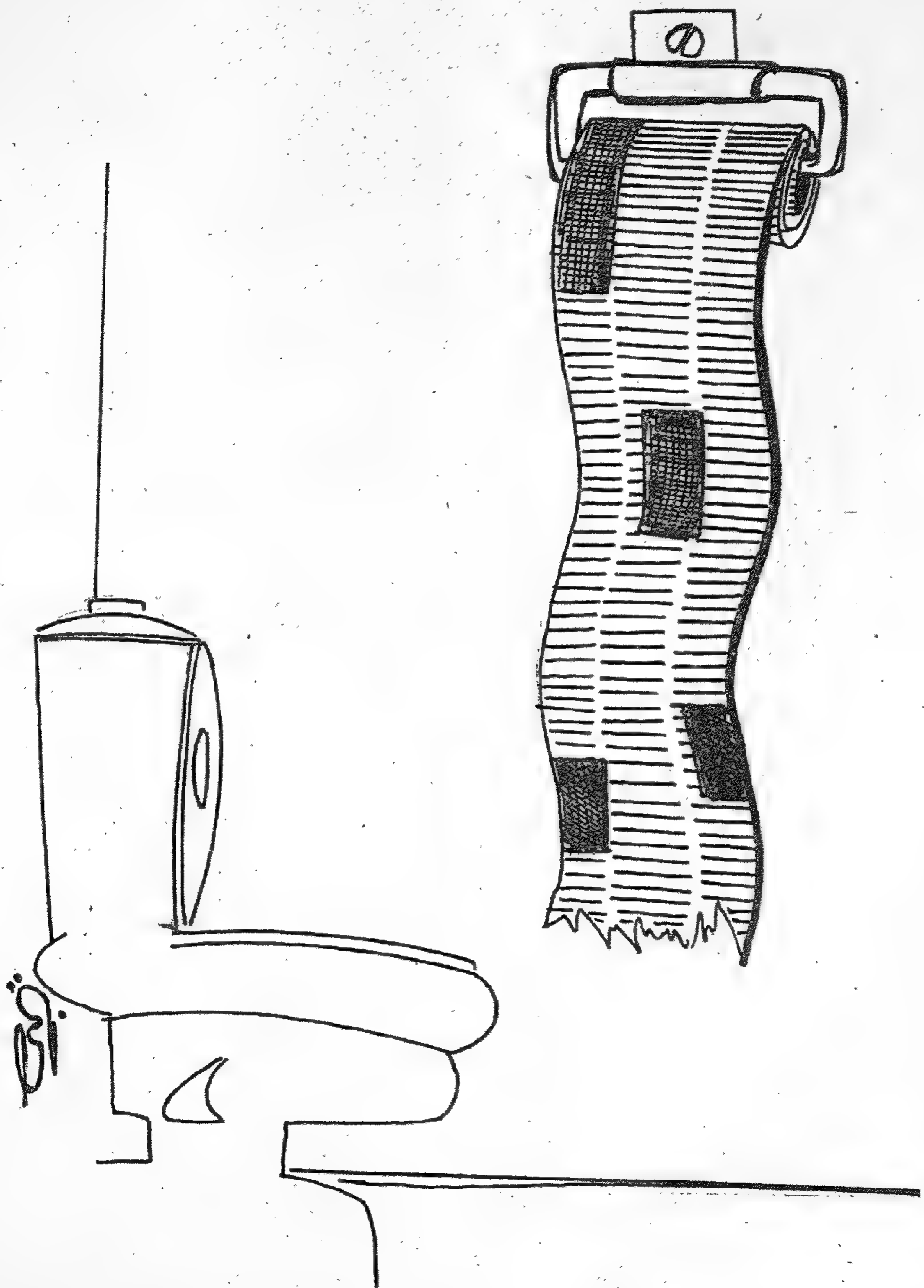
ألم يقل يوماً أن عبد الناصر لم يعرف

كيف يموت؟

و.. رجل آخر الفرسان الشيوعيين العرب

وربما فى العالم أجمع طبت حيا وميتا يا رفيق

خالد.



من «جوهرة» الواقع. ويقدّر متفاوت من هذا الوعي الجمالي والسياسي، استطاع هذا الجيل أن يقدم تنوعات جديدة على لحن «الواقع»، تنسجح بين المبلودراما الساخنة عند عاطف الطيب وشهير الديك، والخيال الساحر الجامع عند رأفت الميني وماهر عواد وشريف عرفة، مروراً بدفء وحميمية محمد خان، ونضج وحساسية داود عهد السيد، وجسارة وشجاعة خيرى بشارة.

كان خيرى بشارة وما يزال يملك قدرة هائلة من تلك الجرأة، جعلته وهو القريب من قلب السينما الوليدة أكثر أقرانه تعبيراً عن حالتها في فترات ازدهارها أو انحسارها، وما هو اليوم يبدو في أفلامه الأخيرة، وكأنه النجم سيد الكامل لما نسميه «سينما الأزمة»، التي انطبقت فيها - على مستوى الشكل والمضمون - البصمات الغليظة لأزمة السينما، لذلك لم يكن غريباً أن يندفع خيرى بشارة إلى تغيير مواقفه الجمالية والسياسية من انقباض إلى انقباض لكنها الجرأة التي تعكس أيضاً جزءاً من أزمة بعض المثقفين خلال السنوات الراهنة، تراهم ينظرون إلى التغييرات العميقة والانتقالات العاصفة التي

وقف خيرى بشارة منذ بداياته الأولى قريباً من قلب حركة السينما الشابة، التي ولدت مع بداية الثمانينات على يد جيل تمتع بوعي جمالي وسياسي متوهج، فأراد للسينما المصرية أن تحقق حريتها الإبداعية في نفس الوقت الذي تستطیع فيه الاقتعراب

أحمد يوسف



من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٧)

قشر البندق: شبه الواقع من خلال شظايا الزجاج الملون!



طرات على الواقع فيتزعجون إلى البحث عن مبررات هذا التغيير ، أو بالأحرى البحث عن تبرير لأنفسهم لكي يعضوا مع التيار السائد ، تحت دعوى «الواقعية» في التعامل مع الواقع الجديد، وإن كانت في جانب كبير منها نوعاً من «البراجماتية» التي تنفض عن نفسها مسئوليتها الحقيقية في تحليل وتفسير الواقع ، والمساهمة في تقديم مشروع واقع أكثر جمالا وعدلاً ، لكن الخطورة تكمن في أن برجماتية المثقفين لا تخلو أبداً من قدرة على التفكير والتنظير ، تماماً كما يعضى البعض على مواقف الاستسلام ثوباً براقة لامعاً من الرغبة في صنع السلام أو صياغة «الشرق الأوسط الجديد».

إنه إذن السياق السياسي والاجتماعي المضطرب الذي حول خيرى بشار وأفلامه من جرأة تقديم أفلام تنحدر إلى نزعة جمالية مثالية إلى جرأة من نوع آخر تميل إلى عناصر «الفرجة» البصرية والسعي الساخنة ، وإن كان تحليل هذا التحول - تحت وطأة أزمة السينما - يكشف عن أن عالم خيرى بشار أكثر تعقيداً وتركيباً مما يبدو للوهلة الأولى ، وهو الأمر الذي يجعله نموذجاً لسينما الأزمة ، فإن ما يمكن أن نسميه «انقلاباً» في الرؤية الجمالية والسياسية عنده ليس في حقيقته إلا «إعادة صياغة» لنفس الرؤية القديمة التي بدأ بها ، وهي رؤية نستطيع أن نؤكد على أنها تمتعت على الدوام بعوى جمالية فائق في نفس الوقت الذي كانت فيه مكبلة بعوى سياسية لا يخلو من القصور . (وأرجو ألا يفهم القارئ أن «السياسة» هنا تعنى المواقف السياسية الصريحة ، أو الانخراط في نشاطات حزبية ، وإنما هي وجهة النظر تجاه الواقع والحياة والبشر ، بنفس القدر الذي يجب أن تضع فيه قرناً واضحاً بين «الجمالي» و«الجمالي»).

إن أردت صياغة أرجو أن تكون أكثر وضوحاً لهذا التناقض بين حدة العوى الجمالية وفقدان وقصور العوى السياسية ، فإنه يمكن القول أن فناً جاداً مثل خيرى بشار بدأ منذ أفلامه الأولى (في فترة كان المثل الأعلى هو سينمائيون من مصاف أنطونيوني وفيلليني وقايدا وتاركوفسكي وفاسيندر) وهو يملك رؤية جمالية متكاملة ، وربما كان جوهر النقض فيها أنها كانت دائماً جاهزة ، قاطعة مانعة ، مصنوعة من نموذج ذهني خالص ، وهي لذلك تنتهي إلى «قولية» الواقع داخل هذه الرؤية .

وعندما تغير هذا الواقع (في فترة سادت فيها مصطلحات شاذة مثل «المسرح السياسي»)، لم يجد خيرى بشار طريقاً إلا أن يصنع رؤية جمالية جديدة ، هي التي أطلق عليها «التوليفة الدرامية والفنائية» ، ولكنها كانت بدورها جاهزة ، بحيث تنتهي مرة أخرى إلى إعادة قولبة الواقع . لذلك فإن الجمالي عنده افتقد العلاقة الجدلية الحميمية مع «السياسي» وهي العلاقة التي تجعل الرؤية الجمالية الناضجة تكشف بوضوحها الساطع عن جوهر الواقع وأعماقه ، كما تجعل الواقع يمارس تأثيره في اكتمال الرؤية الجمالية بما يضمن للفنان الحقيقي أن يحقق حلمه بأن يمضي دائماً في طريق التطور والنضج .

ومع ذلك فإن خيرى بشار كان صادقاً مع نفسه في كل مراحلها الفنية ، وهو ما يجعله - بحق - جذباً بأن يكون واحداً من أهم رواد السينما المصرية الجديدة ، في لحظات توهجها أو ذبولها ، وفي نفس الوقت الذي قد يتيح لنا الاقتراب من جوهر الرؤية والموقف عند قطاع كبير من مثقفينا ، لعنا نستطيع أن نفسر لماذا تؤدي بنا دائماً أزمة الثقافة إلى ثقافة الأزمة .

وقد تلمس جانباً من الحقيقة عندما تقول إن جوهر تلك الرؤية تنبع دائماً من الموقف «الانطباعي» أو «التأثيري» . من الفن والثقافة والحياة ، بفضل فيه المثقف أو الفنان أن يقف بعيداً عن الواقع ، وكأنه يحتمي بنوع من الحياد والعقلانية المصطنعين ، لا يرى في جزئيات هذا الواقع ، إلا جزراً منفصلة عن بعضها البعض ، ولا يشعر لوجودها معنى إلا من خلال تجاوز هذه الجزئيات وكأنها قطع من النسيج التي لا يمكنك أن ترى فيها اللوحة إلا إذا تباعدت عنها . وبهذا الموقف الانطباعي يتصور المثقف أو الفنان أنه يصيب عشرات العصفير بحجر واحد ، فهو لا يتحدث عن الواقع وإنما يرضى بأن يتحدث عن انطباعه عنه ، بما يشيع عنده الرغبة في إبراز «الذات» وليس «الموضوع» وهو لا يكلف نفسه عيباً أو مسئولية البحث عن العلاقة الجدلية بين الجزئيات ، ولكنه يكتفى بأن يضعها جنباً إلى جنب ، كما أنه يضمن قدراً من التباعد عن حرارة الواقع (أو جعبه في بعض الأحيان) محتجباً ببرج العاجي العالي ، حيث يرى العالم من بعيد ، فتصبح عنده بحيرة الدم القاني - كما يقول «أرنست فيشر» في كتابه «ضرورة الفن» - مجرد بقعة من اللون الأحمر تبحث لنفسها

عن مكان في لوحته .

سطح صاحب

أعماق ساكنة

لم يكن غريباً إذن أن يبدأ خيرى بشار فيلمه «قشر البندق» والعناوين تتوالى فوق صورة فوتوغرافية ساكنة لمجموعة من طاولات الطعام المصفوفة ، لكنها تظهر في تكبير مقصود (كما يعكس وعى خيرى بشار الجمالي بما يصنع) وكأنها من اللوحات التأثيرية التي تم تنفيذها بطريقة «التنقيط» ، لأن الفيلم كله سوف يتبع أسلوباً مماثلاً في جمع اللقطات القصيرة المتنافرة أحياناً والمتشابهة أحياناً أخرى ، جنباً إلى جنب من خلال المونتاج وكأنه المعادل السينمائي لهذا الموقف والأسلوب التأثيريين ، وربما بدأ هذا الأسلوب في «قشر البندق» أكثر وضوحاً من كل أفلام خيرى بشار السابقة ، أو كأنه يعلن عن نفسه بصراحة ومن خلال الوسائل الجمالية والتقنيات الفنية ، إلا أن الحقيقة هي أن جذوره تعود إلى جوهر رؤيته الانطباعية للفن والحياة (يمكن للقارئ أن يعود في ذلك إلى مقال «من كاهوريا إلى رغبة متوحشة : بعيداً عن الواقعية أم بعيداً عن الواقع» - مجلة «اليسار» - العدد ١٨ أغسطس ١٩٩١).

وكما كان التأثيرون يفعلون في اختياراتهم لتشريح تأثير الأضواء والألوان على «الأشياء» خلال «لحظة» معينة من الليل أو النهار ، يحاول خيرى بشار أن يقوم بالدراسة «التشريحية» ذاتها على مجموعة متنافرة من البشر ، يدخلون خلال ساعات قليلة من الليل مسابقة لالتهام الطعام ، يقيمها أحد الفنادق الكبرى في محاولة للترويج والاعلان . ويلقمك صناع الفيلم حجراً عندما يعترفون في الحوار على لسان بعض الشخصيات الثانوية أن الفكرة مقتبسة عن فيلم سيدني بولاك «إنهم يقتلون الجياد» ، أليس كذلك؟ (١٩٦٩) ، لكنهم يبادرون بالدفاع عن أنفسهم بأن المسابقة في الفيلم الأمريكي كان محوراً الرقص ، لكنها في «قشر البندق» ربما يبدو أكثر ملاءمة للجماهير الجائعة «المفجوعة» (١) - تدور حول إزدراء الطعام في شره مجنون .

وعلى عكس المؤلف ، حيث تبدو النوايا الحسنة مخفية في «بطن الشاعر» بينما يخفق السطح في الاعلان عنها ، فإن «قشر البندق» يعلن عن نواياه الحسنة بينما



بخفى فى أعماقه نظرة قاصرة- على أقل تقدير- للموضوع الذى يتناوله . قال الفيلم يقول أنه يتحدث عن التناقض الحاد بين الفقراء والأغنياء ، أو بين الجياع وأصحاب البطون الممتلئة ، أو بين أصحاب الحياة البائسة وأصحاب الحياة اللذيذة ، أو قل أيضا بين المتصارعين إلى درجة الموت على الحلبة والمتفرجين الذين يستمتعون بالصراع الدموى اليائس (وهى كلها تيمات تكررت كثيراً فى أفلام خيمى بشاره منذ «كاهوربا» وحتى «حرب الفراولة» .

إن أردت أن تبقى -كما يريد لك خيمى بشاره- متأملاً محايداً لهذا التناقض من بعيد ، فرمها خدعتك تلك الفسيفساء الملونة . ولكن لأن السينما ليست هى الفن التشكيلي ، فإنه لا مناص أمامك إلا أن تقترب أحيانا من بعض القطع الملونة - كما تجسدها الشخصيات - لتدرك أنها ليست إلا نوعاً من شطابا الزجاج الملون ، ولتشعر على نحو قوى

أن تجاور الألوان أو الشخصيات فى اللوحة -والذى يتحقق من خلال المونتاج- يبدو فى النهاية وكأنه طريقة عشوائية تعتمد على التكرار و«القص واللصق» . كما يغلب عليها الانحياز إلى أى منطق فنى يفقد اللوحة -أو الفيلم- القدرة على الإيحاء بانطباع متكامل.

شخصيات فقدت

حرارة الحياة

لم يكن أمام خيمى بشاره وكاتب السيناريو مدحت العدل ، إلا أن يختار تلك انقطع الملونة بقدر هائل من التنبيط فإذا كان يمكنك فى اللوحة التأثيرية أن تضع الألوان الأولية جنباً إلى جنب ليعطيك تجاورها الانطباع بأنك ترى العديد من الألوان المركبة . فإن من الحتمى أن يؤدى ذلك فى السينما إلى قدر هائل من تسطيح الشخصيات واختزالها

حتى أنها تفقد كثيراً من حرارة الحياة وصدقها .

إن تلك الشخصيات النمطية تنجسد فى فاطمة (رائها محمود ياسين) الشابة بنت الطبقة المتوسطة التى وجدت فرصة لاثبات وجودها عندما تحملت مسئولية إدارة مسابقة لانتهاج الطعام فى الفندق الذى يملكه ورف (حسين فهمى) المصرى الذى يحمل الجنسية الأمريكية والمفاهيم المتأمركة . وفى المسابقة يلتقى على نحو عشوائى العديد من الشخصيات ، تدفعهم إلى حلبة الصراع ظروف متباينة ، سرعان ما سوف تدرك سذاجتها أو افتعالها ، فإذا كانت المرأة الفاتنة نورا لطفى (الراقصة دينا) ترضى بالاشتراك فى المسابقة فلأن زوجها هجرها فجأة وتركها فى الفندق دون أن يدفع تكاليف الإقامة (وفى الحقيقة أن وجودها فى الفيلم ليس إلا بغرض إضافة توابل جنسية ساخنة) على النقيض ترى جندي الأمن المركزى



محمد بن الصقر (محمد هندي) يسعى للفوز بالجائزة لحاجته إلى المال أو على الأقل لاشباع بطنه الخاوية . وبين هاتين الشخصيتين ترى العديد من الشخصيات ، يحمل بعضها اسماً بينما تظل شخصيات أخرى بلا أسماء . فهناك محمد الروعي (طارق لطفى) ، خطيب فاطمة الحائر في بحشه عن تحقيق الحياة اللذبة ، دون عناء ، وفتحى القرش (حميد الشاهري) الفنى القادم من الاسكندرية لأنه اعتاد على التنقل في حياته دون أن يشعر أبداً بالاستقرار وأبو زيد الدسوقي (محمد لطفى) لاعب كمال الاجسام ذو العضلات المقتولة الذى حضر من قريته جرياً على الأقدام ، والخدمة الطفلة مرزوقة التى تدفعها سيدتها للاشتراك في المسابقة بسبب شراحتها ، ويقدمها القيلم على أنها الطفلة المعجزة التى أكلت وحدها جبن المعونة المخصصة لقريتها (١) أما الشخصيات التى لا تحمل أى اسم فمن بينها الموظف العجوز (محمد يوسف) الذى يريد الجائزة ليستطيع تزويج بناته ، والفلاح البدن (علاء ولي الدين) الهارب من قريته لسخرية أهلها من بدائته ، والبائعة المتجولة (عبلة كامل) التى تتحارب على رزقها بالمساومة والتسول ، ولا تتوقف عن الحديث عن علاقة حب قديمة تربطها بفتحى القرش ، دون أن يكون لذلك أى معنى فى سياق الفيلم .

إلى جانب هؤلاء تجد المثقف الحالم صاحب النظارات الطبية الذى يحمل دائماً كتبا يدعو إلى السلام ووقف الحروب (هكذا) والذى يتبادل دائماً النظرات الرقيقة مع مثقفة حاملة أخرى ، لكن المثقف يتعرض للاختطاف على يد بعض المتمردين المتطرفين الذين أرادوا أن يحتلوا مكانه فى المسابقة ، إلا أنه يصنع عنهم لأنه يعرف أن جوعهم هو الذى دفعهم للتطرف .

على طاولة لجنة التحكيم تجلس نجمة السينما (مريم فخر الدين) التى ذهب عنها جمالها ولا تتوقف عن اجترار الذكريات ، وأمرأة بدينة (صافيناز الجندى) تدعى التمسك بالفضيلة لكنها سرعان ما تختلى بالفنى الفحل أبو زيد لتفتصبه (١) . مع وعد منها بأن تذهب الجائزة له ، وأخيراً يجلس محمود ذهني (محمود ياسين) رجل الأعمال الهارب من القانون ، والذى ينتظر مساعدة أحد أصدقائه وشركائه من رجال السلطة على الهرب .

لا يبقى من الشخصيات إلا مجموعة من

الرعاع - كما يصورهم القيلم - القابضين على أبواب القندق ، بهتفون بشعارات تدعو إلى ضرورة اشتراكهم فى المسابقة ، وقطعان من الأطفال الجياع يتصارعون للفوز ببعض من بقايا الطعام الذى يلقى موظفو القندق فى صناديق المسابقة ، لكن فى صالة المسابقة يجلس أيضاً المتفرجون الأثرياء وكأنهم يجدون لذتهم فى الفرجة على آلام الفقراء ، كما أنهم يدخلون فى مراهنات بقيمتها لهم هشام الجوكر (ماجد المصري) ، والسمسار الذى يعتسف الفيلم وجوده ، وها هو يريد تعويض خسارته فى المحاولة الفاشلة لبيع سيارة قديمة لصاحب القندق بأن يدبر تلك المراهنة العشبية المحرمة على الفائز فى التهام أكبر قدر من الطعام . لكن الفيلسوف لا يخلو من وجود بعض «الكومبارس» الذين يجسدون صحافة المعارضة ، التى لا تتوقف عن إلقاء التهم والإدانات .

فتور المعالجة

سوف تدرك منذ الوهلة الأولى أن الفيلم الذى يعتمد على تشريع لحظة بعينها من خلال صراع مجموعة من الشخصيات قد وضع نفسه فى مأزق شديد الصعوبة ، لأن تلك المحاولة الطموح - أيا كان اختلافك مع ضحالة

المضمون السياسى الذى تنتهى إليه كانت تحتاج إلى كاتب للسيناريو بجيد رسم الشخصيات وبيع فى غزل التطورات الدرامية الرقيقة الدقيقة (وهو نفس المأزق الذى عانى منه أيضاً فيلم «أمريكا شيكا بيكا» لنفس كاتب السيناريو والمخرج ، ولكن الشخصيات فى «قشر البندق» تقع أحياناً فى دائرة الرمزية المباشرة (المثقفون ، المعطلون ، المعارضون ، الفقراء ، الأغنياء) ، أو التعميط الساذج الذى يعتمد أحياناً على نوعية المهنة (الموظف العجوز ، الفلاح ، جندي الأمن المركزى ، البائعة المتجولة ، السمسار المراهق) وأحياناً أخرى على غلظة السخرية من الصفات البدنية (القصير ، البدن ، صاحبة الجمال الذابل ، الدميعة الباحثة دائماً عن رجل) أو حتى القناع الثابت للنجم (محمود ياسين ، حسين فهمي) ، ناهيك عن تلك الطريقة التى ظهر بها السمسار هشام الجوكر فى ملابسه الفضفاضة السوداء كأنه شيطان حقيقى قد أتى من أعماق الجحيم . كما أنك سوف تدرك التفاوت غير المفهوم فى طريقة دخول الشخصيات إلى الدراما ، فهناك شخصيات يهد لك الفيلم ظهورها حتى

لو اضطر لتصويرها خارج سياق الحدث الرئيسي ، في قفزات بعيدة عن الزمان والمكان السينمائيين ، مثل الخادمة التي تقرر سيدتها ادخالها في المسابقة ، أو الموظف العجوز الذي يطالبه خطيب ابنته باستكمال اجراءات الزواج ، أو جندي الأمن المركزي الذي يشكو فترة غيابه عن زوجته . على العكس يلقى الفيلم فجأة ببعض الشخصيات الأخرى داخل السياق الدرامي ، ويستعين على تقديمها بالمونولوجات التقريرية التي يتحایل الممثلون على إلقائها بطريقتهم الهزلية التقليدية و مثل الفلاح البدن (علاء ولي الدين) أو البائعة اللصوح (عبلة كامل).

ولا يبدو الأمر قاصراً على ضعف الدراما وحدها من الناحية الشكلية ، لكن ذلك يترك أثراً عميقاً وفادحاً على قدرة المتفرج على تصديق وجود هذه الشخصيات أو عدالة قضيتها ، لأن الفيلم قد خلا تماماً من أية « رغبة » في اضافة الأبعاد الإنسانية على شخصياته (إلا اذا استثنينا مشهداً يبدو أن المنتج « محمود ياسين » قد أراد به اثبات قدراته التمثيلية ، عندما بعيز من خلال أسلاك الهاتف عن لوعة اشتياقه لأسرته التي سبقته في الهرب إلى الخارج) ، فبدت الشخصيات جميعها جزءاً معزولة ، لن تثير تعاطف المتفرج أو حتى اهتمامه ، ولأنك لا تصدق الشخصية فإنك لن تقتنع بما يحدث لها.

فها أنت « تتفرج » على بعض الشخصيات وهي تنسحب من المسابقة واحداً بعد الآخر ، ويلقى فتحي القرش مصرعه من كثرة التهام الطعام بعد أن بدا قارب قوسين أو أدنى من الفوز بالجائزة ، ويفقد هشام الجوكري حياته عندما يبدو كمن أصابه الجنون فيعيد جثة (1) فتحي للمسابقة لأنه رهن بكل ما يملك عليه ، فيستدافع المتراهنون فوقه لينتزعوا منه أموالهم.

كما ينتهي الفيلم برصول رجال عصابة أرسلهم المستول الكبير الغامض للقضاء على صديقه السابق رجل الأعمال محمود ذهني ، لكنه يهدد بالكشف عن المتورطين معه.

شكل مراهق

ومضمون كهل

لعل أبسط قواعد الدراما - بعد الرسم الدقيق للشخصيات - هي التغيرات التي تحدث لهذه الشخصيات نتيجة للصراع أو التفاعل لكنها ظلت جميعاً - ربما بسبب ضعف الدراما ، لكن الأرجح أنه الموقف الانطباعي لصانع الفيلم - وكأنها بقع لونية متناثرة إلى

جوار بعضها البعض ، ليست هناك وسيلة سينمائية لتجاورها إلا المونتاج السريع المتلاحق (وهي الوسيلة التي فقدت معناها بحشر عدة مشاهد شديدة الطول والاملال ، في مونولوجات بعض الشخصيات تارة ، تارة أخرى في أغنيات أجنبية ، أو حتى تقديم مدير الفندق لمعلومات من موسوعة الأرقام القياسية ليربط بها بين فقرات المسابقة!!).

بدا هذا المونتاج وكأنه يقتقد أحياناً إلى أي نوع من أنواع المنطق ، فأنت ترى الموظف العجوز مع بناته ، ثم جندي الأمن المركزي يشكو حاله ، ثم تعود إلى الموظف مرة أخرى دون ضرورة ، ثم ترى لاعب كمال الأجسام وهو يجري وسط الحقول بادئا رحلته إلى حلبة المسابقة .. ويمكنك أن تجد في الفيلم عشرات الأمثلة على هذا النوع من المونتاج المضطرب . من ناحية أخرى حاول خيرى بشار أن يضمن البريق باستخدام المونتاج البصري أو السمعى لبعض « الموتيفات » التي تعاد الظهور بين الحين والآخر ، مثل كرات « البلياردو » التي ترتطم ببعضها البعض ، أو بالضرب فوق آلة « الجونج » ، أو بالموتيف اللحنية الحزينة « يا ليل » في لحظات الشجن ، أو موتيف « هم » عندما تبدأ فقرة جديدة من المسابقة مثلما بدأ فيلمه وانها بموتيف لحنية تعبر عن الصراع والشراسة « هاتى حنة » ، ولعل أكثر المشاهد بريقاً في استخدام المونتاج هو في تنويعات صوت « الكحة » المختلفة لصنع موتيفات سمعية وبصرية ، وإن لم يكن لهذا المشهد أى علاقة بالفيلم.

إن هذا الشكل المراهق في استخدام المونتاج لا يستطيع أن يخف كهولة المضمون ، ليس فقط في فجاجة استخدام الفندق كرمز للوطن أو ابتذال افتتاح المسابقة بنشيد « يا أغلى اسم في الوجود » في تهريج شديد الغلظة أو في القصور الساذج للصراع الطبقي على أنه التناقض بين اللاعبين والمتفرجين ، لكن كهولة المضمون الحقيقية تكمن فيما أشرنا إليه من الموقف الانطباعي الذي يتخذه الفنان من العالم ، فكأنه براه من خلال حاجز زجاجي ، قد يعرف أشكاله وألوانه لكنه لا يستطيع أن يلمسه ويشعر بدفئه وحرارته . فهذا الموقف الانطباعي يجعل الفنان يرى الواقع كأنه أزلي أبدي ، قد يشير إلى بعض عناصر التناقض فيه لكنه لا يدرك أبداً (أو لعله لا يريد أن يدرك) أن في هذه العناصر إمكانية للصراع والتفاعل والتغيير لذلك فإن التاريخ عند خيرى بشار يميل إلى أن يعيد نفسه (إن دراما الكثرة تتكرر مرة أخرى في « الاقدار الدامية » حتى لو كان الفيلم عن حرب فلسطين - كما أن البنت تعيد سيرة أمها في « الطوق والأسورة » ، ولذلك أيضاً فإن البطل يفضل أمام هذا الواقع الذي

يعجز عن التأثير فيه أن ينسحب من حلبة الصراع أو يعلن التوازم والتكيف (كما فعل أبطال « العوامة ٧٠ » و « كاهوربا » و « آيس كريم في جليم »).

وإذا كنا نقول أن خيرى بشار من أكثر أبناء جيله صدقاً مع النفس ، فلأن أفلامه ليست إلا تسجيلات حياً لعالمه الفني ، بل للسينما الشابة التي أصبحت في جزء منها تجسيدا لسينما الأزمة ، وأمسست تعاني من مراهقة تجرب أشكال جديدة وكهولة المضمون الذي لا يرى في الواقع أى إمكانات للتغيير أو التطور . بل إنك قد تجد في بعض أفلام خيرى بشار جزءاً من نفسه ، مثل بطل « العوامة ٧٠ » والعديد من الشخصيات « آيس كريم في جليم » ، وهو ما ينكر أن النقاد قد استطاعوا فهمه واستيعابه (في حديث منشور في مجلة فن - ٥ بونيو ١٩٩٥) ، لكن الحقيقة أن عدداً من النقاد استطاعوا أن يكشفوا عن هذا الجانب (انظر على سبيل المثال : اليسار العدد ٣٣ نوفمبر ١٩٩٢ ، وكذلك العدد ٤٤ - أكتوبر ١٩٩٣) ، وهو ما يعنى أن هناك انقطاعاً بفرضه خيرى بشار على نفسه بينه وبين الكتابات النقدية ، ولعله جانب من انقطاعه الأكثر أهمية وخطراً عن الواقع ، ولا نقول الواقعية التي يعلن دائماً - وهذا من حقه كفنان - أنه قد قرر الانقطاع عنها.

إن كان هناك تناقض أصيل عند خيرى بشار ، وبعض أبناء جيله من الذين وقعوا في مأزق سينما الأزمة ، فهو التناقض بين الرغبة في التعبير عن الذات ، ورؤية الواقع من موقف يميل إلى التعالي والحياد البارد أحياناً ، كما يتزع أيضاً إلى قولية هذا الواقع في أفكار وأوهام ذهنية . ونحن لا نرى مثله أن هذا التناقض هو مجرد تجاور لنقيضين أبديين أزليين ، بل إنه تفاعل جدلي خلاق ، أن استطاع الفنانون المشفقون أن يكسروا الحاجز بين الذات والواقع ، فلا يعود هناك تعارض بين التعبير الخلاق عن الذات ورؤية الواقع على حقيقته . عندئذ يمكن للرؤية الجمالية الناضجة أن تساهم في تعميق الرؤية السياسية ، كما يساهم الوعي السياسي في إعادة صياغة الوعي الجمالي ، وعندئذ أيضاً لا يكون قدراً محتوماً أن تقضى أزمة السينما إلى سينما الأزمة ، أو تنتهي الأحلام الجميلة إلى الاجهاض أو الانحسار ، فمن الأم المخاض العسير يمكن للوليد أن يطلق صرخة الحياة.

الأحلام القديمة.. ما تزال قابلة للتحقق

لا أذكر -على وجه الحصر- أسماء الصحف والمجلات التي قرأت أعدادها الأولى، ثم شاء سوء حظي أن أعيش حتى أقرأ عددها الأخير، أو تلك التي لم أفرح بميلادها، ثم شاءت تصاريص الأقدار أن أودعها بدموعي، فقد تفتتحت وعيي في عصر كانت مصارع الصحف والأبطال والأفكار من أبرز ظواهره. فتكسرت الدموع على الضحكات، والهزائم على الانتصارات، ولم يعد من الأفراح أو الأحزان بواق أو ذكريات!

وكانت نشوتي بقراءة الصحف، واقتحام عالم الكلمات والحروف ما تزال غضة حين اختفت «الرسالة» (أحمد حسن الزيات) ثم «الثقافة» (أحمد أمين) في عام ١٩٥٣، لكنني لم أحزن عليهما الحزن الذي يليق بهما إلا بعد أن قرأت مجلداتهما القديمة في دار الكتب، وفي العام التالي مباشرة، وفي أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤، سقطت «المصري» (آل أبو الفتوح) و«الجمهور المصري» (أبو الخير نجيب) شهيدتان في معركة الديمقراطية، وما كادت الأزمة تنتهي حتى أصدر مجلس قيادة الثورة، قراراً بإلغاء امتياز -إصدار ما يزيد على عشر صحف، كان من بينها «الملايين» - صحيفة الشيوعيين - والكاتب - صحيفة انصار السلام - والاشتراكية - صحيفة «مصر الفتاة»!

ومع أن الدنيا -على الرغم من ذلك - لم تبخل بمسراتها فصدرت صحف ومجلات بديلة لتلك التي اختفت، بل وتكاد تتكلم بنفس لغتها، مثل «التحرير» - ١٩٥٢ - و«الجمهورية» - ١٩٥٣ - و«الرسالة» الجديدة - ١٩٥٤ - و«المساء» - ١٩٥٦ - و«المجلة» - ١٩٥٨ - و«الكاتب» - ١٩٦١ - بل وأعيد إصدار «الرسالة» و«الثقافة»، بنفس أسرتي تحريرهما عام ١٩٦٣، ومع أن الواقع كان يؤكد أن كثيراً من أحلام الصحف التي لقيت مصرعها في المعركة قد تحققت، فقد بدا وكأن هناك تباين ما في اللهجة بين الأصل الذي اختفى والبديل الذي حل محله، وبين الحلم الذي كان والواقع الذي يزعم أنه جاء تحقيقاً له، ربما لأن الصحف البديلة قد صدرت كلها عن هيئات رسمية، تفتقد -بحكم طبيعتها البيروقراطية - لشجاعة المغامرة بالحلم، وربما لأن هذه البيروقراطية الثورية كانت قد أحصت ما تحقق من أحلام، ورصدتها في «دفتر العهد» وهو المعروف بالدفتر ١١٨ ع. ح. أي عموم حسابات - وحظرت الصرف منه دون إذن، أو الإضافة إليه، بعد أن أمتلأت المخازن بالأحلام التي تحققت، ولم تعد هناك مساحة للحلم، وربما لأن معظم هذه الصحف قد غيّرت جلودها مع التقلبات الدرامية الكثيرة والمفاجئة، وغير المبررة التي شهدتها الحياة السياسية العربية خلال نصف القرن الذي انقضى!

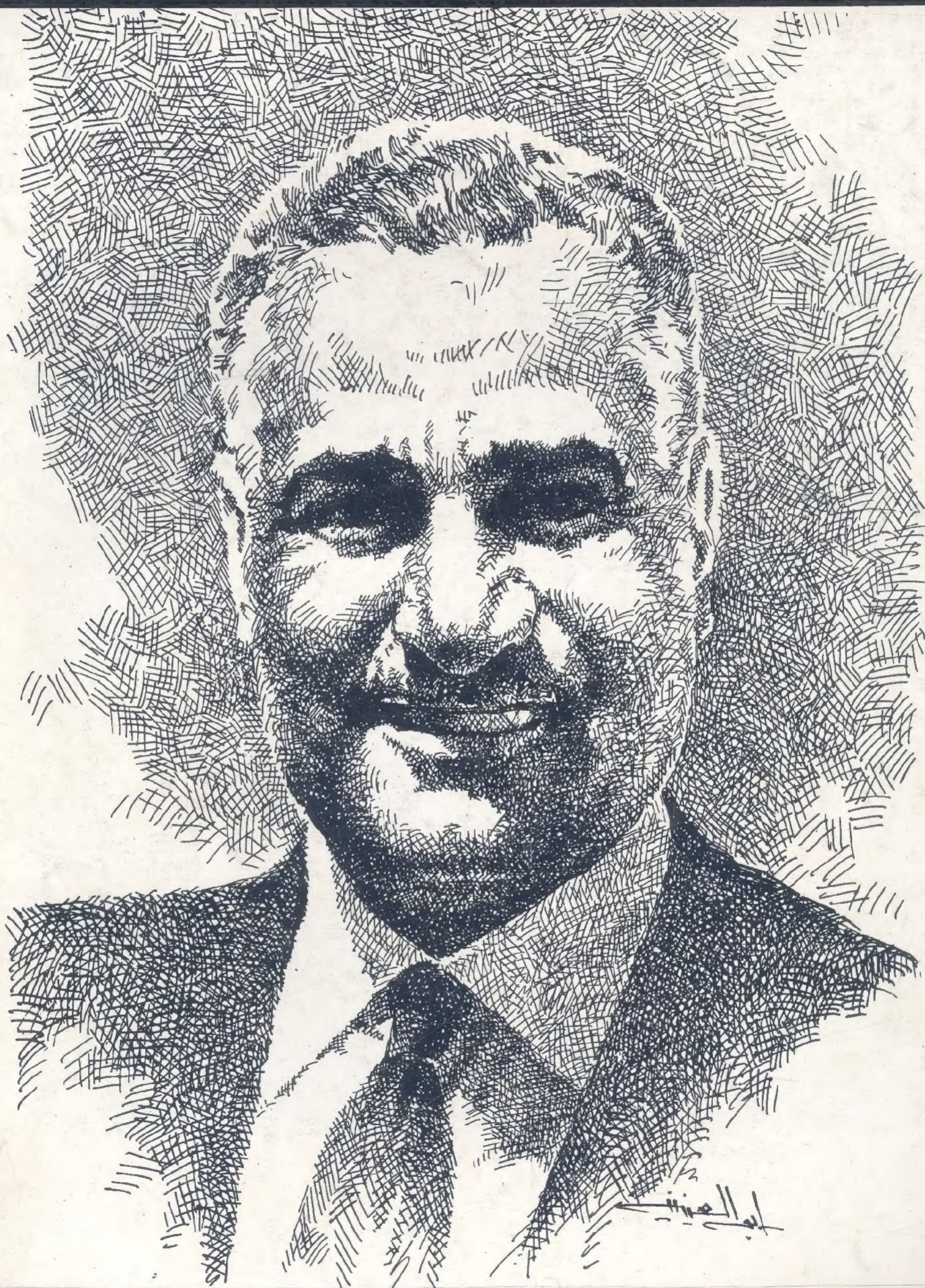
وكان لابد أن تقع هزيمة ١٩٦٧ ليعيد جبلنا جرد دفتر العهد الثورية، فيكتشف أن ما تحقق من أحلامه، هو أقل القليل، وأن معظم المدون به، هو أوهام عظمى، وما كاد يسترد الأمل بانتصار - أكتوبر ١٩٧٣، حتى اكتشف أن الأحلام المقيدة في دفتر عهدة السبعينات هي ذاتها الواقع الذي ثار ضده في الأربعينيات وأن ثمار النصر توظف لتكريس الهزيمة، ثم تالت الانهيارات: كامب ديفيد وحرب الخليج الأولى ثم الثانية، وانهيار المنظومة الاشتراكية وتزاحم دول العالم الثالث - وفي مقدمتها الأقطار العربية - لتركب في سبينة قطار العالم الأول، الذي لم يبدأ بـ «كامب مدريد» ولم ينته بـ «كامب أوسلو»!

وكان ذلك هو المناخ الذي قرر فيه الصديق «حسين عبد الرازق» إصدار «اليسار» في عام ١٩٩٠ - بعد أقل من عامين على المعركة التي انتهت بتركة لرئاسة تحرير «الأهالي» - لكي تعيد جرد عهدة الأحلام، وتحاول صياغة حلم للغد في عصر الواقعية المتبدلة. ولعل الفكرة بدت للكثيرين، آنذاك مصادمة لنواميس الكون الغلاية، لكنه لم يتخل عن حلمه في أن يظل للغد منبر يؤكد أن ما جرى ليس نهاية التاريخ، ويبعث الثقة في أن الأحلام القديمة ما تزال صالحة وقابلة للتحقق، ولولاها لما استطاعت هذه المجلة أن تستمر في الصدور المنتظم لمدة تقرب من ست سنوات، في زمن أصبح الرقيق فيه يتكلم بلسان العدو، واختلقت فيه الأحوال، وتتابع الأوهام، وانعكس فيه المطبوع وانقلب الموضوع بتعبير عمنا الجبرتي.

أما وقد تضاغت الشرور، وترادفت الأمور فأصبحت الأحلام ريع سنوية بعد أن كانت شهرية فمن واجب كتاب «اليسار» - قبل قرائها أن يعترفوا للرجل بالفضل وأن يشاركوه ثقته في أن الأحلام القديمة، ما تزال صالحة وقابلة للتحقق.



خالد بكداش لم يمت



بريشة الفنان «عبد الغنى ابو العنين»

٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ / ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥